MS.- 40

MS. - 40
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

الفرق بين المفرد والواحد ماذا ان المفرد يستعمل
في مقابلة التركيب والواحد في مقابلة الجملة
الفرق بين التنزيل والانزال ما هو ان الانزال
يستعمل في الدفع والتنزيل يستعمل في التدريج الفرق
بين الاحد والواحد والمتوحد ماذا ان الواحد هو الذي
لا يتركب في الصفات والاحد هو الذي لا يتركب في
الذات والمتوحد هو الذي لا يتركب فيهما الفرق
بين النفي والنهي ماذا ان النفي خبر عن عدم الفعل كما ان
الاثبات خبر عن وجود الفعل والنهي طلب عن عدم الفعل
كما ان الامر طلب عن وجود الفعل فائدة حرف الشرط اذا
دخل في المثبت يصير منفيا واذا دخل على المنفي صار مثبتا
واذا دخل الى الجملة الحالية لا يحتاج الى الجزء الاول
الفرق بين المقام والمقام ماذا ان المقام موضع
والمقام موضع للاقامة

تنبيه قال ائمة العربية تعرف عجمية الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل ذلك بعض
ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في
ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا
يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون آخره راء بعد دال مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية
الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو صولجان والجص السادس ان يكون الجيم والقاف نحو
منجنيق السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء
واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون شيء منها نحو سفرجل وقرطعب
وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قاله في المزهر شرح سيد عثمان

[illegible] الوصل [illegible]
[illegible]
[illegible]
ان الهدايا على قدر مهديها
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لعل الله يجمعني واياك

قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من
ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا محتمل
اما على الاول فالمعنى ان كل حمد للمحب كل حمد وهو الله
تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب
الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان
كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق
استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد مما يليق
به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامدية حمد
متعلق لوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية
قائم به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية
ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه
بارتكاب تكلف اراده كلما يطلق عليه لفظ الحمد
لكون اللفظ مفيد الثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون
غيره فيترقى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل
الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره بمعنى
انه تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده
تعالى فيكون المعنى الحامد له تعالى مختصة به تعالى لا يتأتى
من غيره تعالى فيكون حمده له تعالى باظهار العجز عن
الحمد كما انه قال اللهم لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واكمل
افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه

اما بعد فهذه فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة
جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين
يوسف حفظه الله سبحانه من موجبات التلهف والتاسف وسميتها
بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه
الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله
وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه

بحمد الله سبحانه وتعالى وان جعله جزءًا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه

ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدّره به على سننها ولا يلزم من ذلك

عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان

يجعله جزءًا من كتابه وبداء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا

الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على

الكلام لكون افرادها جزءًا من افراد الكلام ومفهومها جزءًا من مفهومه

فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح

لتأثيرهما معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبّر بعض الشعراء عن بعض

تأثيرهما بالجرح حيث قال ؛ جراحات السنان لها التيام ؛ ولا

يلتام ما جرح اللسان ؛ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع ككلم وتمرة بدليل

قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث

فصاعدا والكلم الطيب مأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة

ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال

هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي

بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ فى اللغة الرمى يقال

اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد

جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او

حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب و

الحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم

يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت و

اجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة

لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى مما

يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الجن والملائكة والدوال الاربع و

هى الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى

قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة

لا زمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخص وضع الوضع تخصيص شئ بشئ

بحيث متى اطلق واحس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى قيل يخرج عنه

وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد

متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد

ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان

مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما

مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم

مفعول كرمي ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده

عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع و

تخصيص اصلا وبقيت الحروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى

وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد

وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى

قلنا المراد المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان

قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر

فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها

مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن

الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل

بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة و
غيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ
مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له
خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور
على انه صفة المعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه التجوز كما
يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا
يدل جزئه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة
فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط
فعلى انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه
صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
فهذه الحال كالمقدرة لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية

ملك القلب لعظمته وجلالته ويحتمل ان المراد من هذا الوصف التتميم على حد قوله تعالى يطير بجناحيه
فالمراد من هذا الوصف احترازي اي يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام
الاحتمال بطل الاستدلال ولو سلم فالمراد انه ليس في عداد العقلاء المكلفين قوله ويدل
بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لها
نفسها او لاحق مما الراجعة اليها اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة مالت
على معنى في نفسها واما اثباته لاحق بها فكما يقال الاسم معرب واما اثبات احوال الكلام
نفسه فكما يقال الكلام اما مركب من اسمين او فعلين وبالجملة فتعريف الموضوع صادق
عليهما لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن احواله او احوال ما هو في كلامه راجع اليه
من جاء موضوعه اما الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها او الكلام والبحث عن الكلمة راجع اليه
وذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالها كما عرفت في قوله فمتى لم يعرفا انما اخذ من تعريف
او المعرفة ويجوز ان يكون الغرض من تعريفهما تمييز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز
الموضوعات وهذا واعلم انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم تعريف
علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض المقصود منه لتتوفر رغبة
الطالب اما تعريفه فهو بحث فيه عن احوال الكلم التي هي اعراب وبناء واما الغرض منه
صون اللسان عن الخطاء في المقال والمصنف لم يتعرض لهما روما للاختصار وما عنده الفاضل
المحشي بانه كتب للصبي الذي لا يكون تحصيل الاقتدار فلا ينتفع في تحصيل البصيرة ولا
ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقتصر المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد بل علته
منقلبة عليه فان من يوخذ قسرا يحسن تاثير المطالب وتزيين منظره المآرب وتنبيه له
الغايات ليخرج من حالة القسر الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما
اورد بانه ما على الا تعريفهما دون تقسيمهما فتامل فائدة في بيان معرفة واضع هذا العلم
قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم
السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثني
ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب عم فرايته مطرقا
متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان
ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه
اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل
وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى
ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء
ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر
قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت
فيها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها
فيها فقال بلى هي منها فزدها فيها انتهى كلام الغالي وانا ان قد رويت كتب الفاضل
الحوفشي باجازة من العالم المحقق وواضع النحو السيد ابو القاسم الاحسائي
قد اتفق العلماء على انه ابو الاسود الدؤلي باذن امير المؤمنين علي عليه السلام كما اتفقوا على
ان اول من وضع الحرف معاذ بن مسلم الهراء والسبب في ذلك الوضع انه سمع رجلا
يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي عليه السلام

او غير كلامية تخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها

مما يدل لجزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين

ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان

انسب ومما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على

معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل

وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه

بقيد الافراد ولو لم يخرج بتركه لكان انسب كما عرفت ولعل ان الوضع يستلزم الدلالة

لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق

الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن

الدلالة لا يستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع

من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع

الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم

فعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت

موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى

في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها

من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها

ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة

اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم

ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى

فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى الكلمة اخرى

كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل

حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل

على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في

الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم

ذلك المعنى في الفهم عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ثم ايضا مقارنا له او

من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة القسم

واحد ... لوقوع كل منهما صفة للاخر كما يقال الحيوان واحد

بين الجنس والوحدة ... ويلي ثالث معانيها وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت

الواحد حيوان وانما يتوهم بينه ... فنقول هذه الوحدة الى حد الاولى و

غيره فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما لما عرفت ... لانها ليست نصا وما كما توهم

يمكن الجواب بالتزام تجرد التاء عن معنى الوحدة لم يصح كلمتان و تمرتان لاقتضاء التثنية

الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت كذلك ... ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة

التعدد واقتضاء التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد ... الا ان المقصود من الكلمة هو

هنا وظني ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف مستغنى عنه ... في الحكمة وتاء الوحدة

الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرادها كما حقق ... اه ان للكلمة افراد وحقائق احدها

مطابقة لها قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي ... النحوية الى غير ذلك من الافراد

الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية ... انما يعرفون ما هو متداول لهم و

المتكثرة بحيث تكثر الاصطلاحات وارباب كل صناعة ... للفاضل الهندي للمحشي بوجهين احدهما

بلفظ الاذكان ليشير الى ان فيه ضعفا ... لغير الجنس ... جادة التعريف ثانيهما ان

ان اللام الداخل في المعرفات ... الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة

لام العهد يكون ... الكلمة بل على مفهومها واقول الظاهر انه فهم من قولهم لام

ليست قسما من مفهوم ... وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم

الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون ... الا ان كلي يقول على كثيرين اه جعلوا اللام

من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا ... ولما كانت الكلمة مختلفة الحقائق كما سبق

في الاذان للجنس والحقيقة ... فانه قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب

الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة ... الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة

الصناعة هي لفظ اه فلام العهد هنا لا يخرج عن لام الحقيقة ... المعهود فردا من حقيقة الاقسام ما قال فهذا

الخاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان ... فان قوله والكلمة جارية على السنة

جواب لدليله الاول ويفهم منه الجواب عن دليله الثاني ... حقائق مفهوم الكلمة فتامل فيه التحقيق

النحاة اه ممنوع لما عرفت ان المعهود قسما وحقيقة من ... العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصدوه

فانه ربما ترى ظاهرا منافاته لاصطلاح اهل ... قلت تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه

فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالاذكان ... كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق

او للتعريف ... من حيث انها حقيقة ... الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه

الكلام فاعتبار كونه حصة منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا ... واما جعل اللام على العهد الذهني

بل مقام التعريف باباه فليجعل ابتداء للحقيقة من حيث هي ... قوله اللفظ في اللغة الرمي

فيوجب جهالة الحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام ... ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق

اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي المطلق ... حيث اطلق الرمي اولا

وقد اطلق المحشي على ان ... قصد المعنى الاول ... على ما

ثم اطلقه ثانيا بقوله اي رميا لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم ... قصد المعنى الثاني

زعموه واقول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق ...

وانا قلت ذلك لوجهين احدهما ... الكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب

لفظت الجر ... وثانيهما ان ... اللفظ ... على تقدم الاكل

عليه فالقطع لا يتصور الا من الفم نقول ... يقال لفظت النواة اذا رميت النواة

قيل لبيان

فظ بها وعلى الثاني ... وقيل جامعة

الكلام فان اللفوظ بمعنى الرمي مطلقا حرفا كان او

بالمعنى الاصطلاحي وحيث ان كلها بمعنى المفعول واورد ولد المحقق

التعريف ... ان يتلفظ بالا فوده ... وقد وقع على غير المفعول اللفظ من

ان يتلفظ به يعني ينطق به فهو ... معاني العربية والعرب ... اللفظ الا اصطلاح

[illegible]

قوله

[illegible]

اذا

اذا تعلق الغير تعقد

بصفة استفاد منه في عرف

اللغة ان القيد به التي الصفة تقدم

على تعلق الفعل به لا تركيبه ان يكون المعنى

قوله وينبغي ان يرتب

الا الافراد صفة للفظ

اي من قبيل تخصيصا

قوله ولا يرجح

قوله فانه

قوله لا يتلفظ

قوله والقيد الافراد

قوله اعلم

قوله التنوين

قوله انه معرب

قوله بالعرض

قوله في الصحيح

البيان [illegible]

بنفع بمرتبة الدلالة مع الاقتران

على معنى فى نفسها [illegible] عليه حال الخبر و

ويكون مدلولها بغيره [illegible] فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه

هذه الثلثة بما لا [illegible] الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت

القسمة من تتبع وقسيم التى [illegible] كذلك وانما هى من تتبع قسمة

الى ثلثة ويكون [illegible] رابع الخ جوابا وهو ان المقصود [illegible]

الاسم فالاسم قوله لانها اى الكلمة [illegible] ولا يدل يصدق على

اصحها ما يدل اصلا والثانى ما يدل على معنى فى نفسها [illegible] فلا يصح صدق الثانى على الحرف

[illegible]

الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة

الثلثة الاسم مأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث

يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة

لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها

مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو

المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد

كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه

الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى

والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة

والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة

مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال

في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران

والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم ان كل

واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيرها فيه والمراد

[illegible]

بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما مذكورة والاخرى مقدرة

ملفوظة

المطالع من الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء المعدومة لا تتميز ابدا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هى جزء صورى للمركب فعلى هذا لا بد لتحقق الكلام من جزء صورى هو الهيئة وهى ليست بلفظ فالمجموع ليس لفظا ما عرفت وتقسيمه الا ان يقال ان المراد بالجمع جميع افراد الكلام الا ان يقال تسميته لفظا باعتبار اغلب الاجزاء فيجرى فيما قيل قوله حقيقة او حكما اما قيد للتضمن فالتضمن الحقيقى ما كان جزئيه حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمى ما كان احد كلمتيه او كليهما حكميا كالظاهر واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقة وحكما بمعنى حكمية فالمركب من كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه قائم فان كل واحد من الجزئين وان كان مركبا الا انه فى حكم كلمة اعنى هذا ذاك زيد هو الظاهر من تحقيقه الآتى بعد هذا قوله فالمتضمن اسم فاعل الخ جواب اعتراض يرد على المصنف واول من تصدى لدفعه الشارح الهندى وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحدة الذى هو متضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل باء قوله بالاسناد للاستعانة لم يحتج الى الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد ولو جعلت بمعنى مع احتيج اليه وظنى انه لو عكس لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا والشارح قد اخذ اللفظ فى التعريف والمراد من تضمن الكلمتين فهمهما منه او تناوله لها تناول الافراد قوله اى تضمنا حاصلا بسبب الاسناد وجوز الشارح الهندى مع هذا ان يكون الباء للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة وقوله اى تضمنا بيان لكون الظرف صفة مصدر محذوف وجوز الفاضل الهندى تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اى كلمتين متلبستين بالاسناد قوله حقيقة او حكما اى سواء كان احد الكلمتين حقيقة او حكما والكلمة الحكمية على ما عرفت فالتح وقوع المفرد موقعها سند نعمت الله رحمه

ملفوظة والاخرى منوية ومنها اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة و

حيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف

مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات

في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز

مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا

اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيدا قائما بمجموعه كلام خلافا

كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما

الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم

ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف

ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا

ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به نحو قصد

الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا فالخلاف الكلام وفي بعض الحواشي

ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا

اخص من الجملة ولا يتاتى اى لا يحصل ذلك اى الكلام الا في ضمن اسمين

احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند

وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام

الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم و

فعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف

فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد

لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل

واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي

الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما

مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه

فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقديره ادعوا زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم

بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعوا الاسم ما دل اي كلمة

دلت على معنى كاين في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على

لفظ الموصول قال المصنف في ايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في

نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه

لا باعتبار

و دل وما باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار المعنى مفرد مؤنث ولذلك اجيز في الضمير الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى قوله قال المصنف اه اي في شرح عبارة المفصل وحاصله جواز كون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى في حد ذاته لا يحتاج فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اي قيمتها الف مع قطع النظر عن كونها قريبة المسجد او الحمام او نحوهما مما يزيد في قيمتها والظرفية على هذا مجازية سعد افندي رحمه الله عليه اللهم اغفر

لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى
غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله
ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته
وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو ملحوظ قصدا
ملحوظا فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو ملحوظ تبعا
والة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته
ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا
الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم
كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم و
الفعل معنا كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من
حيث انه حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان
معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا

[illegible]

يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم

كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى

ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات المخصوصة المتعلقة من

حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى

يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح

ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية

ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد فى كل منهما ان يكون

ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا

تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد

بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان

المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى

نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بالمفهومية ثم رجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة

عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه

يحتمل

يصلح ان يكون محكوما عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء ومحكوما به كقولك الذى انا متلبس به الابتداء
قوله فى كل منهما اى لا بد فى كل من المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات مستقلا بالمفهومية
يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات ليست كذلك لا يكون نسبة بين المحكوم عليه وبه ذاتا ملاحظة مستقلة فلا يصح محكوما عليها او بها قوله ملاحظة احوالها اى احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد بقولهم يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحرف بحيث لا تعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى فى غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا باعتبارها وبملاحظتها وانما اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قوله واذا عرفت هذا اى ان بعض المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته ويكون ملحوظا بغيره قوله بكينونة المعنى فى نفسه اى على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى قوله استقلاله بالمفهومية اى كون ذلك المعنى مستقلا فى مفهوميته من اللفظ قوله ثم رجع كينونة المعنى الخ حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ متحد المآل لان الدال المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير واللفظ على آخر

يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون
على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع
الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما
سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها
لزومها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما
جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة
لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل
المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في حد غيرها فهي داخلة
في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه
التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم

عن لفظ الفعل اخرج بقوله غير مقترن ما حد الازمنة الثلثة اي غير مقترن
مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فندخل فيه اسماء
الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او
عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور
نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير الاشتراك
بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فهو يدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على المعين
الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه

يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون منقولا منه الا
انه على وزن قوقاة فكانه كان في الاصل مصدرا ثم
نقل وجعل اسما للفعل الذي هو بعد قوله مصدر
قوقاة كتب على حاشية الدحاح تقوقى اي تصيح
قوقاة وقيقاة على وزن فعللة وفعلال قوله
نحو صه ومه فانهما في الاصل اسمي صوت نقلا منه
وجعلا مصدرين بمعنى السكوت والكف ثم نقلا
من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي هو اسكت
واكفف وقوله او عن المصادر اي عن معاني
المصادر التي كانت اي تلك المصادر اصواتا في
الاصل والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها
هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض
معانيه الى معنى آخر وكذا قوله او عن الظرف اي منقولة
عن معنى الظرف نحو امام فانه في الاصل ظرف بمعنى قدام
نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم
فاذا قيل امامك زيدا فمعناه تقدم زيدا او تقدم وكذا
الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم
نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا
فمعناه الزم زيدا فليس شيء من هذه الاسماء بمقترن
باحد الازمنة بحسب الوضع المصدري واما بحسب الوضع
الصوري فلبيت اسماء فضلا عن كونها مقترنة
وهذا الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثاني في حال
هذا شرح المقام موافقا لكلام النحاة وظني انه
لتحقيق كيف لا ولو كان كذلك للزم ان يكون
تسمية هذه الاسماء معتبرة في حال معاني الافعال عدم
اقترانه باحد الازمنة الذي هو منشا للتسمية بحسب
الوضع الاصلي وهذا بعيد في النظر اذ اللائق ان يكون
مدار التسمية على وضع واحد ولا يكون لغوا معتبر
الاعتبار وضع آخر فاللائق بكلامهم ان يكون
كما بالنظر الى الوضع الاول واقع لا جامدا
بالنظر الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الحاصل
انهم على كونها اسماء قبولها لما لا يقبله الافعال
كالتنوين واللام للتعريف ونحوهما وان اردت
التحقيق فاستمع لما نتلي عليك فنقول ان
المقصود من ارتكاب هذه التكلفات ازالة
هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف

وأين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حدّ الاسم اراد ان يذكر بعض

خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبهًا بصيغة جمع

الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره المصنف بعض منها وهي

جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة

لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب

بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول

حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام

في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى انه

المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها

زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد

ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام

للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم

لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة

والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة و

هذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فانّ حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجرّ وانّما اختصّ دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجرّ لفظا وتقديرا يختصّ بالاسم لانّه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظيّة فهي فرع للمعنويّة فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختصّ بما يخالف ما يختصّ به الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بان يعمّ الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنّم وسيجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخول لانّ المتبادر من الدخول الذكر في الاول اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانّما اختصّ هذا المعنى بالاسم لانّ الفعل وضع لان يكون

قوله لافضاء معنى الفعل اليه اي لان حرف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظاهر فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيا لك الا بعد تقديم الكلمة بالباء الى انه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله غلام حصل لزيد فالذي اوقع الحصول على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية اه جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال ان مدعاكم اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما يثبت اختصاص جر الذي هو اثر الحرف فبقي جر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل في جره اما المضاف والاضافة او حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا لمعنى الحرف وان لم تقدره فكانك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية ملاحظ فيها اللفظ ومعناه وكانت اصلا وهي فرع لها اولانها ذات فائدتين وهي ذات واحدة فما قل فائدته كان فرعا لما كثر فائدته لان الفائدة المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم ان ما ههنا يناقض ما سياتي من تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المعرف الى المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله بان يختص اه هذا بيان لكون المخالفة تتصور على وجهين احدهما ان يختص بما يخالف ما يختص به اصلها وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل والحرف لكن قصر بالفعل لظهور

ابدا مسندا فقط ولو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة

كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم

اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما قرنا الاضافة بكون

الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في قوله تع يوم ينفع

الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بناء على المصدر اي يوم نفع الصادقين

فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا

بتقدير حرف الجر لئلا تنتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى

زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا

يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او

لا فهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه مبني غير

المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم

المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيخرج زيد وحده

قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء لانه خلاف ما ليس بمركب اصلا

من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وخلاف ما هو مركب مع غيره

لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من

قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع

الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية

وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء لكونه

مشابها للمبني الاصل كما يجيء في بابه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة

العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو

اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فانه لا يحصل ذلك الا باجراء الاعراب

على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد

الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام عبد

القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ

التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم

يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة واما عند المصنف

فما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل

لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في

المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه نحو قوله المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله وهو الماضي الخ قال سيد المحققين جعل بعضهم الجملة قسما لها قوله في بابه من ان بناء اسماء الاشارة لابهامها وهي انما لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره فذهب الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف في مثل قام هؤلاء ع وهو الاشارة لانه كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها فعدم وضع حرف تدل عليها لا يخرجها عن معنى الحرفية والاول اقرب سالما في محله الخ التزم قوله الاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر قوله المعرب اللغوي المعرب في اللغة الاسم الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء زيد والنزاع ليس فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد من قام زيد او لا كزيد وحده والمصنف لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقق العامل معه وعدم مشابهته قوله في كون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب اللغوي قوله فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمصنف اعتبره بالقوة القريبة ولم يعتبر احد الاعراب بالفعل قوله ولذلك اي ولاجل ان جريان الاعراب بالفعل ليس شرطا في المعرب اصطلاحا يسمى زيد من قولك جاء زيد ورايت زيد محذوف الاعراب فعربا و... بعترض ان مع هذا الكلام على قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمات مع انها معربة وليس هنا علة باعثة على الحذف كالوقف ونظائره اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب واذهب اليه صاحب الكشاف والتحاة ... فقد اجتمعت عليه ان المعرب والمبني متقابلان ولم يذكروا فيه قيد على ان المبني ما اشبه المبني الاصل ولم يذكروا الكم عدم التركيب الا ترى الى قول الشيخ ابن مالك الكلم معرب ومبني لشبه من الحروف مدني فالمعرب على هذا هو الذي انتفى فيه تلك العلة سواء ركب

التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان
العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف
آخره في كلامهم لا ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على
معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان المعرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة
هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره
ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشي على نفسه فينبغي ان يعرف اولا
بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف
رحمه الله عليه وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من
حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان
يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة
بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها
خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا

ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واتى ضرب زيدا واتى ضارب زيدا

فان العامل فى زيد فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية

مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلاف لفظا او تقديرا نصب على التميز اى

يختلف لفظ آخره او تقديره وعلى المصدرية اى يختلف اختلافا لفظا او

تقديرا فالاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد

وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى و

فتيا وبفتى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى

والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل

قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى

او مجموعا فانه قد اختلف العامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد لا حقيقة

بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر و

كذا الحال فى التثنية والجمع فاخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل

حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى اخر المعرب ولا فى

العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل

ابتداء

ابتداء ولم يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العوامل
قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد
الحكمين فى الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن
هذا الحكم ايضا من هذه القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص
الشاملة الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف آخره اى آخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يرد ربما
الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا
بالسببية القريبة المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو القريب و
العامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى
لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث
انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا
ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله
ليدل على المعانى المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد
لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب

المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فالكلام فيه متعلق
بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف وما به الاختلاف على
المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء
وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل
المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية
للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون
علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل
الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر اسم المعرب لان نفس الاسم يدل
على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن
الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو
مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية
او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه

ازالة

ازالة الفساد وسمّي به لانّه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه

اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجرّ هذه الاسماء الثلثة مختصّة

بالحركات والحروف الاعرابيّة ولا تطلق على الحركات البنائيّة بخلاف الضمّة و

الفتحة والكسرة فانّها مستعملة في الحركات البنائيّة غالبا وفي الحركات الاعرابيّة

على قلّة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعليّة اى علامة كون الشيء فاعلا

حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدء والخبر وغيرهما والنصب

حركة كان او حرفا علم المفعوليّة اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما

ليشمل الملحقات به والجرّ حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء

مضافا اليه واذ كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدريّة

اليها كما في الفاعليّة والمفعوليّة وانّما اختصّ الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لانّ الرفع ثقيل والفاعل قليل لانّه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف

والمفاعيل كثيرة لانّها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولمّا لم يبق للمضاف اليه

علامة غير الجرّ جعل علامة له العامل لفظيّا كان او معنويّا ما به

يتقوّم اى يحصل المقتضى اى معنى من معاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب

ففى جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة
لها وفى رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيد فجعل
النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى
زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى
ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم
يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
فى هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب
ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة والثانى اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى احوال الثلث فالاعراب فيهما با
لحركات الثلث فى احوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اى حالة الرفع
والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا و
نصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى
مثل جاءنى طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون

بالالف

بالالف والتاء واحترز به عن المكسر لانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة

نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي

هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جائني مسلمات

ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا و

جرا والجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جائني احمد ورايت احمد ومررت

باحمد اخواك وابواك وحمواك بكسر الكاف لان الحم قريب للمرءة من جانب زوجها

فلا يضاف الا اليها وهنواك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات

الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفواك

وهو اجوف واوي لامه ها اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين

اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى

اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا و

الياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات

الثلث نحو جائني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ

المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين

الاكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن

مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ فينبغي

ان يكون مضافة لكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت الى ياء المتكلم فحالها

كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم

اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف

لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب

بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة

تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة فجعلوا

في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى و

المجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها

حين الاستعمال بالاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم

فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما

يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون

كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار

معناه مثنّى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعي

فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعي جانب لفظه

الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هي الاصل لكن يكون حركاته

تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين كجائني كلا الرجلين

ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو

الفرع واعرب بالحروف التى هي الفرع كجائني كلاهما ورايت كليهما ومررت

بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان

وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة

التثنية ومعناها معنى التثنية فلحقتهما بالالف رفعا والياء المفتوح ما

قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي باصطلاحا

وهو الجمع بالواو والنون او الياء والنون فيدخل فيه كحسنين وارضين مما لم

يكن واحده مذكرا جمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا

عن لفظه وعشرون واخواتها اى نظايرها السبع وهي ثلثون الى تسعين و

ليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين

روعي جانب معناه الذى هو الفرع

لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير
الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة
ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك
الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان
الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان
حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للجموع وثلثة للمثنى فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص
المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها بقي المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في
الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجموع

لثقل

لثقل الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب
الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى
الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب
اللفظي والتقديري الذين اشير في تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان
التقديري اقل مما اشار اليه ولا تتم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي
تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره
في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة كما
في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم كغلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او
مخالفة لها فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي
مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم

المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها | واستثقل عطف على

تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهوره اي ظهور الاعراب

في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون

ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها

سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا

وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء

دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد

يكون في الاعراب بالحركة كقاض وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف

تقدير الاعراب المتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب

في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله

مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن

فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع

التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر

فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون

الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم

لا استثقال لا للتعذر ولا تتلفظ الواو

ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب

لا تتلفظ الالف وهو الواو والياء والالف

عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديرا و

اللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرهما

تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف

وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف

على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه

فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما او

شرايطهما فيه اي اسبابه التي سيجيئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها

اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين

العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في

هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم

على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف

وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف

وهذه الابيات اي عدد الاسباب النحوي

العلّتين من الواو الى ثمّ لمجرّدهما فقط على الوزن ؛ والنّون زائدة
من قبلها الف ؛ ووزن فعل وهذا القول تقريب ؛ فقوله زائدة
منصوب على انّه حال اذ المعنى ويمنع النّون الصرف حال كونها زائدة ووقع
الف فاعل الظّرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظّرف المتقدّم ولا يخفى
انّه لا يفهم من هذا التّوجيه زيادة الالف مع انّها ايضا زائدة ولهذا
يعبّر عنهما بالالف والنّون الزّائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة
والظّرف متعلّقا بالزّيادة واريد بزيادة الالف قبل النّون اشتراكهما في
الزّيادة وتقدّم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانّه يدلّ على اشتراكهما في
الركوب وتقدّم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني
انّ ذكر العلل بصورة النّظم تقريب لها الى الحفظ لانّ ضبط النّظم اسهل
او القول بانّ كلّ واحد من الامور التّسعة علّة قول تقريبيّ لا تحقيقيّ اذ العلّة
في الحقيقة اثنتان منها لا واحدة او القول بانّها تسع تقريب لها الى الصّواب
لانّ في عددها خلافا فقال بعضهم انّها تسعة وقال بعضهم اثنتان وقا

وقوله الف الجمع حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة من ضمير المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة عف

[illegible]

بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقرب لها الى ما هو صواب في

قال بعضهم احد عشر وهي التسعة [illegible]

المذاهب الثلثه ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين

فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث

وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى

قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال الجمع

ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال

لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله

على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين و

ذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل

من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل

اخرهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر

والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل

فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير فانك تقول

قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام

[illegible]

العرب فرع العربية اذا الاصل في كل كلام ان لا يختلط بلسان آخر و
الجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما
زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه
الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي
جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة
فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما
وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي
لضرورة وزن الشعر ورعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر
فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرج عن الوزن او زحاف يخرج عن
السلاسة اما الاول فكقولها ؛ صبت علي مصائب لو انها ؛ صبت على
الايام صرن لياليا ؛ واما الثاني فكقوله ؛ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ؛
هو المسك ما كررته يتضوع ؛ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن

ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكو به سلامة

الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله للضرورة

قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند

الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله : سلام

على خير الانام وسيد : حبيب اله العالمين محمد : بشير نذير هاشمي

مكرم : عطوف رؤوف من يسمى باحمد : فانه لو قال باحمد بفتح الدال

لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات

الدال المكسورة او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بين

منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد

الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذي

يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف الذي

صرف والمنصرف الذي غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة

الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فاقامت كل

واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع

نسيم الصبا ان زرت ارض مدينة فبلغ تحيات من الروض واسجد

قد ينصرف للتناسب المنصرف الذي لم يليه كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف للتناسب اواخر الاي

وانما قام الجمع مقام العلتين لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة الجمع ان لم تمتنع جمعها في التكثير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتان (منه)

فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما كالب واساور واناعيم او حكما

كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد و

مصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض افراده وهو الف

التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لاتصالها لا

للكلمة وضعا لا انفكاكها عنها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء

حمر فيجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة بمنزلة بحسب الوضع فانها وضعت فارقة

بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم تقو قوة

اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه اي

خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صيغته التي يقتضي الاصل

والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست

صيغة للمشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان

المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما

وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء

علتين لاجل لزومها ... التاء قد يعرض لها اللزوم ... بسبب العلمية كفاطمة مثلا ... لان ان اعلام محفوظة عن التصرف فح ينبغي ان يقال ان في فاطمة ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث و ... حاصل الجواب ان التاء وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارضي بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم بحاله فلم يكن هذا اللزوم العارضي نازل منزلة علة كاللزوم الوصفي قوله مثلا لانها قد يكون لازمة بغير العلمية كما في تجارة وغرفة ان هذا اللزوم لما لم يكن ... معتبرا في نوعها كان ... معتبر قوله فالعدل الفاء للتفسير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح ما ذكره المص قوله مصدر مبني للمفعول اه الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض الذي اورده الشارح الرضي على المص وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذلك الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو تفسير للمتعدي بالمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المقصود جعله صفة للاسم الغير المنصرف قائما به لا للمتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذا التقدير ... ان يقال غرضه ان العدل صفة للمتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز تفسير صفة شئ بصفة آخر فقدره بما يرجع الى انها صفة الاسم فقدر قوله اي خروج الاسم لقرينة ان البحث في الاسم وخرج به خروج الفعل لانه ليس عدلا اصطلاحا قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فتبق من صيغة الاصلي

الحذف في الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خرج

عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى

ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة

كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات

الشاذة فلا ثم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل

قوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس اعني قواسا

وانيابا بل انها جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف

القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس و

انيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما

هو اعم عنه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود

ههنا تميز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا

التميز لا بأس بكونه اعم منه ثم لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى

تلك التكلفات البعيدة واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث و

مثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير

الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا
العدل فاعتبروه فيها لا الحصر تنبيهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين
احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك
الاصل لانه لا يتحقق الغيرية بدونه واعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة
يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق
بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقيق العدل الا
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون
ذلك الاصل محققا ومقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل
لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فمعنى هذا قوله تحقيقا معناه خروجها
كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث فانه يدل
على اصلهما انه في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان
اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء و

ومثنى الخ

مثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف

والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل

الوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية

في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مونث آخر

آخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير و

قياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث لو يستعمل

بواحد منها علم انه معدول ومن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام

اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما

لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء واضافة اخرى

مثلها كجوح وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخرى شيء من ذلك

فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مونث

اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان

يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات

كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا

اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل
التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد سيما
وفي جمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما
ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب وافوس فانه لو يعتبر اخراجهما عما هو القياس
فيهما كالانياب والافواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب وافواس فلا
شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها
الشذوذ من اين الحكم فيهما بالشذوذ ومن هنا يتبين الفرق بين الشاذ
والمعدول وتقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجد
غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل وطا توقف
اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف
قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب
قطام المعدولة عن قاطمة وارادوا بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنث
من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم لما اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له

عدل

على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وقطام
ليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر
فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما
عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه
لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا نقل ذكره باب فطام ههنا ليس في
محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم
لان الحجازيين بنوه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان
الا قليلا منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة
الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية كما

قوله وانما هو للحمل آه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات الراء فليوجبه في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي قدر للبناء في ذوات الراء له قوة اثر بها في البناء لان تقدير العدل له اصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء سيد سند

قوله في محله قال السيد ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المص ولم يكن فيها لفظ قطام في ابن قاربها عنها فقال حذفها المص عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها المقصود سيدره

في المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات

لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى

وصفي عرض له الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف

هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله شرط

اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو

الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع

في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بانه

خرجه عن سبب منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة

اختصاص ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود

كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج

في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة

الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع

من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار الاسمين للحية الاول

للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما

للقيد

للفيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان

خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم

يهجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه

الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية

فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف

منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث و

كذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة

واخيل للطاير اي لطاير ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم من الخال وجه

ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فاتفاقهم في

نقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل

الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرط

في سببيته منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث لتصير التانيث لازما لان الالف

محفوظة عن التصريف بفقد الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت

الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي

قوله بقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه
عدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت في غير
المتكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحروف
ان استثقلوه كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال
وجبريل بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك
لورودها على غير اوزان كلماتهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم
مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت

بالتاء في اشتراط العلمية فيه الآن بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي
بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بدّ في وجوبه
من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب
تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة على الثلاثة
اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في
وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد
الامور الثلثة عن الخفة التي هي شانها فان تعارض ثقل احد السببين فترجح
تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على لسان العرب
فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد
الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر
علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب
علمين لبلدتين من بلاد فارس
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر
فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط

واما

وامّا ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة

فان سمّي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة

لانّ الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي

سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمّي به رجل منصرف لانّ التانيث الاصلي زال بالعلمية

للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب

وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها

لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه

اذا صغّر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة

بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لانّ الحرف الرابع قائم

مقامه فعقرب اذا سمّي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي والمعرفة

اي التعريف لانّ سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها

اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على

ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان

يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لانّ تعريف المضمرات والمبهمات

لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
والاضافة جعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا
يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة
سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية
التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير
العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي
منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلمية في العجم حقيقة
كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه
قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة
قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطها
لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا يصلح
سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته
في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلاثة
اي ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف فهذا تفريع بالنظر

الى الشرط

الى الشرط الثانى فانصرافه انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا
اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها
مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى
بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم تعتبرها هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
آخرين لئلا ينافى سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن
فى ديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان
فى شتر تحرك الوسط وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع
بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو
نوح فلهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى
تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم
السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها

عربيّة ونوح ولوط لخفّتهما وقيل انّ هود كنوح لانّ سيبويه قرنه معه
ويؤيّده ما يقال من انّ العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربيّ وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم
مقام سببين شرط اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع
وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
متحرّكان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرّة
اخرى ولهذا سمّيت صيغة منتهى الجموع لانّها جمعت في بعض الصور
مرّتين تكسيرا فانتهى بتكسيرها المغيّر للصيغة وانّما وامّا جمع السلامة
فانّه لا يغيّر الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن جمع
ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانّما اشترط
ليكون صيغته محفوظة عن قبول التغيير فيؤثّر بغير هاء منقلبة عن تاء
التأنيث حالة الوقف والمراد بها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فاره وانّما اشترط كونها بغير هاء لانّها
لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كراهية فانّها على زنة كراهية

وطواعية

قوله قرنه معه حيث قال محمّد وصالح وشعيب ولوح ولوط وهود فقرن هودا بنوح لا بشعيب فلو كان هود اعجميّا لقدّمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب

قوله وهي الصيغة التي اولها آه سواء كانت على وزن مفعال ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجماهير والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضي لا التصريفي نصّ عليه الفاضل الهندي

قوله فانتهى تكسيرها فالمنتهى في عبارة المصنّف بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشّاف انّه قام مقام علّتين لا لانّه على هذه الصيغة بل لانّه جمع مفقود النظير في الآحاد وما قال منقوض بافلس واكلب

قوله جمع ايمن وهو جمع يمين

وطواعية لمعنى الكراهة والطّاعة فيدخل في قوّة جمعيّته فتؤ ولا
حاجة الى اخراج نحو مدائني فانّه مفرد محض ليس جمعا الا في الحال ولا
في المآل وانّما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانّها جمع
فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم ممّا سبق انّ صيغة منتهى الجموع على
قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فامّا ما كان
بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الفها
حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن وامّا
فرازنة وامثالها ممّا هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات
شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا
جواب عن سؤال مقدّر تقديره انّ حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد
والكثير كما انّ اسامة علم جنس للاسد فلا جمعيّة فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعيّة فينبغي ان يكون
منصرفا لكنّه غير منصرف وتقرير الجواب انّ حضاجر حال كونه علما للضبع غير
منصرف لا للجمعيّة الحاليّة بل الاصليّة لانّه منقول عن الجمع فانّه كان

[illegible]

قوله انثى الضبعان ... الضبع هي الانثى والضبعان الذكر والجمع ضباعين ... قوله والا لكان بعد التنكير منصرفا ... قوله غير مسلم ...

قوله تقضيت اه اي تخلصت وفي هذا التقرير اشارة الى وجه تقديم الكلام بحث حضاجر على سراويل

في الاصل جمع خنجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم

بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه

هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية

الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا

علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم

لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا واكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية

الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف

لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير

معتبرة والامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب

سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن الاشكال الوارد على قاعدة

التفصي از شكي بدر شدن بيرون آمدن

الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول

في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال

ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو

اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة

الجمع كما

الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم
ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل
الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان
تكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي
ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع
سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان
هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه
جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا ولا اصلا
في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى
التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على وزن فواعل يائيا كان او
واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي حالتي الجر والرفع كقاض

قوله لا على زيادة سبب آخر المقصود من هذا الكلام رد كلام
صاحب التوضيح حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون
علل منع الصرف عشرة فان الحمل على الموازن زايدة على
التسعة المذكورة قوله وكانه سمى اه انما قال كانه لان
السراويل لم يجئ بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة
من الخرقة فيكون مفرده مفروضا قوله والدواعي مثال الجمع
المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من
الدعوة قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انها منصوب
على الظرفية والعامل فيها المعنى المستفاد من الكاف سيبويه

اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه
نحو جائنى جوار ومررت بجوار كما تقول جائنى قاض ومررت بقاض واما
فى حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جوارى فلا اشكال فى حالة
النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى
الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين
فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار فى قولك جائنى جوار
جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فبنى الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار
جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء و
التنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء

المحذوفة

قوله فذهب بعضهم [illegible] قوله لان الاعلال [illegible]

المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
فنى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما
تقول رايت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه
ح يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال و
اما فى حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضمة بلا تنوين حذف الضمة للتثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه
اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها اعلالا فى
حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية
جزء فلا يرد النجم ويجرى عليه شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له
قوة ثبوتها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضاده اعنى منع الصرف ولا
اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات لحو تابط شرا
فانها باقية فى حالة العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها
انما هى على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغير لا يمكن ان يفوت تلك الدلالة لئلا تتهام

واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من
احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني
من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه
ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر احترازها
اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل
هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان
يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان
من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد ويسميان
مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث
عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما لكونهما مزيدتين و
فرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني
ثم اعلم انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او

قوله هو القول الثاني لان وجه شبه الطائفة الاولى انتفاء التاء غلط قوله يعني به ما يقابل الصفة قرينة ذكر الصفة فيما بعد وقوله فان الاسم اه بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلهذا وقع ذكرها

يدل

يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم
المذكور هٰهنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى
شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما
او ليمتنع لانه لو لم يكن علما يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان
نبت وسعدانة ومرجان ومرجانة لدخول التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي
التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى
مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة
لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا
يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثم اى
من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان في انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تع لا يطلق
على غيره تع لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير

منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران
فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى
لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين
لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان
بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي
في سببيته منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة
العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر
على وزن صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة
وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم
علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في
ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل

غير مختص

قوله [illegible] وهو كون الاسم [illegible] دفع ما يرد على ظاهر [illegible] الفعل [illegible] وحاصل الدفع ان الوزن المختص بالفعل شرط لاختصاصه [illegible] [illegible] قوله بذر لماء وفي القاموس انه علم [illegible] قوله وعثر لموضع [illegible] قوله وخضم لرجل في القاموس [illegible] بن عمرو بن تميم [illegible] وحاصل الجواب انهما اعجميتان نقلتا الى العربية [illegible] فلا يقدح وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بالفعل فانه غير منصرف للعجمة ووزن الفعل

غير مختصّ بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص
لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل اذا قال ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حرف ايتن كزيادته اي مثل زيادة
حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما
كان على وزن الفعل غير قابل للتا فانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه ابيع اذا سمّي به رجل فان لحوق
التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في سودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار
غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية
مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية
المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث وصيغة

منتهى الجموع فانّ كلّ واحد منهما كاف في منع الصّرف لا تاثير فيه للعلمية

اذا نكّر بان مأوّل العلم بواحد من الجماعة المسمّاة به نحو هذا زيد ورايت

زيد آخر فانّه اريد به المسمّى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه

به نحو قولهم لكلّ فرعون موسى اى لكلّ محقّ مبطل صرف فلما تبيّن اى ظهر حين

بيّن اسباب منع الصّرف وشرايطها فيما سبق من انّها اى العلمية لا تجامع

مؤثرة الّا ما اى السّبب الّذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء

لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنّون المزيدتين فانّ كلّ واحد من

هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الّا العدل ووزن الفعل استثناء مما

بقى من الاستثناء الاوّل اى لا تجامع غيرما هى شرط فيه الّا العدل ووزن

الفعل فانّ العلمية تجامعهما مؤثّرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما

في ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادّان لانّ الاسماء المعدولة

بالاستقراء على مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع

الصّرف فلا يكون اى لا يوجد شيء من الامر الدّاير بين مجموع هذين السببين معها

وبين الّا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكّر غير المنصرف الّذى احد اسبابه

العلمية يجي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط

فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو

العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا

يبقى فيه سبب من حيث هو سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل

و وزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان احمر بكسرتين

علما المغازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت

وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب

ان هذا امر محقق لجواز وروده احمر بكسرتين وان لم يشتهر فلا وزن المحقق

فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت

فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء

منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه

لوجود سببين في احمر وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى

استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف

سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول

التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند

المخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انظار مثل احمر

علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير

خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد كاجمع فانه

منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه

بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف

بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من

فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار

الوصفية الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية

بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها

وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين

فان قلت فكما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا

فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل من منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع

اسودادهما مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما

بالعلمية

بالكلية بل بقي فيهما شايبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء و
الارقم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما
الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن
الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد
التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل
علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزمه في باب حاتم على تقدير
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما
اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد

انما هو بين الوصفية الاصلية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو عرضت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل
حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدم احد الضدين بعد زوال الاخر مع ضد
آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكن يشبه به
فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي
بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة
خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من
ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل
[illegible]
فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة
قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين
لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا و
الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية

التنوين

[illegible]

التنوين وحيث ضعفت مشابهته الفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر لحاله وسقط التنوين لامتناع من
الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانا باقيين مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا
معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك
علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المنصرف
غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوف الاسم وهو
مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد صفة للمذكر الذي لا يعقل كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي
المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا
هي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع

[illegible]

المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخفض الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث متلاع عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما يجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل و لان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر و اسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد

الى انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك ان عامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب اربعة اقويها المذهب المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو مذهب سيبويه ويستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخر وهو كذلك في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه مؤخر ثانيهما ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر و اسماء الفعل والظروف وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدا هو الاصل لانه اكثر تصرفا ومدار الكلام وفي دلالة هذين الوجهين على المدعى نوع خفي قوله اي اسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة تفسيرها العامة بالاسم وتخصيصها ثم تعميم الاسم بما يتناول الحقيقي والحكمي قلت ما قيد كلمة ما في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو لم يفسر ما بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى قوله ليخرج عليه الحد توابع الفاعل فان اسناد الفعل اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسندت الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا البدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم المقصود بالذكر هو البدل والاول ذكر للتوطية لان تلك المقصودية من جهة المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ لقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق قوله وكذا المراد آه يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفاتها لاخراج توابعها لتناول آه اي لتناول الفاعل المعروف فاعل هذه الامور قوله واحترز به آه اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيدا في الثاني

قوله

[illegible]

الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه

وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من تكرمه فان قلت قد

يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد

وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند

الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او

ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كالاسم الفاعل والصفة

المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب

زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم

يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب

المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد

فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال

اسند اليه
لما شبه الفعل والاصل في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع

مانع ان يلي الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ

آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه بدلالة

تشبيهه به وطريقة قيامه به

ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة
كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم اضمار
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ويستندهما في ذلك
قول الشاعر، جزى ربه عني عدي بن حاتم، جزاء الكلاب العاويات و
قد فعل، واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في
سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير راجع الى عدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره
صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة
اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء
انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة

له وهى اما لفظية نحو ضرب موسى حبلى ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى

او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا ومستكنا كزيد

ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا

ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى

التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد

عمروا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة

انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل

ضميرا متصلا فلمنافاته الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول

بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب

الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية

زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولنا

ماضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون

زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب الحصر المطلوب وانما

قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول

تنبيه ان المراد بجواز كون المفعول فاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر فى مثال التقديم يمتنع الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع ان تمنا يأتى فيما يأتى كمثال لو يقتضى خصوص المادة فلا ينافى فى دعوى الجواز

على الفاعل مع الّا فيقال ما ضرب الّا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية

زيد في عمرو اذ الحصر انّما هو فيما يلي الّا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم

الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانّه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانّما

قلنا الظاهر انّ معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا

زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما

وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الّا لانّ الحصر ههنا

في الجزء الاخير فلو اخّر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتّصل به اي بالفاعل

ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الّا المتوسطة

بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الّا زيد وفائدة هذا القيد

مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الّا نحو انّما ضرب زيدا

عمرو او زيد او اتّصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل و

هو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل

عن المفعول في جميع هذه الصور امّا في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا

يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وامّا في صورة وقوعه بعد الّا او معناها

لئلا

لئلّا ينقلب الحصر المط وامّا في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل

غير متصل المنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين

الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح تقديم الفاعل

نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين

المحذوف جوازا اى حذفا جائزا في مثل زيد اى فيما كان جوابا لسؤال محقق

لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام

اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان

تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في

الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو

قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع

على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف

اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية

ليبك يزيد على البناء الفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق

بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا

للمجرة الادلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من

غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح

جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسئل

بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال

لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل

لقرينة دالّة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل وان احد من المشركين

استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسّر لرفع الابهام الناشي من الحذف

فانه لو ذكر المفسّر لم يبق المفسّر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسّر الذى فيه

ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسّره كقولك جاءنى رجل اى

زيد فتقديره الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل

فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب

حذفه لان مفسّره قائم مقامه مغني عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا

بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بدّ له من الفعل وقد

يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال

اقام زيد

اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها
وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداها
فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى
فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وانما نص
على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى
اسما ظاهرا وانما بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحق قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو
مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور
تنازعهما فى الضمير المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى
وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول

كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا فغير

ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار

الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن

اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد وذكر لفساد المعنى لانه يفيد

نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا

ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما

التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف و

على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه

لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع

الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا

له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد

يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان

متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما

في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما

فاعلية

الترجيح لالطبق القطع والجزم سدلوب لله رضاه

فاعليّة اسم ظاهر ومفعوليّة اسم ظاهر آخر فيكونان متّفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل
هو اجتماع القسمين الاوّلين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعليّة اسم
ظاهر والآخر مفعوليّة ذلك الاسم الظّاهر بعينه ولا شكّ في اختلاف
اقتضاء الفعلين في هذه الصّورة وهذا هو القسم الثّالث المقابل للاوّلين
قوله مختلفين لتخصيص هذه الصّورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعليّة والمفعوليّة حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء
وذلك لا يتصوّر الّا اذا كان الاسم الظّاهر المتنازع فيه واحدا وانّما لم
يورد مثالا للقسم الثّالث لانّه اذا اخذ فعل من المثال الاوّل وفعل من المثال
الآخر حصل مثال القسم الثّالث وذلك يتصوّر على وجوه كثيرة مثل ضربني
وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك ممّا يكون الاسم الظّاهر فيه مرفوعا فيختار النّحاة البصريّون اعمال
الفعل الثّاني لقربه مع تجويز اعمال الاوّل ويختار النّحاة الكوفيّون الاوّل اي
اعمال الفعل الاوّل مع تجويز اعمال الثّاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر

فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدء به لانه المذهب
المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند
البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال فعل الثاني
مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل
الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما
الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته
وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا

بلزم

يلزمه ح محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر

كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت

زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرّزا عن التكرار لو

ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والّا اى وان لم

يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانّه

لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا اضماره يجوز لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في

الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيد فاعل ضربني

واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه ح لا

حذف الفاعل ولا اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وذلك جائز

واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذف وان

جاز حذفه لئلا يتوهم انّ مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير

ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيدا الا ان يمنع مانع

من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول

فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبنى و
حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا
له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى
وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول وان اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة
الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا مثنى فلا
يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية
اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى
ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب
اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه
بالمفعولية وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا اقل من تساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف

الطرى

[illegible]

البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب
الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من
المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو يجعل ما دخوله المثبت شرطا
كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا
ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه
البيت المؤخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى
وح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال و
لكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول
فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يفعل مندرجا
فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا والخبر لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى
مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم

عن العامل اوانه ذكر الا قوى لبعض النحاة هو العلامة الزمخشري
قوله كل مفعول ايراد لفظ كل فى التعريفات مع دلالته
على الافراد والقصد فى مقام التعريف هو الحقيقة والماهية
غير ملايم الا ان الادبا والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك
قوله وانما اضيف الى المفعول اى وانما اضيف الفاعل الى المفعول
فى قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال
فاعل الفعل قوله لملابسة كونه آه اى لملابسة كون الفاعل
فاعلا لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول ولاجل هذه الملابسة
والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول [illegible]

[illegible]

فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان
تغيّر صيغة الفعل الى فُعِل اى الى الماضي المجهول ويُفعَل اى الى المضارع المجهول
فيتناول مثل استفعل وافتعل ويستفعل ويفتعل وغيرها من الافعال المجهولة
المزيدة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف
اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول
الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه
مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات
النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اى كل واحد من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني
والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له
فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي
اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف

الفاضل الرضي تعليل القدماء وامتناع قيام المفعول
الثاني مقام الفاعل وهو التعليل الذي ذكره الشارح
بهذا المثال مردود واما المتأخرون فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة والنبس من تقع مع
الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان
خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيدا
اباك مع اللبس للبس تقديم الثاني على الاول فاذا التزم كل واحد
مركزه لم يلتبس اذا اقام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس
معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل
معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا
ابوك والمرفوع ثاني المفعولين انتهى والذي اختاره
هذا الفاضل ومنعهم كون الشيء مسندا ومسندا اليه ممنوع
ومعارض بجواز كون الشيء مضافا ومضافا اليه
كغلام في قولك فرس غلام زيد قوله فات النصب والاشعار
اى فات النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفات
الاشعار بسبب فوات النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل
ان ذكر النصب مستدرك بخلاف ما اذا كان مع اللام
فان المشعر بعليته وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير
سيد محمد امين [illegible]

[illegible]

ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي تجوز

وقوعها موقع الفاعل تعيّن اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل

لشدّة شبهه بالفاعل في توقف تعقّل الفعل عليهما فانّ الضرب مثلا كما انّه لا

يمكن تعقّله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقّله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل

فانّها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم

الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع

باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدّة التنبيه على انّ المصدر لا يقوم

مقام الفاعل بلا قيد مخصّص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار

ومجرور شبيه بالفاعل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعيّن زيد وان لم يكن

اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء

في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل

المتعدّي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول

الثاني لانّ فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانّه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد

درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس وامّا عند عدم

[illegible]

العامل اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن ما كان
اللائق في المعربات وجود العامل اللفظي عن عدم
وجوده بالتجربة قوله اصلا اشارة الى ان المراد عدم
وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي لا رفع
الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اي العوامل
او المراد بقوله اصلا ان لو يوجد فيه العامل لا لفظا ولا
تقديرا قوله ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر
ان المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدأ
مثل بحسبك زيد فان تاثير عامله ليس الا في اللفظ
لو حذفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف حذفك
ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوات التاكيد المدلول
عليه بان ودخل بقوله وكانه الى بعده كقرشي فانك اذا
قلت اقرشي عندكم كان معناه المنسوب الى قريش
عندكم ام لا قوله كما ولا وكذلك ان النافية في قولك ان
ضارب الا زيدا قوله وما ومن نحو ما ضارب زيد ومن ضارب
زيد على ان يكون ما ومن الاستفهاميتين مفعولين
لضارب ولو قال الواقعة بعد النفي لكان افيد لانه
يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر غير ماسوف
على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما قلنا
ذلك لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدأ لا خبر له لما
اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي
والوصف بعده مخصوص لفظا وهو في قوة المرفوع بان
فكانه قيل ما سوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن
فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل ظرف
ثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم و
الحزن غير ماسوف عليه ثم قدرت غير وما بعدها ثم
حذف زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد الضمير
المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه
ثالثها انه خبر محذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول
كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن
هذه صفته وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى عندي
في التعبير عن الوجه الاول ان يقال ان ماسوف من القسم
الثاني للمبتدأ او انتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافا اليه
قوله فخير نحن آه اذا الداعي المثوب قال يالا

فيجب فامتنع المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ و
منه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد
للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ
هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اي الذي لو يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي
فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسند اليه واحترز عن الخبر وثاني
قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء
كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة
بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا و
عليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل
خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز
لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري

مجراه

[illegible]

مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز
به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدا و
ما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام
اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما ان طابقت
مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا
جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها سد مسد الخبر وكون ما
بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدا وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها
اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها
اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا ينتقض على ضرب في ضرب زيد
انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يقع به الاسناد

واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به
الى المبتداء او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقدير يخرج
به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان
العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى
شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال
آخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن
العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على
احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في
داره زيد مع كون الضمير عائد الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة

واذا كان

45

وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير

الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل

اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها

فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن

والكافر وحين وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك

ارجل في الدار ام امرءة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب

عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد

منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك

فان النكرة فيهما وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت

فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات تصدق بها العموم

نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما اختص به الفاعل ولشبهه

به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما اختص به الفاعل قبل ذكره هو صحة

كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما تذكر بعده امر يصح

ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل هو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه

ما بالقيام فاذا قلت واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
مجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح
القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل لرجل قوي ادركه
العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في
الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت
سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال
سلام مني وسلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي
يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال
كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم
فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال

والجملة

والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم

يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة

بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عايد

ليرتبط به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في

نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر

تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضمير الغايب قرينة نحو

البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة

ان البايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان

التعبير بخ نادل

او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع

ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة

بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير

مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل

صل

فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الا

في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان

المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفها

فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ماله صدر

الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و

ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا

لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف و

غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا

متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب

تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدا

احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا

لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على

الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس

المبتداء بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس

المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل

الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان

والزيدون

المصنف هكذا فلا قرينة اما اذا وجدت
القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة
ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثانى بالاول لانه
تلميذه فيتعين بالاسناد كما هو فى المتعارف و
مثل قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد قوله فى اصل
التخصيص المجوز لكون النكرة مبتدا فان تخصص
غلام بواسطة وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم
تفضيل وهو مشابه للمعارف مشابهة تامة حتى
الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام لا يدخل عليه كالمعارف
قوله افضل منك افضل منى فان الاول مبتدا والثانى
خبره وهما متساويان فى رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل
تفضيل مع من وهذا التخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم
فى قوله عم امر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فان
امر نكرة تخصص بالمعمول اعنى الظرف لكونها اى هذه
النكرة فى معنى الاضافة فكانه قال امر معروف واى
منكر وقس عليه ما نحن فيه قوله فعلا له اى فعلا مسندا
الى المبتدا فان الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه فى الحقيقة
فيكون فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة
فعلية فاعله الضمير الراجع الى المبتدا فلا يرد ان مثل زيد
قام ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل و
الظاهر ان المراد بالفعل اللغوى هو الحدث والاثر لكن
فى ضمن الفعل الاصطلاحى فلا يرد اقائم زيد فان الخبر
فعل للمبتدا ولم يجب فيه التقديم سيد شعبان

47

والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند

واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة

ماله صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا

واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة

ومفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين

ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة

ماله صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدا

من حيث انه مبتدا فيتقدم به يصح وقوعه مبتدا نحو في الدار رجل فان في الدار خبر

مخصص للمبتدا بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصوصة او كان المتعلقه

بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا

يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدا راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم

الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه

ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان

للخبر هو آيه ان الخبر هو قوله على التمرة هذا الذي اخترناه كما سلف قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق لعامله لانه اي ركنيه متعلق في الحقيقة بل السببه يتعلق المجرور بالعامل وما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين المثالين تنال منه

للخبر خبر انّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأوّل بالمفرد مبتدأ اذ في
تأخيره خوف لبس انّ المفتوحة بالمكسورة في التلفّظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها
او في الكتابة مثل عندي انّك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في
جميع هذه الصّور كما ذكرنا وقد يتعدّد الخبر من غير تعدّد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك على وجهين التعدّد امّا بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل وامّا بحسب اللفظ فقط نحو هذا
حلو حامض فانّهما في الحقيقة خبر واحد اي مزّ وفي هذه الصّورة ترك العطف اولى
ونظر بعض النحاة الى صورة التعدّد وجوّز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدّد
الخبر ما يكون بغير عاطف لانّ التعدّد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في
غيرهما وايضا المتعدّد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر
المتعدّد بغير عاطف ولو حمل المتعدّد اعمّ فالاقتصار عليه بذلك وقد يتضمّن المبتدأ
معنى الشرط وهو سببيّة الاوّل للثاني او الحكم به فلا بدّ وعليه نحو وما بكم من نعمة
فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيّته للخبر سببيّة الشرط للجزاء فيصحّ دخول الفاء في
الخبر ويصحّ عدم دخوله فيه نظرا الى مجرّد تضمّن المبتدأ معنى الشرط وامّا اذا قصد

الدلالة

على العكس فان صدورها من الله سبب لايصالها و
التصاقها بهم لكنها سبب للحكم به والاخبار عنه
اي ما حصل بكم نعمة ليحكم او فيخبر انها صادرة
من الله تعالى ولا شك ان النعمة التي حصلت بهم للحكم
والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى دلفاضل
الرضي فسّر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يرد
وما بكم من نعمة الآية لانه يخالف تفسير المص في كلم
المجازاة فلذا عدل عنه الشارح قوله نظرا الى
مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط تعليل لصحة الدخول وعدمه
اي انما يصح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدأ المعنى
الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدأ
دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء
في خبره قوله واما اذا قصد اه اي اذا قصد الدلالة
على سببية الاول للثاني في العبارات اللفظية كان
يقال في الذي يأتيني فله درهم الذي يأتيني ان
اتاني فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط
في اللفظ

الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب

دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل

او ظرف اي الذي جعل صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق

وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان

الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم اسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة

الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال

للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله

درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي

تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل

او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف

الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت

ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذي يصح دخول الفاء على

خبره مانعان عن دخول عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء

والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من

الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو

بالاتفاق من النحاة فلا انقال ليت ولعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل

باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما

ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام

ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت

ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمتنع عنه لانها لا تخرج الكلام

عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تع ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن

تقبل فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان

المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتد بقوله

وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن

وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق و

ما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تع واعلموا انما غنمتم

من شىء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما

يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا

حايزا

جايزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى
هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او
الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك تمام ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم
الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدا المحذوف جوازا مثل المبتدا
المحذوف فى قول المستهل المبصر الهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى
هذا الهلال والله بقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان
مقصود المستهل تعيين الشىء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناس
ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم
نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جايزا لقيام قرينة من
غير اقامة شىء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره
على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف
زمان للخبر المحذوف من غير سادّ مسدّه اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع
الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره [illegible] اولها المبتدا الذى بعد لولا مثل لولا

قائما اى ان ضرب الزيد يلابس زيدا بوقوعه عليه

زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشىء لوجود غيره فيدل على
الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه
هذا اذا كان الخبر عامّا واما اذا كان خاصّا فلا يجب حذفه كما فى قوله ولولا الشعر
بالعلماء يُزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم
بعدها فاعل الفعل مقدّر اى لولا وجد زيد وقال الفرّاء لولا هى الرافعة للاسم الذى
بعدها وثانيها كل مبتدإ كان مصدرا صريحا او متاوّلا به منسوبا الى الفاعل
او المفعول به او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك
مثل ذهابى راجلا وضَرْبُ زيدٍ قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا
قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السّويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما فذهب البصريون الى انّ تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما حذف متعلّقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثمّ
حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لانّ فى الحال معنى
الظرفيّة فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال
الرضىّ هذا ما قيل فيه وفيه تكلّفات كثيرة والذى يظهر لى انّ تقدير نحو ضربى زيدا

يلابس

بلا تبسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا بلا بسى قائما اذا كان عن الفاعل

اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا بلا بس قائما ويجوز حذف

ذى الحال مع قيام القرينة نقول الذى ضربت قائما زيدا اى ضربته ثم حذف بلابس الذى

هو خبر المبتدا والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما يقول راشدا مهديا اى سر

راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون

تقديره ضربى زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزمهم حذف الخبر

من غير ما سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى

ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه

قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضربت زيدا

الا قائما وثانيها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التى

بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب

حذفه لان الواو يدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه ورابعها كل

مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لا افعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمى

اى ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه

[illegible]

واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

خبر انّ واخواتها اي من المرفوعات خبر انّ واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية

وهي انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب

الاصحّ لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر

انّ واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل

لخبر كان وخبر المبتدء وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف خرج

جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث اثر فيهما لفظا او

معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا انّ زيدا يقوم ابوه فانّ يقوم ههنا من

حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه انّ بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا

يحتاج الى ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه

استدراك قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بانّ المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج

الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل انّ زيدا يقوم ابوه فمثل قائم في انّ زيدا

قائم فانّ المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدء اي حكمه كحكم خبر المبتدء في اقسامه

من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه

من انه

الخبر لا الفعل وحده قوله ولا يحتاج الى ان يجاب
عنه اه تعريض بالفاضل الهندي قوله ويلزم منه
عطف على قوله يجاب وحاصله انه يلزم على
هذا الجواب ان يكون قول المص بعد دخول هذه الحروف
مستدركا فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها
ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم المحذور
قوله فيحتاج الى تاويل الجملة اه والاصل عدم التاويل

من انّه اذا كان جملة فلا بدّ من عايد ولا يحذف الّا اذا علم والمراد ان امره كامر
نعد ان يصحّ كونه خبرا لوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك انّ كلّ ما
يصحّ ان يكون خبر المبتدء يصحّ ان يكون خبر الباب انّ حتّى يرد انّه يجوز ان يقال اين
زيد ومن ابوك ولا يجوز انّ اين زيدا وانّ من اباك الّا فى تقديمه اى ليس امره
كامر الخبر المبتدء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على
المبتدء وذلك لانّ هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا
ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدّم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرّف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاوّل كما
يتصرّف فى معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الّا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس
امره كامر خبر المبتدء فى تقديمه الّا اذا كان ظرفا فانّ حكمه اذن كحكمه
فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى انّ الينا ايابهم وفى وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو انّ من البيان لسحرا وانّ من الشعر لحكمة وذلك لتوسّعهم
فى الظروف ما لم يتوسّع فى غيرها خبر لا الكاينة لنفى الجنس اى لنفى صفته
اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه هو المسند اليه شيء آخر

[illegible]

هذا شامل لخبر المبتداء وخبر انّ وكانّ وغيرها بعد دخولها اى دخول لا
فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر انّ فلا يرد نحو يضرب
فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفته بخلاف ما ذكر لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار خبر
بعد خبر لا ظرف فظريف ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى
به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعين خبرها
الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود و
الحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله و
بنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم واجب
او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال انتفى الاهل والمال فلا احتياج الى تقدير خبر لا وعلى التقديرين يحملون ما
يرى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس
هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت

قوله

ان المرفوع بعد الا خبر لا لغو لفظا والاصل فى كلمة
الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل
عن الاول الى الثانى لارادة الحصر والتخصيص على نحو المنطلق
زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى و
نفيها عما سواه فقدم حرف النفى ووسط حرف الاستثناء
ثانيها انه يجوز تقدير موجود وبه تنقطع مادة الاشكال
لان نفيه يقتضى نفى الامكان اذ لو كان الاله الممكن شريكا
لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب
الوجود فلا يدخل شريكه فى حيز الامكان ثالثها تقدير
ممكن والتقريب قريب مما قررنا اولها ما قدره بعضهم
وهو قوله لا اله موجود ازلا وابدا وظن انه دافع للشبهة
وهو كما ترى خامسها جعل الا بمعنى غير ويكون هى الخبر فيفيد
نفى كل اله غيره سوى فرض معبود بحق او غيره ذهب
اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه
نادر سادسها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد
على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام التى معبودة دون
الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم سابعها قال
بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام فى التوحيد
بالنظر الى المعنى اللغوى لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين
وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة تامة فى
اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا والعرف
الشرع عندى هو الارجح قوله فيقولون يعنى قولهم فيقولون
[illegible] الافعال وزيده المضمر بان اسم الفعل [illegible]
على مثل هذه الصيغة قوله على الصفة على المحل [illegible]

[illegible]

من معنى الدخول لا يرد ابوه فى ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل
منك وانّما يجب الخ بالنكرة بعد لا لانّ لا لا يعمل الّا فى النكرة بخلاف ما فانّه
يعمل فى المعرفة والنكرة هذه لغة الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل
الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذ قليل
لنقصان مشابهته لا بليس لانّ ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانّه للنفى مطلقا
بخلاف ما فانّه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صدّ عن
نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانّه
اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار فى البيت واعلم
انّ المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة
لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولمّا فرغ المصنف من المرفوعات
شرع فى المنصوبات وقدّمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبيّن شرحه بما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء

فصل باب المنصوبات

نحو رأيت زيداً او مسلمات واباك ومسلمين ومسلمين تثنيةً من المنصوب او ما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمّي به لصحة صيغة المفعول عليه من غير تقييد
بالباء او نحو مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول به او فيه او معه
او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثراً فيه موجداً اياه فلا يرد عليه مثل
مات موتاً وحسُن حسانةً وشرف شرفاً وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفته
للفعل وهو اعم من ان يكون مذكوراً حقيقةً كما اذا كان مذكوراً بعينه نحو ضربت
ضرباً او حكماً كما اذا كان مقدّراً نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب
ضرباً خرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو الضرب واقع على
زيد بمعناه صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان
معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج
به مثل تأديباً في قولك ضربته تأديباً فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور

لكنه

لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت

كراهتي فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور و

ثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول

كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني

كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا

الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن

الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد

ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما تفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض

انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم

للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع

لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع

يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به

النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما النوع والعدد نحو جلست جلستين و

جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ

فعله اما بحسب المادّة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا

وسيبويه يقدّر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسًا وانبته الله

فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك

لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل و

مصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لانّ اسم التفضيل له حكم ما اضيف

اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السّماع لا قاعدة له

يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة

اى خاب خيبة من خاب الرّجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعًا اى جدع جدعا

والجذع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا و

شكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم

استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا

قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب

بعضهم بانّ ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بانّ وجوب الحذف

انما هو فيما استعمل باللّام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف

الفعل

الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابطة
كلية يحذف معها الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع
ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد
نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت
الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح
وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير
سيرا وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع
مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل للمبتدا والى ما شبه به فعله او الحكم

وضاف وانما انت سيرا اى تسير سير امثال لما وقع بعد معنى نفى وزيد سيرا

سيرا اى يسير سيرا سيرا امثال لما وقع مكررا ومنها اى ومن المواضع التى

يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق

وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها

المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره غرضه المطلوب منه وتفصيلا اى

بيان انواعه المحتملة نحو قوله تع فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد

شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق

والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا

الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد

واما تفدون فداء ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول

مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت

المفعول المطلق
صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال

الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال

زهد بعد رغبة
الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول

المطلق

55

المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار و على صاحبه

اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد

فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت

حمار من صات الشئ صوتا بمعنى تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه

بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو مشتملة صوت م

على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى قوله له ونحو مررت به فاذا له

صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرءة مات ولدها ومنها اى ومن تلك

المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اى

لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت

اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونه

الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه

اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو باعتبار

ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق

نحو زيد قائم حقا اى حق حقا من يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون

جملة وهي قوله زيد قائم وطا محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق

والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره اي لغير المفعول المطلق

فانه من حيث انه منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتملا الجملة

المذكورة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار الوصف الاحتمال فيه يغاير للمؤكد

اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به انه

تاكيد لاجل غيره لينتفع الغير وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه

انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى

اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد في

تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل والمفعول

لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا متكررا كثيرا وفي جعل المثال

من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك

البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة

متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده

ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان

بمعنى

بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اى عدت

اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد متعدى بنفسه بخلاف الب فانه

متعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره

اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا

واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون

فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية

فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول

المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل

الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى

ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى

زيد درهما فانه يصدق على درهما انه واقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد

الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر

الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا

قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم و

قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما و

متأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا بما تضمن معنى

استفهام وشرط نحو من رايت ومن تكرمه يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من

التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف

الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا

لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال و

نحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في

اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء و

المنصوب على المدح او الذم والترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

نحو المررت بزيد المسكين

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة

محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرءا ونفسه اي اترك

امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم

وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ما هو لا ممهورا الاجانب

او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك

المواضع

المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او
بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما مثل يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت ولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد ندائها فهي في حكم من تطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر
فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله
حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى فانا مشتاق
اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام
سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعوا من الحروف الخمسة و
هي يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا
بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان
يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين

او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدّر مثل الا يا اسجدوا اى

يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل

المقدّر واصله ادعوا زيدا فحذف الفعل الناصب حذفا لازما لكثرة استعماله

ولدلالة حرف النداء عليه وافادتها فائدته وعند المبرد بحرف النداء

لسدّه مسدّ الفعل وقال ابو علي رحمه الله في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال

فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اعنى ما انتصب المفعول به بعامل

واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي

الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدّران وعند المبرد حرف النداء

قائم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدّر وعند ابي علي احد جزئيها

اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى وقدّم بيان البناء والخفض

والفتح على النصب لقلّتها بالنسبة الى النصب لطلب الاختصار في بيان النصب بقوله

وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة والالف والواو التي يرفع بها المنادى

في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع

الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا

ولا مشبه

ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء

او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى

لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك

وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا

لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم اولهما

معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف

ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة

اي بلام يدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ودخلت على المستغاث دلالة

على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس

بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث

لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى

المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له

لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطف على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطف

قوله من فتح لام المعطوف لانه صار ...

مع يا فلان بد من فتح لام للمعطوف وايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى

بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف والّا لام الجارة

من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه

قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء

ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك اى ازعظم فلم اهمل المص ذكرهما كيف

يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين

لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه

ويستريح من الدخص منه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فينقضي منه

العجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح وهو

ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى محذوف ليس الماء ولا الدواهى و

انما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول

بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء

ما يقتضى ح فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف

الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف الفتح ما قبلها ولا لام فيه ح لان اللام

يقتضى

قوله ان اراد بها معيّن او غير معيّن وان قصد لتعيين مثال للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه لنو مثال للقسم الرابع

يقتضى الجرّ والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه

ما الحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى وينصب بالمفعولية ما سوى

المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا ان كان

معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما

غيّره مغيّر عن حاله وما سوى المفرد المعرفة امّا ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا

او شبه مضاف وامّا ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة وامّا ما لا يكون

مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله

والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا

والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير

معيّن اى لرجل غير معيّن وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوبا لا

يحتمل المعيّن والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة يا حسنا وجهه ظريفا

ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتّضح انتفاء كل من القيدين بمثال

سهل تصوّر انتفاءهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع انّ المثال

الثانى يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذا العبارة اتمّ من ان يراد

بها معين او غير معين وامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها

مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له علىحدة وتوابع المنادى

المبنى على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما اعلم ان قيد المنادى بكونه مبنيا

لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما

يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرواه

لا وعمر ولان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو

لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز

فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مضافا معنويا ولا لفظيا

مفردة حقيقة بان لا يكون صح

ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما

لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها

المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى

جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه

ولما لم يجر الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا

والحسن وجهه صح

بل لا بد فى بعضها من قيد فصّل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرّح بالقابها

فيما هو

فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى من المعنوى لان التاكيد اللفظى
حكمه فى حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة
مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول الياء عليه يعنى
المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى نحو يا تيمي
عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله
لان حق تابع المنادى المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل
تواً
بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل
العطف
فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى
البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه اختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى
مستقل فينبغى ان يكون على حاله جارية عليه على تقدير مباشرة حرف الندا

له وهي الضمّة او ما يقوم مقامها ولكن لمّا لم يباشره حرف النداء جعلت تلك

الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوىّ القارى المقدّم على

الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانّه لمّا امتنع فيه تقدير حرف

النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعيّة وتابع

المبنى تابع لمحلّه ومحله النصب وابو العبّاس المبرّد ان كان المعطوف

المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو

العبّاس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع

اللام عنه والّا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع

اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى ابو العبّاس مثل ابى عمرو فى

اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفرد اى وتوابع

المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانّها اذا

وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع او طلبات حرف النداء لا يباشرها

مثل يا تميم كلّهم فى التأكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله

فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لانّ اللام

ممتنع

يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير
المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذى
لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم
غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا
جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه
منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما نفهم من اختيار فتحه
المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف
قوله المنبئ عن جواز ضمه فان الفتح لما كان من القاب البنا فيفهم ان ما فيه الفتح لو لم يكن مبنيا
بابن مجرد عن التاء او ملحوقها اى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
قوله بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر ليرد
كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون

ذلك الا ابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من

قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فيه فتحة لكثرة وقوع المنادى

هي الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي حركته

الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا

يا ايها الرجل بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام

تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا

الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان

صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود

بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي

علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن

قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكرها هنا او ما اخرج صفة

الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطفا على الرجل اي التزموا رفع

توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال

لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني و

قال

قالوا بناء على قاعدة نحوية لاجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما

كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله

حذف الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه

ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا

قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن

محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس

لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا

النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك

يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة

حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء

الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم

تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة وولي الثاني اسم

مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم

في الاول فانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور

[illegible]

وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز
الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب
الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع
مضاف وتمام البيت شعر يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت
لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا
عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم و
المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي و
سكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا
عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان
غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من
النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء
والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم

لكن لا

[illegible]

لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر

يا عدو

بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ونحو يا عدوا

وقد جاء شاذا في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلام بالفتح بحذف الالف

اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه

كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلامه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه

فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في نحو والحكم يا ابي ويا امي على الوجوه

الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه آخر زائدة عليها لكثرة استعمال

ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت

ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء

او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد

المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين

دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه

غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم

اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام وبنت عم

على الوجوه الاربعة مثل يا ابن غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وكونها

ويا ابن امّ ويا ابن عمّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امّا ويا ابن عمّا

بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن

امّ ويا ابن عمّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ

وثقل التضعيف ولما كان من خصايص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال و

ترخيم المنادى جايز اى واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه

فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى في غير المنادى

واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى

ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة

اخرى مقتضية للحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف

مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله

على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى

الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان

واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي ان لا يكون

مضافا

مضافا حقيقة او حكما فتدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لو يمكن الحذف لا من الاول
لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا
الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم
ظهور اثر الندائية من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب
لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ من قوله ولا مندوبا فكانه من
تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان
الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهار للتفجع فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها غالبا فلا تغير والشرط الرابع
احد امرين وجوديين وهو ان يكون للمنادى اما علما زائدا على ثلاثة احرف
لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما بقى منه
دليل على الملقى ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على
الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع

[illegible]

قوله في حكم الصحيح اي الياء والواو والمدغمة فيهما في حكم الحرف الصحيح في كونهما اصليين منه فان الاغلب في حروف العلة ان يكون زائدة فاذا وقع منها حرف اصلا كما في هذين المثالين شابه الحرف الصحيح فيحذف فيهما الحرفان كالصحيح

موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على
حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثه
اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا ترخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة
الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة
استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف
لسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كالاثنتين في حكم
الزيادة الواحدة في انضمامهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان
الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر
كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا
جمع اسم على مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح
صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو
سعلاة لانه لا يحذف منها الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل
مرمي ومدعو فان الحرف الاخير فيهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف
او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى

الذهن

الذهن لقلّتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الّا الحرف الاخير و

هو اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدّة اكثر من اربعة احرف كمنصور وعمّار

ومسكين لئلّا يلزم من حذف حرفين عنه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب. وانما لم

يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لأن نحو ثبون وقلون يرخّم بحذف

زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفنا اى الحرفان الاخيران فى

كلا القسمين امّا فى الأوّل فلانه لما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا وامّا

فى الثانى فلانه للحذف الاخير مع صحّته واصالته حذفت المدّة الزائدة لئلا يلزم

المثل السائر صلت على الاسد ويلين عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط

الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير

فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لانه وله منزلة التاء التأنيث فى كون

كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من اقسام الثلثة

فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف

الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم

المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان

قوله اى يحذف واتما ... قد صيغة المضارع مع أن ما سبق كان صيغة الماضى قلت الذى حداه على هذا دخول الفاء فى الجزاء اذا كان ماضيا فانه لا يجوز دخوله فى الجزاء ... قدس سره

عليه تنبيه على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان
قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو
متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال
الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله و
تصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة
برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلاجرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كأدل في ادلو و يا كرا لانه لما جعل كرو اسما
برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعمله يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة
في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان
يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه
احد ويعدد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء و
يشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا
فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب

والمتفجع

والمتفجّع عليه وجودا ما يتفجّع على وجوده عند فقد المتفجّع عليه عدما كالمصيبة
والحزن والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحدّ شامل لقسمى المندوب ومثل
يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حزناه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا
به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى
حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب
على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لما تقرر انه لا
يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وجاز لك زيادة الالف فى آخره اى فى
آخر المنادى المندوب لمدّ الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى
التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الحرف مدّا مجانسا لحركة
آخر المندوب من كسرة او ضمة وفتحة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا
غلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام
جماعة المخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه

قوله لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها ها لخفي في اللفظ انتهى
قوله مثل يا امير المؤمنيناه اي الذي هو مضاف الى المؤمنين اه
قوله ولم يجز اه اذ علم ان الطويل علم مع دخول اللام

ندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الحاء اى الحاق الهاء بعده الالف
فى حال الوقف لبيانها ولا بد من فهم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف
الذى اشتهر المندوب به لبعد النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا تقل
وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف
به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان
يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه جيئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيئ
بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز
مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان
اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح و
يجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس وتعجبه

مايكون

ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل ولم يتعرف مثل يا رجلا لا

نداؤه لم يتميز مكثر كثرة النداء في العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن

الى انه منادى والاشارة اى ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام

والمستغاث والمندوب ولان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه

فنبه على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن

حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم

او لغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو

يا ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا

الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة

كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات

فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل

اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من ليل مع انه اسم جنس شذوذا فالته امرءة

امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق فالته اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل

على نائم مستلق مخنقه فقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا

وفي اطرق كرا اي يا كروان فيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم جنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسير اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا ضربته وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه

[illegible]

عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بالعمل فى ضميره او فى متعلقه اى متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى
ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث
لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين
الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى
لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فان
عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج
خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط المناسب باللزوم ولهذا اورد
المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد منها للمشتغل

بالمتعلّق والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى ووجهه نحو

زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف فانّ مررت بعد تعديته بالباء

مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلّق وزيدا حبست عليه

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فانّ حبس الشيء

على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر

يفسّره ما بعده اي ضربت يعني انّ الفعل المفسّر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدّر

فانّ الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسّره اعني ضربت الثاني

وعلى هذا القياس جاوزت فانّه مفسّر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسّر

بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فانّ ضرب الغلام يستلزم اهانة سيّده ولابست

فانّه مفسّر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم انّ الاسم الواقع في مظانّ الاضمار على

شريطة التفسير امّا المختار او الواجب فيه الرّفع او النصب او يستوي فيه الامران والى

هذه الصور الخمس اشار المص بقوله فقال ويختار في الاسم المذكور الرّفع بالابتداء

اي بكونه مبتدأ لانّ تجرّده عن العوامل اللفظيّة يصحّح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم

قرينة

قرينة خلافه اى قرينة يرجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان

لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب ففي لم يترجح النصب

قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة

المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من تلك

القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط ان

لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد

فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها

لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع

في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب

احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيد فاضربه فان المختار ح هو النصب فان الرفع

يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على

الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو

فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما

وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية

غلبه وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب

عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة

المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف

النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا

تقدر متعلقها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا

تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار

الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل من اكرمته

ولم يقل همزة الاستفهام هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل

لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى فيه تقديره الفعل وبعد اذا الشرطية

الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على

المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع

وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في

هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر و

النهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواقع وقوع الفعل

فيها

فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار
النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور
في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وبين وصفيته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه
مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض
الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا
تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها

الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه

بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع

يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب يكون فعلية فيعطف

على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معارضة

بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا

قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدا فالصغرى

اقرب ووجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو

فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب

واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا

ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا

نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض و

ليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه

وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار

فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعميق

النظر

النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل بضميره لكنه ليس
بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لانه ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه يعني
اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب
على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او
اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند
اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود وان كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب
بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما
يختار فيه النصب وكذا اي مثل زيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في
صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار
التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان
صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى
المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله
تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع

لازم على ان يكون كل شئ مبتداء والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور في محل
الرفع على انه خبر المبتداء تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت في الزبر حيث لا يغادر
صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه
بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع
ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة
الى ان يتمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فاشار المص الى ما تمحلوا لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في
الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
فخبر المبتداء كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته
للجزاء ومثل هذه الفاء لا تعمل ما في خبره فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية
مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني

فيما يتلى

فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا

للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل فى جزء

جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم يكن

الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار

ح فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط

او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف فعل ناصب

المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة

تخويف شئ عن شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب

بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او

تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على

صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير فى

المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر او

تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير

العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف

هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك

وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك

وعلى التقديرين المحذر عنه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او

الحذف من نفسك تحذيرهما منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه

اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح اذ

لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان تقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في

مثال نوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من الطريق لا على تبعيده فالصواب ان

يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي

بعض افراد نوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك

كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور قبيل لفظ الاسد في اياك

والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير

واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها في ما بعد و

تقول في قسمي الاول النوع اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف

كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولانقول في المثال الاول

اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير انَّ وانْ فان قلت فليكن بتقدير العاطف

قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع انْ وانَّ شاذ كثير في

غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث

مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان

العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل اسماء الزمان والمكان كلها فانها لا تخلو

زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها اولا وقوله مذكور

خرج به ما لا يذكر فعل فُعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فُعِل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق

عليه انه فُعِلَ فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو

اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فُعِلَ فيه فعل مذكور من حيث انه

فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه

فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار

قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان

بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى فحى المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل
منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها وما تقدّر فيه فى
وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانّهم لا يطلقون المفعول فيه الا
على المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرطه نصبه اى
شرط نصب المفعول فيه تقدير فى اذ التلفّظ بها يوجب الجرّ وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى لان المبهم منها جزء
مفهوم الفعل فيصحّ انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه
اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم
لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا تقبل تقدير فى اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو
جلست فى المسجد وفسّر المبهم من المكان بالجهات الستّ وهى امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى

انقطاع الارض فيكون مبهما وما السر يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
لجاين نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى او شبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل جهات الست
لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى
وما يقارب من كونه نزلت وسكنت ونحوه
الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول
به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى
الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت
اقول الفرق بين ضربت ودخلت فى غاية الخفاء فتأمل
الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان
كل فعل نسبته الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا
قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك
يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل

في البلد ودخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار والبيت كنسبة

الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه

على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار

صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب

اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت

اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه ولتقصير

فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله

او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل

اي حدث مذكور اي ملفوظا حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما

اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز اعن مثل اعجبني

التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله فعل

مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه

في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وبه خرج نحو اعجبني

التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة معناه للفعل فيه

مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما

يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل

وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا

غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده

اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته

بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت

وقعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى

الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من

غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم

مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له

على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه اى شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف

اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب

في تعليلات الافعال فلا تقدر غيرها من من والباء او في مع انها من دواخل المفعول له

كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله

عليه الصلوة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان الاجل
تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها
في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في
حذفها من اللفظ فلهذا قال وانما يجوز حذفها من اللفظ ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل
الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا
عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لمتحد فاعله و
فاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي
للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب
والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان
المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما
اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما شرط
هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر.

بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون
الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله
معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في
المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي ضعيف جدا وقيل انه من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان
فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان
بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور
للموصول مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء المصاحبة معمول فعل
اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته
اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم سواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي

معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته له في
ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو
فانهما لا يدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما
وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع
فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل
واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف
ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف
والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
على المفعولية والا اي وان لم يكن يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت
وزيدا فان العطف فيه يمتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف
تعين العطف حتى لا يحمل على عمل العامل المعنوي بالحاجة مع جواز وجه آخر

وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يكن يجز العطف بل امتنع تعيّن

النصب حينئذ لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف

فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمروا

على الشأن اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بتقدير

الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله نحو ما شانك وزيدا ما

تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد و

عمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما يبيّن هيئة الفاعل او

المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبيّن

الذات كالتميز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبيّن هيئة غير الفاعل و المفعول

المفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثيّة يخرج صفة الفاعل او

فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد

على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج مثل ضرب زيد عمروا راكبين لفظا او معنى اى سواء

كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعليّة الفاعل

او مفعوليّة المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من

جوزه الكوفيون فى السعة والبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه فى السعة كما ستتلى عليك سنه نور الله

قال العالم فى قولك جاء زيد العالم مبيّن لهيئة زيد لكن لا من حيث هو فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدأ او نحوه لكان المبيّن كما له سنه نور الله

نحو الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما ومعنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه و منطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال عن المفعول ما لم يسم فاعله ولو فرغ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا

به لا بالمفعول

به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم المفعول

والمفعول الا لدخولها في نحو حالا على المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي

الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا

الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار

قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار

[illegible] في الشرح [illegible] من ان [illegible] الحال عن الفاعل المعنوي [illegible]

لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما و

[illegible] عدم [illegible] انه ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن [illegible] على اللفظ حكما كما عرفت في اول الكتاب [illegible]

هذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل

باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظة هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد

المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ونصب زيد به

مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام

غاية ان العامل فيه مقدر [illegible]

المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل

الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل

او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا

وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب

قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معنى المستنبط من فحوى الكلام من غير

التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء

والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار

قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة

اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد

على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه

التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب

موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو

الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة

لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا

من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الانتقاض

للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما

يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم

ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها

معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى تقابل ان غالبيّة كون صاحبها معرفة المنبئة

عن تخلفه في بعض المواد شنا في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره و

يجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة

وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار

الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية

بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن الورود

ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء عند الدخال

والدخال ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعير عطشان

ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها

في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته

جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها

على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وينفرد

وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر

منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا

ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة

المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم

يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة

وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتتخصص النكرة بتقديمها الا انها في المعنى

مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت راكبا رجلا ثم

قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا

مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي

ان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور

خارج عنه داخل في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل

المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه

فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش

بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتداء عن الحال

فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا و

يحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا

ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا
اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي
كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على
العامل المعنوي كذلك لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا
عن الثياب ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم
على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه
واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا
قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تع وما ارسلناك الا كافة
للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا
الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة
المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف

وكل ما دلّ على هيئة اي صفة سواء كان الدالّ مشتقا او جامدا صحّ ان تقع حالا من غير ان يأوّل الجامد بالمشتق لانّ المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا ردّ على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلّفوا في تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شكّ انّ الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة الطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لانّهما دالّان على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأوّل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدّم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلّق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كلّ منهما متعلّقه والبسرية تعلّقت بالمشار اليه جدا من حيث انه مفضّل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا انّ قبليه والرطبية تعلّقت به من حيث انه مفضّل عليه وهو ضمير منه فيجب ان تليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل

فائتة وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا

بان يقال وان لم يسمع زيد يحسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا

اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه

التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث وقع موضع اسم الاشارة

اسم لا يصح اعماله فيه نحو ثمرة نخلى بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لانها

على الهيئة كالمفرد ان نصح ان وقعت حالا لامثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية

ان مصدرية ان فيصح وقوعها سد مسده

خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه

في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة

مستقلة في الافادة لا يقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة

حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما

اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا

او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية

متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة

لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا لانه لا دلالة لها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال او عدم التقيد فصارت قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط سعد

فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب

او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه الصلوة
والسلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها
مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق
لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او
بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط
في اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت ع الجملة
الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة
الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى او
الماضى المثبت والمنفى بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير
لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى
زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد
خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه او جاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى
المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج

عمرو

عمرو ولا بدّ فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد لتقربة زمان الماضى الحال

لغة على الماضى المثبت لو وقع حالا الا لتدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من

ذى الحال ووقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا الان مضيه

انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بدّ من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا خلاف

مذهب الكوفيين فانّهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدّرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ

نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه او مقدّرة منويّة نحو قوله تع جاؤكم حصرت صدورهم

اى قد حصرت وهذا خلاف مذهب سيبويه والمبرّد فانّهما لا يجوّزان سحر فى قد فسيبويه يأوّل

قوله تع حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة قد حصرت صفة موصوف محذوف

وهو الحال والمبرّد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا قد

فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر

اى الشارع فى السفر او المتهيّئ له راشدا مهديّا اى سر راشدا مهديّا بقرينة حال

المخاطب وقوله مهديّا امّا صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا

لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه

بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال

المؤكدة مطلقة هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة

والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا

تنتقل عن الاب في غالب الامر احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى

تحققته وصرت منه على تعيين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته

اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح

احق التقدير عندي ان تقدر يحقه عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها

ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل

في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما

اذا كانت جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى

قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان

يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها

مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط وكان المصنف اكتفى

هذا القيد بالمثال التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان

المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام عن شيء بل هو ... مبهم وايراد معين المستقر اي

الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فانّ المستقر وان كا
ن بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعى وما يحترز
به عن نحو رايت عينا جارية فانّ قوله جارية يرفع الابهام فى قوله عينا لكنّه
غير مستقر بحسب الوضع بل نشا فى الاستعمال باعتبار تعدّد الموضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فانّ هذا مثلا امّا موضوع لمفهوم
كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكلّ جزئى جزئى منه ولا ابهام فى هذا المفهوم
الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انّما نشا من تعدّد الموضوع له
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انّه
موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر
فانّ كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معيّن لا ابهام فيه لكن لما كان
عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع فى الوضع اى حفص لعدم اشتهاره لا الابهام
الوضعى عن ذات لا عن صفة واحترز به عن النعت والحال فانّهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك انّ الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف منّ فلا شك انّ الموضوع له معنى معيّن مبهم عما هو اقل من النصف

كالسبع وعما هو اكثر منه ككر ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل وغيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع
الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى
واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفة
لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد
نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شىء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشىء المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مذكورة يرفعه عن مفرد ونعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشىء اى يعرف به قدره يبين غالبا اى
فى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا النوع الخاص
فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق فى ضمن عدد
نحو عشرين درهما وسياتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى

ممن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتاً فان الرطل نصف المن ونحو
منوان سمناً وكالكيل نحو قفيزان براً وكالذرع نحو ذراع ثوباً وكالمقياس
نحو على التمرة مثلها زبداً والمراد بالمقادير فى هذه الصور هو المقدرات لان
قولك عندى عشرون درهماً ورطل زيتاً وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبداً المراد
بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة
الثلثة فى غير العدد لانه مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين
كما فى رطل زيتاً والنون كما فى منوان سمناً والاضافة كما فى على التمرة مثلها
زبداً ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى
التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه
الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فشابه التمييز الاتى
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام
فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشيا
انما قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل اى الكلام

التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان تمّ بها الاسم ولا يضاف معها فلا

ينصب التميز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا نفرد اي التميز وان كان الاسم

التام مثنى او مجموعا ان كان اي التميز جنسا وهو مما يتشابه اجزاؤه

يقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء

التمر والزبيب والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع

الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا بد لفظ الجنس منزلا عليها فلا بد من ان يثنى

او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال

طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان

يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية

او الشخصية ويجمع اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد

الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد

المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجب التميز متلبسا بتنوين

المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز جازت الاضافة

اي اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون

التثنية

التثنية جوازا شايعا اكثر لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف

نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان

يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرو

درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه

جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة

اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة

عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف

قد يقال ان التمييز نكرة ورمضان معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون علما

فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير

مقدار عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار

كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل

ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين

فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا

لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات

فاذا تقرر عن طلب التمييز فلم يحتج الى نصبه الذى يكون لفضلة

المقادير وغيرها ليس فيه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما رفع

الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن نسبة مقدرة

في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه

عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما

في هذا القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة

او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ

ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها

او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا او كذا كل ما فيه

معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص

بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما شبه الجملة والتمييز يصلح فيه ان يكون لما انتصب

عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان

في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما

عطف على قوله نفسا وانما جنب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين

مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها

خمسة امثلة فالنفس عن غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي

للمقدر المذكور في القسم

وهو متعلق

وهو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي وعرض
العلم عرض اضافي وكل منهما متعلق للمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في
جملة او ما ضاهاها مثل اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء
وابا وابوة ودارا وعلما ورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله
ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده
صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا له عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل
باعتبار الرجوع الى شخص معلوم
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر
في التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان
يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه وتارة
لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال

مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة

تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون

تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى

ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه

فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست

نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو

الذات المقدرة اعنى الشيء المنسوب الى منسوب زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما

جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه ما

لما كان الظاهر ارجاع الضمير الى القسمين المذكورين نبق حكم ما كان نصا فى المنتصب عنه تكلف لمرجع الضمير حتى يشمل ...

قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لما فقد ما انتصب عنه مثل

طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد

ابا اذا اردت له ابا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد

آباء اذا اردت ابا ولجد اباله فعلى كل من التقدير حتى اذا قصد وحدة التمييز اورد

مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة

المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا تقع على

القليل

في تعين متعلقه

القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع
بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة الدلالة على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته
وجمعيته نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان تقصد بالتميز
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتياز الجنس النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او
جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من
كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك
المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما اوله بها نحو كفى
زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا فالمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها
اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت
اي كانت الصفة صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة

الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه
فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم
عز من قايل يويد التميز لان من يزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود مدحه
بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابهة للفعل
مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب
ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح وغير الصريح لكونه من حيث
المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه وفاعلا له اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء
الاناء ماء اى ملأته الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى
بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه لا جرم ميزه

بقوله

بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو
التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة
واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن
النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل
ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم
التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة
المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل متمسكا
في هذا التجويز بقول الشاعر أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره
ويعود ضمير تطيب الى ليلى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على
تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب
نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا
الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت

نفس الحبيب تطيب بعسف غير قادح في التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى

في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج

الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه اولا الى قسمين وعرف كل واحد منهما لحكما

خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل

هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع

من متعدد جزئياته نحو ما جائنى احد الا زيدا او اجزاءه نحو اشتريت العبد الا

نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جائنى القوم الا زيدا او تقديرا

اى مقدرا نحو ما جائنى الا زيد اى ما جائنى احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها

واحترز به عن نحو جائنى القوم لا زيد وما جائنى القوم لكن زيد جائنى والمستثنى

المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به

عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء

منقطع سواء كان من جنسه كقولك جائنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة

خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جائنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا

حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا

واخواتها

واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رَوْمًا
للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى ونحوها
غير الصفة قيّد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى
لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو
جاءني القوم الا زيدا واحترز به عمّا اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب
النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لتخرج نحو قرأت الا يوم كذا
فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء بدليل توابع او كان بعد خلا وعدا الا ان
يكون يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه
مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثنا
عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل
او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى جانب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام
فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير

نحو جائني الا زيدا القوم وما جائني الا زيد احد لامتناع تقدم البدل على
المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة
الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم لانه لا يتصور فيه الا بدل
الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر
بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين
احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جائني القوم الا حمارا فههنا
يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى
من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون
منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد
عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز مثل جائني القوم عدا زيدا او بعد خلا
من خلا يخلو خلوا نحو جائني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم تعدى

بالمفعول

٩٥

الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف من

ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب

الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها

ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم والى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق

المستثنى منه والتقدير جائني القوم عدا او خلا مجيئهم والجائي منهم او بعض

منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونا اشبه بالا

التي هي اصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال

لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد يجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي

لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى

منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جائني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرو والتقدير خلو زيد و

عدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم

من زيد ووقت مجاوزتهم اي مجاوزة مجيئهم عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى

اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم

لانها موضوعة للاستثناء وعدا موضوع لمعنى آخر من المغايرة والمجاوزة وذكرهما في الاستثناء لنوع من المناسبة

عمرو وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم
يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد
ليس نحو جائني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جائني القوم لا يكون بشرا
وانما يكون النصب وليما بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر و
المستثنى بعدهما خبرهما ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وفي التركيب هما
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانهما قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز
فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى
منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون
متاخرا عن الا احترازا عما اذا وقع بعد ساير ادوات الاستثناء عدا وخلا وغيرهما
في كلام غير موجب احترازا عما اذا كان في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه
يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه

صفة الكلام

صفة الكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان
لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى
بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع
والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم
المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد
بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى
بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل

الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لان ... المستثنى ... لان الضمير يتصل بمن عنه ... المستثنى

لانك تدعي ان المستثنى ... المجموع ... الاول ... المستثنى ... الفضلات ... النصب ... الجزء الاول ... لانتفاء ...

قال الفاضل المحشي هذا مثال لا يصح فيه الحكم على سبيل العموم لان الحوت في ... كما ذكر لا يصح حذف المستثنى منه ... الا التمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر ...

عند المضع الا التسامح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اى او بعث القراءة

كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او

الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير

الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى

وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا

فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصص المتنبعا المستثنى منه بكل

واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين

في كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب

والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك

جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك

مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فيه فمما يقل كما في

المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس

نظهور

بظهور قرينة دالّة على بعض معيّن من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاوّل

وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على

بعض معيّن كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني

الا زيد فقليت فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم

وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمّة

اى ومن اجل ان المفرّغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما

زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لانّ النفى نفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد

دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم قال الشارح الرضى يمكن ان

يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتنافض ويستثنى من

جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان

يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة

ولا يخفى على المتفطّن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع المواد الا بيّنة جميع

عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد

المراد كل من يتصوّر منه الضرب من معارفك او المتصوّر منه المبالغة في عدّ المقصود

المجتمعين على ضربك وإذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى
منه فعلى الموضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الإمكان مثل اي يحمل على موضع
صح
ما جاءني من أحد إلا زيد فزيد مرفوع محمول على موضع أحد لا مجرور محمول على لفظه
ومثل لا أحد فيها إلا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل أحد لا على لفظه
ومثل ما زيد شيئا إلا شيء لا يعبأ به أي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا
لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها
فهو صفة شيء المستثنى قبل تمام وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا
يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئا أعم من أن تزيد عليه صفة غير الشيئية أولا وخص
المستثنى بما لا تزيد عليه صفة غير الشيئية لكان أدق وألطف وإنما تعذر البدل
على اللفظ في الصورة الأولى لأن من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الإثبات
أي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بإلا لأنها لتأكيد النفي ولا نفي
بعد الانتقاض فلو أبدل على اللفظ وقيل ما جاءني من أحد إلا زيد بالجر لكان
في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الإثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الأخيرتين لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ وقيل لا أحد فيها إلا عمرا بالنصب لكان

فتحد

فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل

هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد

فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا

الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه

وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ

ذهب بعض النحاة

اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال

كونهما عاملين فى المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الا اثبات يعنى بعد ما

صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى وقد انتقض بالا

وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل نعم ومرفوع

على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على انه محمول على

محل شئ وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل

قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله

البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفى وقد انتقض

النفى بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا

الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفى

ولا أن ينقض معنى النفي في عملها لبقاء الأمر العاملة هي أي ليس لأجله أي لأجل ذلك
الأمر وهو الفعلية ومن ثمة أي ومن أجل أن عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما
ولا بالعكس جاز ليس زيد إلا قائما بإعمال ليس في قائما وإن انتقض نفيها بإلا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد إلا قائما بإعمال ما في قائما لأن علة عملها فيه إنما هو للنفي وقد
انتقض النفي بإلا والمستثنى مخفوض أي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين أو ضمها
مع القصر وسواء بفتح السين أو كسرها مع المد لكونه مضافا إليه وبعد حاشا في
الأكثر لكونها حرف جر في أكثر استعمالاتهم وأجاز بعضهم النصب بها على أنها
فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرو وحاشا زيدا أي برأه الله عن ضرب عمرو وإعراب غير فيه أي في الاستثناء
دون الصفة إذ هو ح بإعراب موصوفه كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل المذكور
فيما سبق فكأنه لما انجر به المستثنى للإضافة اشتغل إعرابه إليه وغير أي كلمة غير
في الأصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة لها فالأصل فيها
أن تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام
العرب لكنها حملت على إلا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الأصل وذلك

لاشتراك

لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة
لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد
متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل
(اي واقعة بعد متعدد ان يكون موصوفها اذ هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المصنف)
جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة
استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني
رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط
وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا معرفا باللام
حيث اريد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير
ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول
قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور
والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل
الا زيدا جاءني وله علي عشرة دراهم الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى

واعلم ان خروج مثل ... عن هذه الضابطة لغرابة ... غير محصور ... [illegible]

حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في

هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر

الاستثناء في المحصور نحو ما جاني مائة رجل الا زيد وكذا يتعذر في غير المحصور نحو

جاني رجال الا احدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه

في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا

دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا

في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم

دخول الله في الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر

عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى

عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله تعالى

فحينئذ لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف

ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله فاذا لم يكن

فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على

غير في غيرها اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة

مع صحة الاستثناء فالحق في قولك ما اتاني احد الا زيدان يكون الا

زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك

الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين

بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في الحبيب شذوذا ان اخر ان اخل

وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لا

الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل واعراب

سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاء

القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب

سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية

التصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان

دناهم كما دانوا وذهب الاخفش الى ان سواء اذا اخرج عن الظرفية ايضا نصب

الرفعة ويقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استكانة الرفع

بناء على انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان

واخواتها ويستمر فيهما في القسم الفعل ان شاء الله تعم هو المسند بعد دخولها اي دخول

فالا فرقدان رسم المصحف في قوله قوله الجنس كلهم الكون الا الى المون والى المون كلهم الكون الا

فائدة المخصوص والمخصوص

كان او احدى اخواتها والمراد بتعدين المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر
الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد
ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا
من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها
للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدء في اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة
او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما
بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان
هذا زيد بخلاف المبتدء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما
فيه بل لا بد من قرينة دافعة للالتباس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي

عامل

96

عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال

الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون

باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي

ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني

وهو اقويها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا

على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاءه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان

كان في عمله خير فجزاءه خير وعكس الاول ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير

فكان جزاءه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب

الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان

كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت

كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان

في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما

انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فاما لتفصيل

ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا

على تقدير الكسر يكون للشرط

لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم انّ واخواتها وشرع في ثاني قسم
الحروف انشاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول انّ او احدى اخواتها
مثل انّ زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفاع نقضا
هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في انّ زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي
الجنس اي لنفي صفته الجنس في حكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلق من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل
المنصوب منه اقل مما عداه ولا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عدا
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى
للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها
لفظا كالمضاف ومشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما هو نوع فليس
اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام
رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد
المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها
بلا فاصلة نكرة مضافا او مشابها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام

مناه

معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير

المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما

يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوع

تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشابها بالمضاف و

قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه

بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط

الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اي يليها نكرة غير مضاف و

لا مشابه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا

معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به

للمفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في

جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها

في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك

ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا بمضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما

بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب من يقول

هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا واثما بني على ما
ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل
البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها مايلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط التنكير او مفصولا بينه اي بين ذلك
المسند اليه وبينها لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع
انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا
عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرءة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرءة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست التي تقع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع
اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفه لا النافية عن التاثير مع
الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسم لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة
ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة ليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل او امرءة وهذا التعليل جار في

المعرفة

المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية

هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرار فان

اسم لا فيه ولا نكرة بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة

اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره

رضى الله عنه بهذه فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد

حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا

بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل

يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها

الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى

الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول

ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة

الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى

فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى

لانه اذا فتحهما يحتمل ان يكون لا فى موضعين لنفى الجنس وان يكون فى الاول لنفى الجنس وفى الثانى زائدة واذا رفعهما يحتمل ان يكون لا فى الموضعين بمعنى ليس وان يكون الاول بمعنى ليس والثانية زائدة واذا فتحت الاولى ورفعت الثانى يحتمل ان يكون الرفع بحمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة فان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمها الى غير ذلك من الوجوه التى ستطلع عليها فى اثناء التفصيل الوجوه

لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي
والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد منهما
خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله
اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثاني
زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على
مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر
والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما لمطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس
رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف بان عمل لا كليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ
على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء
عملها بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا
ولا دخل فيها التوقف الاتيين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة
اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا على التوجيه الثاني يحتمل ان يكون

رفع

قيل

من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى و

اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عملا اي

تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول

لما كان العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وعدم التغيير يعم المبني فسره الشارح بالتأثير سيد محمد

كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس

اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض

وعرفوه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء مطلوبا للطالب سيد محمد

مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله

قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك

اندلسي وقال هذا خطأ لان الا اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال

اي الحروف التي تدخل على الافعال سيد محمد

مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا

تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا

ولو كان مرجوا لكان المقام مقام لعل سيد محمد

رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف

يدل آخره على تحضيض ... سيد محمد

الاستفهام ولكنه موضوع للتحضيض برأسه فكأنه قال الا ترونني رجلا

يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت

عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون

لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو

لا غلام رجل ظريف الاول بلا فصل صفة للنعت اى لا الثانى وما بعده

احترازا عن مثل لا رجل ظريفا كريم فى الدار مفردا حال من ضمير مبنى والعامل

فيه مبنى احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة

مفردا احترازا عن المفعول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغنى عن

الاول مبنى على الفتح حملا على المنفى لمكان الاتحاد بينهما والاتصال

وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله نعت المبنى اشارة

الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد

انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء

باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى

هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع

فلم يكن يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع

تبعيتها متبوعها فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد و

نصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح و

ظريف

ظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فلا غير

اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على

اللفظ والمحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوايد القيود وعطف

على اسم لا المبنى ان كان المعطوف عليه نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه

اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان

مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان

يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل

ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البنا لمكان الفصل بالعاطف ولذا

فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى بلا

نفيه لا كنفى نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر و لا

وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وساير التوابع

لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم التوابع المنادى كذا ذكره

الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا

التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف

لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب فرع كما ان رجل لا امرأة انما كان اجراء الحركة ايضا مجرى حركة الاعراب فيجعل المعطوف كان حرف النفى باشره وهو اذا باشره حرف النفى وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا لهو اذا كان تابعا اولى

لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد

هو الفرزدق فى مدح عبد الملك ابن مروان

رضى عبد الحميد ازداد وازاره وهو كناية عن شدة اهتمامه

في جواب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل

هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا

فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور خبرها وقد جاء على قلة

مثل لا اباله ولا غلامي له زيادة الالف في مثل اب واسقاط النون

في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين

التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات

الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي

مشاركة لاسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له

اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني

الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جائز

تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حتى لا اضافة فيه بالمضاف اي

بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة مثل هذين التركيبين له اي

لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص

الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي انتم منه يفهم

خبره

غيره ومن ثمّ اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انّما هو بتشبيه
غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى
الدار لعدم الاختصاص فانّ الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى
شئ انّما هو بابوّته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصحّ اضافة اب الى الدار فكيف يشبّه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فيه فى اصل معناه وليس اى
مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما
على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير صلة لثبوت لا لنفي
المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير الخبر وهذا المعنى ح ~~[illegible]~~ يفسد من
جهتين على تقدير الاضافة امّا اوّلا فلانّ معنى هذا التركيب على تقدير من جهتين صح
الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتمّ الّا بتقدير خبر اى لا اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلانّ المراد نفى ثبوت جنس
الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا ليونس والخليل وجمهور النحاة وانّما خصّ سيبويه بهذا الخلاف

لانه العمدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين الحاذف

لمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف

حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام في بين المضاف

والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة حكم المصنف بنفسه

لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل

لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع

وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقد لهم لا كزيد

ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد

اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز

ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا

حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا

المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الا

سميتا بليس هو المسند بعد دخولهما اى

دخول ما ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا لهما

ولذا اسمية

وكذا اسمية اسمها لهما لغة حجازية وخصّ الحجرية بالذكر لانّ

اعمالها وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبر لهما انما يظهر باعتبار الخبر

فجعل الخبر خبر لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا

يذهبون الى اعمالهما ولا يجعلون الخبر خبر لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما

مبتداء وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز بين

لانها لا يختصان بعينه ... الغعد واهل الحجاز اعتبروا شبهها بليس مختص بقيد الواحد وهو الكلام اعم منه لجواز تحقق علاقة ... ذلك الشرط ...

هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هنّ امهاتهم

واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصّت ما بالذكر لانها

لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية موكدة

عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدّم الخبر على

الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان معه واحدة من هذه الامور

الثلثة اما اذا زيدت ان فلانّ ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل

بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالّا فلانّ عملها لمعنى

النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها

في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد

الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو

قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة

الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف

الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة

المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او

الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان

الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه

وان كان مخصصا بما عرف به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو

مشبه به فيدخل في تعريف المجرورات نحو بحسبك درهم وكفى بالله وكذا

المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه

وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه

حيث اطلق المضاف على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او

حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المضا

فاليه

نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة

حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت

بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو

الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه

وان نسب اليه القيام بالجر المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر

فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا

لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى متخليا عنه تنوينه

او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان

التنوين او النون دليل على تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين

مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من

الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذه التعريف

نظرا الى الكلام المفهوم حيث لم يقل قابل بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية

انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن ظاهر من كلام المصنف

فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو

للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لقوة العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جائني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد لطفا لا نعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ

وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها اي الى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد

اوكان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم

البلد واحترزبه عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة

المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في مضاف اليه عدا جنس

المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو

غلام زيد فان زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة

الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس

المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على

غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في

ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف فـ

ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما

مساوله كليث اسد او اعم مطلقا كاحد اليوم وعلم الفقه وشجر الاراك

والاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما من وجه فان كان المضاف

اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة

خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة

والاضافة على التقدير ممنوعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد

خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان
يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى
الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم
لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليل ردوها الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فكثيرة في كلامهم فالاولى
لها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد
وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية

تعريفا

تعريفا الى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التى كثيرة
فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان
نسبة امر معلوم الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهودية فان
ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جائنى غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة
قلت لا يعنينى وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو
ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جائنى مثلك كان معرفة اذا
قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى
تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل

الشركاء ولا شكّ انّ الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام

رجل وغلام امرأة فلمّا اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلّت الشركاء

فيه وشرطها اى شرط اضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة

من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكّر بان يجعل

واحدا من جملة من يسمّى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى

التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرّده وخلوّه من التعريف عند الاضافة

سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرّدت عن التعريف

وانّما يجب التجريد لانّ المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى و

هو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل

الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق

بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريّا والصعق وابن

عبّاس فى لزوم تعريف المعرّف فما بالهم جوّزوا هذا دون ذلك قيل لا

نسلّم انّ فى هذه الامثلة تعريف المعرّف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف

الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانّها

حين

حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة

فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون

من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدود

الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل و

اما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي و

الديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله صلعم الالف الدينار فعلى البدل

دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان تكون المضاف صفة احتراز

عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت

مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة

اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعلها

ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها

في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة

ای ما هو مجرور فی اللفظ مرفوع فی المعنی او منصوب

العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة

والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب

زيدا وحكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره
فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه
واستتر فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما
فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف
فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة
ومن ثم اى من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل
واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم يفد تعريفا جاز هذا
التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن
صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل

واحد

واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا

يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصص ومن جهة انتفاء تقيد التخفيف
فان جواز تركيب المثال الاول وامتناع المثال الثانى مبنيان على انتفاء التعريف والاشتراك مبنية على افادة التخفيف سعد الدين

حاز تركيب الضارب زيد والضاربوا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب

زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك

انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصص بل يكفى فيه وجود

التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع لكنه اخره لكثرة لوحقه
لان ما هو متفرع عليه عدم التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا سعد الدين

خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد ايضا لانه توهم ان دخولهم التعريف انما

هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب

المص فى شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة خطا على الاضافة بمجرد

ادعائه مخالف للظ واما ما وقع فى الشعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان و

عبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب

عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اطرح بعض الفقهاء لا يمتنع

هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعنى هذا القول

ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم

الفائدة فى الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المط اللهم الا ان يقال

المراد به انه ضعيف فى الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا

على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف

عليه كما فى رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب بتمامه الواهب المائة الهجان

وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اى ممدوح الواهب المائة الهجان اى البيض

من النوق يستوى فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة

الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه

بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع

عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة

المعلوم المذكر اى يسوق فاعله الضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او

على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول لم يسم فاعله و

حقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة وانما لانه

قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب

الرجل يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين بالكلام

وجه جر رب شاة وسخلتها دخل رب على سخلتها بدون العطف والسم

لكنه

لكنّه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جرّ الوجه بالاضافة وفيه

وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل

اما وجه قبح الرفع فخلو الصفة عن ضمير موصوفها واما قبح النصب فتغيير تكلف حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب ...

اشتراكهما اي كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتر

مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه مع قياس الفارق والضاربك

يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو

الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه

انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب

المحل بالمفعولية وحذف التنوين لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا احتياج في جوازه

جاز

الى حمل حملا اي محمولية على ضاربك فاخذ فاعل المفعول له والفعل المعلل به يعني

بغير اللام لا تحذف من المفعول له الا اذا اتحد فاعله وفاعل المفعول وههنا قد اختلف فان المصدر ... الجملة المذكورة فاول الحمل بالمحمولية ليكون ... النحوي والجابر ... رجعا الى ... تكلم ... سعد الله

وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجرّدة عن اللام تخفيفا لا لطفا

وكانت ضمائر متصلا التزموا الاضافة ولم ينظروا الى حصول تخفيف فقالوا

ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا

التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد

منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة

ولو حملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقط للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال
ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ~~ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا~~
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل
بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك و
حصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
للاضافة ولو حملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد ولنعلم انا حملنا
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على
نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب الخصم على
موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارة الى مسألة على حدة فامتنع
الحكم بامتناع الضارب زيد يعني قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف

المجرور

المجرّد عن اللام على المحلّى به المضاف اليه صفة مصدّرة باللام لانه بتوسط العطف

مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في

المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحج ينفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على

المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة

من التقدير الحاصلين على تقدير كونه ردا لاستدلال الفراء سد العدالة

يتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى

المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى

آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها

فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له او فيه او منه بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصدرة فاضافة مثلها في قولهم سيف شجاع

فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا

للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة

جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى

صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في

كل واحد من هذه التراكيب اضافة موصوف الى صفة فان الجامع صفة

المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد

اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول

مسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام

ويكون المسجد مضاف اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع

ليس مضاف اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما

مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة المضاف الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد

بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى و

بقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على احتمالين المذكورين

لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب

الغربي بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه لها اللهم الا ان يقال عوارض مكان

جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي

اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو

قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد

وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول فانهم

حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد فصار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه لكونه

صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه

الجنسه

الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه
صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها بالتخصيص وعلى هذا القياس خلاف
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه
سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء
جوز الفراء اضافة احد المترادفين الى الآخر ونقله نجم الائمة وهو الحق عندي لوروده في كلام امير المؤمنين
فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واحمة العين عن الشيء اذا كان اللام فيه
هذه العبارة تحتمل الواقع في عبارة البعض ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص لا من التخصيص
للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ورد على قولهم لا يضاف اسم مماثل
لان الشيء عند جماعة يشمل الموجودات الخارجية
للمضاف اليه في العموم والخصوص توهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسما
الكرز الجوالق وهو لقب بشير به
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه مؤول بحمل احدهما على
المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فقلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف

امير المؤمنين علي ع كثير الكلم الشرط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان منه عفي عنه

فيشمل المثالين كليهما منه عفي عنه

جرد الذهب والعين وكذا فلا عموم ح ويزول الخفاء بما ذهب اليه الآخرون من ان الشيء بمعنى الموجود الخارجي والعين بمعنى الذات شامل له وللمعدوم فيه كالطبايع الكلية منه عفي عنه

الآن للمفتوح منه عفي عنه

الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو وياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل
عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد
السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليه الحركة بعد السكون يعني في الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي
في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ
الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او
حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما عارض للتخفيف فان كان آخره اي
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها
لغير التثنية ياء لتناسبه ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا يقلب الف التثنية
كعلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخره اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء
ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء
المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء صار مسلميّ وان كان آخره واوا

قلبت

قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة
قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فصار فقيل مسلمى وان كانت قبل الياء
او الواو فتحة بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة
وفتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم
يحرك ولختير الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم
فاخى وابى اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى
ودمى بلا رد المحذوف لحيلولة منسيا نسيا واجاز المبرد فيهما اخى وابى برد لام الفعل فيهما
وهى الواو وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر وابى
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى ولجاب عنه المفصل
ادلك قدر اجلك ذا المجاز ذو لاارى ذا المجاز اسم سوق بمعنى وادار على صيغة المفعول عن النطق ومعناه ان قضاء الله وقدره انزلك هذا الموضع الشريف

بان ذلك لخلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المتمسك اى الجمع
والقسم بانى ان هذا الموضع ليس بدار لك

اب فاصله ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمتا لاحدى فى الثانية
فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا
بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فداءكم ونقول اى اخ

فانه لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وهى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم

وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لو نقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب

الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته

الى ياء المتكلم فىّ بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعماله وفمى

فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة وهذه اذا قطعت هذه

الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء

افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورايت حما او

حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء او حمءك ورايت حمءا او حمءك

ومررت بحمء او حمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ومررت بحمو وحموك — ورايت حموا وحموك

مثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى

جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل يجيء هذه

الوجوه فيه فى كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة

يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو

لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد

اضيف

اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انّما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولوقيل

لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خصّ المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء

حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم

باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان وضعه وصلة الى اسماء الاجناس

ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمى

يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدّها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد

المحدود كل ثان اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فيدخل فيه

التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب

سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثالها فى زيد العالم فان العالم اذا

لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع

فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجئ المنسوب الى

زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر

المبتداء وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه

اى بجنس اعراب سابقه

يخرج الحمل الا الخبر المبتداء وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله من قوله من جهة واحدة

يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجريد

عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا

فى المبتداء من حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة

وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من

جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى اخذا وماخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما

من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق

اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جائنى هؤلاء الرجال

ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون

للجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب

سابقة من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون

مانعا والظ انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع

يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل

على معنى فى متبوعه اى بدلالة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه مطلقا

وبالجنس

غير

غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن ساير التوابع فلا يرد عليه البدل في
مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قوله
جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني
زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها
في اي مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح
في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من
النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف
رده بقوله ولا فصل اي ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا
كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة

الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى فى بعض الاستعمالات بان

يدل فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل

على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل بالغ

لانه فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا

يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات

مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات

المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا تدل على هذا المعنى

لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه

عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على

معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لا تدل على هذا المعنى

لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة

لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما

قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى

رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق بان يؤمر فى ضربه ويلزم فيها الضمير

الرجع

الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جائني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط

يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جائني زيد عالم وهو

بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال

متعلقه اى متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل

معرفة

اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به سيد نعمت الله

حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف

يتبعه اى الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا و

جرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة

جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها سيد نعمت الله

يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل

بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة

والثاني اى النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر و

التعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو

ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى

فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا

حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان

فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد

غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد

غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة

جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار

مثل تقوم جاريته

جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الوصف الاول

وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن

فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في

جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت

برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين و

بنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن

فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين

الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان

لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفي فيه بالحكم

عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لا حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم

يكتف

يكتفى منه بالحكم بعد التبقية فانه غير مضبوط له بل يبين ضابطة

عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده لتبين حاله

عند عدم التبعية ومن ثم اى من اجل كون الوصف الثانى فى الجملة البواقى

كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا

قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه

وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه و

الحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف

لكن ضعف يقعدون اشد من قاعدون لان الالف والواو فى الفاعل
فى الاكثر بخلافهما فى الصفة فانهما علامتان قطعا

ويجوز من غير حسن ولا ضعف يقود غلمانه وان كان يقود جمعا

ايضا كقاعدون لان جمع اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج

لفظا من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن يقود

غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا

ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من

المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان

ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى

التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طرد للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو
الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها
وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي
وقال لو لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية
من الصفة نعني ازيد منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة
في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون
ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول فبينهما مساواة
ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اي ذي اللام الاخر او اللام الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما
بينهما من المساوات في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل والرجل الذي كان
عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو

جائني

صاحب
جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل لجام الفرس كان
تعريف المضاف مساويا لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من
ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب
هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام
والموصول والمضاف الى احدهما لان الابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل
الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا
يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم
قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان تعريفه انما اتاه من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب
ومن ثمه اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان
الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه

يتبين به ان المشار اليه انما كان بدل حل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع
مقصودا اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجي اليه
بنسبة المجي الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجي اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصودا بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها
وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصود دون متبوعه بقوله بل يخرج
مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التوابع ويكون التابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به
ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف للنسبة مقصودان بالنسبة معا

بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد و
عمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم
والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر و
الدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط العطف بين شيئين لا
يلزم ان يكون العطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله بالنسبة مع
متبوعه لدخل هذه الصفات من جهتها الاولى وهى فى حد المعطوف و
من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع
الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق فى مواضع عديدة من

نقل ما لخص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه [illegible]

الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى
ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة
ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشر وليس بعطف على التحقيق
وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر
لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فنجعلها غير عاطفة في الصفات
وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه و
اذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان
او مستترا اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز

الفصل

انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا ولا بمنفصل ثم
بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة
بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال وكلا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير
منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان
يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه
اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل نحو الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او
بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا
زائدة بعد حروف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد

بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد
والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان
او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل بالفعل
المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا
ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به
اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له
مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد
بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور
له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك
وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر
وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبين زنابي

يضاف

يضاف لا الى المقدّد وقيل جرّه بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله

وليس مدخول بين الاول مستقد ويجب ان يقال بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها فيما دونها للاول فيحصل التعدد سيد نوراد

وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار

مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك

الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد

وقد قدمنا ظرفا منها وان الاصح جوازه لو توعه فى القراءة والاشعار وفى نسخ الادعية المأثورة المنقولة المكتوبة فى زمان اهل البيت وقد عرضت عليهم وتقريرهم حجة كنطقهم وحمل الشعر على الضرورة ليس بضرورة لقصد عدم التعيين

المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلّهم والابدال منه نحو اعجبتنى جمالك

من غير شرط تقديم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور فى نحو

~~وحاصله ان الضمير وان كان عبارة عن هذه الاشياء المذكورة الا ان اضافة استخدة اليها حكم الانفصال فكان اضافة مقصودة~~ سيد نوراد

مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة

الجار ولم يجز العطف فى الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا

مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكّد والمبدل فى الاغلب اما كل

المتبوع او بعضه او متعلّقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين

لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلّل فاصل بينهما وبين متبوعهما

فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف

العطف فانّ المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلّل بينهما العاطف فلا بدّ

فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصّل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة

الجار فى المجرور لخرج المتصل المرفوع عن جرافه الانفصال وبناسب المعطوف عليه

بتاكيده بالمنفصل وقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى

المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع

من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها

منتفيا فى المعطوف وانما قلنا فى الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله

احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف

والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه

وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا

عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى

حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع

اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها

فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول

على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة و

كذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره

ان كان

ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد
وعمرو لان ضمّ زيد بالنظر الى حرف النداء ولكونه مفردا معرفة في نفسه
وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناءه في يا زيد وعبد الله
فانّ عبد الله ليس مثل زيد فانّ زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف و
من ثمّ اي من اجل انّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو
ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فانه تعيّن
الرفع على ان يكون خبرا مقدّما للمبتداء هو عمرو ويكون من قبيل العطف
الجملة على الجملة ولا مانع له منه ولمّا كان للقائل ان يقول هذه
القاعدة منقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فانّ يطير
فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب
عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانّها اي الفاء في
هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها

قيل الشارح لهذا الوجه ثلاثة احتمالات الاول [illegible] كون الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بينهما
سببية لانها تصير الجملتين بمنزلة جملة واحدة فيكتفي رابط المعطوف عليه للمعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجملة التي
يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاول [illegible] او غير ذلك جاز
تجرد احداهما عن الضمير اكتفاء بما في اختها لان ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا تقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد والثالث ان الفاء
السببية تفيد [illegible] الجملة الثانية رابطا لها بما ربطه به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن الجواب آخر بتقدير الرابط [illegible]

السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها

السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى

الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب اذ تفهم منها سببية

الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان تقدر

فيه اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اى وقع

العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولين عاملين واحد

وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف هيهنا محمول على معناه

اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين ولكنه

الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى عاملين

لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبكر

خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير

متحدين بان لا يكون الثانى عين الاول وذلك لدفع توهم من توهم ان

مثل ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم

تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف

كما وقع

كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر أكل
امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لأن الحرف الواحد لم يقو
ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر
على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير
المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله
يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة التأكيد
يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا

في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فتبين عدم تحقق ان
المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع
ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد
بالقتل الضرب الشديد فيجب ح تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض
متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه
لفظا نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو
ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع
تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم
بذكر كل واجمع واخواته وكليهما وثلثهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض

من جميع

من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف

بالحروف والبدل عن حدّ التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع امّا البدل والعطف

فظ خروجهما به وامّا الصفة فلانّ وضعها للدلالة على معنى في متبوعها و

افادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان

فهو لتوضيح متبوعه فهو تقرير امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول

هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى

اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله

من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ

الاول لو بعيد حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا

فانّ ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذا الضرورة

داعية الى المخالفة لانّه لا يجوز تكريره منفصلا ويجري اي التكرير مطلقا

لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا

او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى

التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا

قوله تكرير اه ليشمل الجمل منه

تصديه الفرق بين ضربت انت وانا وكون الاول في حكم تكرير اللفظ والثاني للفرق بخلاف اجمع وجوابه منه

اصطلاحيا او لغويا منه

التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي

مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة هي نفسه وعينه وكلاهما وكل

واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى

لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق

من حول كتع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة

من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط

مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق

فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع و

المذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما

العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد

انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما

وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل

من المذكر والثاني لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى

الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة

المذكورة

المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد

في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو

استوفيت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في

الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول

اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة

واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع

وابتع بتعاء ابتعون بتع وابضع بضعاء ابضعون بضع ولا يؤكد بكل

واجمع الا ذو اجزاء مفرداً كان او جمعاً اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا

فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلحظ افرادها مجتمعة ولم

نظر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح

افتراقها حساً كاجزاء القوم او حكماً كاجزاء العبد ليكون في التاكيد

بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد

قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد

كله لعدم صحة افتراق اجزاءه حساً ولا حكماً في حكم المجيء واذا اكد الضمير

قوله
لعدم اللبس وان
... [illegible] التثنى عليه
اذا اكد المرفوع المتصل [illegible] بهما نحو
ضربت انت نفسك ونحو [illegible] نفسها [illegible]
[illegible] فقد يليان العوامل فيلتبس
قليلا فلا [illegible] فاعل [illegible]

المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد
تاكيده لهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لو لا
ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو
نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو وقيل زيد اكرمنى
نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه
الصورة اجرى بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربت زيدا
نفسه ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده
بمنفصل نحو القوم جاؤنى كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها
كثيرا واكتع واخواته نحو ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع

يوني

يعني يستعمل هذه الكلمات الثلثة تبعية لا بالاصالة لكونه ادلّ منها
على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم يعني اكتع واخوته عليه اي على
اجمع لو اجتمعن معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخوته دونه اي دون ذكر
اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما من شانه
التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي بقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه
توطية وتمهيد النسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسند او غيره
مثل جائني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب
اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع
فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحدّ على المعطوف ببل لان متبوعه
مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
هذا المعطوفان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد

الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة
بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصودة
نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان
يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبته الى الشيء نفيا نسبته
الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة
بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب عن
اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال المبدل على المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي
بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب
لا دخل لا دنية فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان ذاتا لا
ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك وزيد اخوك وان اختلفا

[illegible]

مفهوماهما

مفهوما نهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي
فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا
بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني
فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا
والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصد فيه الاسناد الى الاول
وجئ بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصد فيه الاسناد الى
الثاني وجئ بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون
يظهر من قولك اكرمت زيدا اخاك كون زيد لا اخاك مقصودا بذلك المعنى على المخاطب وارد ح ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك [illegible]
التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا
رأسه والثالث بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم

اشتباه انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضمن

نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وذكر في سلب

زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب

الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط

بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه جزء من المبدل

ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه و

المناقشة بان الفلك ليس جزء من فلك بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال

ويمكن ان يورد مثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه

المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات واتما لم يجعل هذا البدل

قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدمه ونوعه

في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد

اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد

ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه

معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو

بالناصية

كذا

[illegible]

بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة
مبدلة من معرفة فالنعت اي النعت النكرة من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه
من نقص المخارج مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاء
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك
ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا
من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو
ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط
فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال
اشتريتك نصفك واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة
يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك
ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح

نقل المص جعل في اوجبا التوصيف في بدل الكل واما في وجه توصيف بدل
البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع
ليعلم انه بعض او بدل اشتمال فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان
منفصلا لكان موصوفا به بعد نعت اه

واشتريتني نصفي

لو حصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته
انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء
نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
بالبطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما
مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر يقول اللهم صدق
حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء
فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث
الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله
بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل
في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر
فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني
مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير

ادلها

127

ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في

عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوله مترقبة لان

روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المنوي

بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان

للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد و

يمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف

بيان حكمه اذا كان بدلا فتناول نحو تابع المنادى المضاف نحو تقول يا غلام زيد

وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته

عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اشد

المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق

ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في

حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل

الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه

المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى

[illegible]

قال بعض المحققين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فيما ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذا الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة

المبني الاصل مثل اين فانه لا يتضمن معنى همزة الاستفهام او لشبهه له كالمبهما

فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقع

كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه

موقع ما اشبه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف

في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او

وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق على عامله فعلى هذا المضاف من الكلمات

الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه

ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة

بمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او

بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر

المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثار التقديم

ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره و

سكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون

فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات

البنائية لا يعبّر عنها البصريّون الّا بهذه الالقاب لا انّ هذه الالقاب لا يعبّرون

بها الّا عنها لانّهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابيّة ايضا كما مرّ فى

الكتاب حيث قال بالضمّة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال

الراء فى رجل مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتّب

على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل

اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرءة ومن زيد

وهى اى المبنى والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات

والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء

الافعال لا على الافعال لتصدره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء

الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنيّة

فانها ليست بمبنية لعدم وضعها لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية

بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بدّ لكل واحد

منها من علة البناء لانّ الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيّا على الحركة

فلا بدّ عند ذلك من علتين اُخريين احدهما علة البناء على الحركة فانّ

اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعيّنة انّها لما اختيرت دون الباقى

كما هو المتبادر من اللقب فانه قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هاهنا هو المصطلح جدّا بل المراد به ما يعبّر به عن الشئ سواء عبّر به عن شئ آخر ام لا وهذا هو متعارف اللغة

لا يتلون حكمه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف

نون من هنا مفتوحة وفى الثانى مكسورة وفى الثالث ساكنة اما فتح النون الاول فلكسرة الميم الا للفرق اللام فى لكسرة فيناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسرة الثانية فلان السكون عند تحريك الساكن ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل

المضمر ما وضع لمتكلّم من حيث انّه متكلّم لحكي عن نفسه او لمخاطب من حيث
انّه مخاطب يتوجّه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلّم متكلّم به او لمخاطب مخاطب
به فانّ انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ
المتكلّم والمخاطب فانّ الاسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغايب مطلقا او لغائب
تقدّم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
اذ ليس تقدّم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدّم اللفظي
ما يكون المتقدّم ملفوظا امّا متقدّما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا
مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدّم المعنوي ان يكون المتقدّم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى امّا مفهوم من لفظه بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فانّ مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا
فكانّه متقدّم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس لانّه لما تقدّم ذكر الميراث دلّ على انّه ثمّة مورّثا فكانه تقدّم
ذكره معنى وامّا التقدّم الحكمي فانّما جاء في ضمير الشان والقصّة لانّه انّما جيء به
من غير ان يتقدّم ذكره قصد التعظيم القصّة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس

ثم

129

ثم تفسّرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانّه في حكم العائد
الى الحديث المتقدّم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم
رجلا زيد وربّه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقلّ بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها
بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العاملة نحو ما انت منطلقا عند
الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
ركوله عاملا مخصوصا بلغة الحجاز كما عرفت
المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار
الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منها قسمان متصل لانه الاصل
ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه
لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله
فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل
والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم
الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي للتنبيه

اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة للمعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة

جمع الغائبة المجهول الماضي وانما ابتدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف

واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا ضربت ضربنا

ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن

وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن

انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في

الى التى هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو

قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك

ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن

والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك

انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياي اياي ايانا

اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي خلاف

كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة

والافراد

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الخامس غلامي مثال
المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن
ولي لنا لك لكما الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب
والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت
وضربنا فضمير مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة
المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة
الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث و
اعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى
اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة وصار المجموع اثني عشر
كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثني عشر كلمة لثمانية
عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى بينوا لذلك الامور عللا و مناسبات
لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصل
يستتر لانها فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير

في الايتم من عدم اشتراك الضمير بنا على ان التاء جزء كما ذهب اليه الرضي فان الضمير ...

كقولهم انما وضعنا انا لان المبتدأ الكلام والهمزة لها مبدء المخرج لانه من اول الحلق حصلت المناسبة وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها الواو في المخرج وكسرت التاء للمؤنث لان الكسرة تدل على الياء والياء علامة التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى وفتحت المذكر طلبا للخفة وزادوا الميم في ضربتم و ضربتما واصلها ان يقال ضربتا وضربتوا لئلا يلتبس الف التثنية بالف الاشباع وزيد في الجمع المؤنث نونان ليكون جمع المؤنث مساويا لجمع المذكر بالحاق زيادتين في آخره الى غير ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات سعد الله

وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر
الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في المدغم
ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغائبة اذا
لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير
المرفوع والا لم يكن يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد
مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب
تضرب
وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل
التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان
ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات و
ليس الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر

وللضماير

والضماير لا تتغيّر عن حالها الّا ان تتغيّر عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير
وانّما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باقٍ على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضماير لا تتغيّر الا ترى انّ الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في
يضربون والالف في يضربان لا تتغيّر فيها اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او
منصوبا لاجل شيء الا لتعذّر المتّصل اي لاجل تعذّره لانّ وضع الضماير للاختصار
والمتّصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذّر المتّصل بالتقديم
اي تقديم الضمير على عامله لانّه اذا تقدّم على عامله لا يمكن ان يتّصل به اذ
الاتّصال انّما يكون باخر العوامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ
الفصل ينافي الاتّصال وبتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانّه
اذا حذف عامله لا يوجد ما يتّصل به او بكون العامل اي عامله معنويا
لامتناع اتّصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع
اذ الضمير المرفوع لا يتّصل بالحرف لانّه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انّني
وانّك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غ

من هو اى تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم

الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه

التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو وحمل المتبادر انه عمرو لكونه اقرب الى الضمير المستتر

بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان

مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولولا الحاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون

الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى

له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت

مثال لتقديم العامل وما ضرب الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واى انا

والنشر مثال الحذف العامل اى انتم نفسك والنشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا

وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند

اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت

خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا

تأكيدا والا كان داخلا فى صور الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم فاعل

مدلول نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون

فاعلا

فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة الالبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
لان انتفاء ضاربته قرينة على انها صفة للمذكر

الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع

كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله

فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كونهما احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين

اعرف من الاخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني

للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو

اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله

لتقدم المتكلم في تاخر الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادة على خلاف

الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار

في الضمير الثاني فان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد

بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد

بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران

ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي

هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو

عليه الطعن اي الطعن في اول الوهلة بسبب تقديم غير الاعرف لظن الضمير متصلا لا يلحقه [illegible] وان لحقه الطعن في ثاني الحال وقت التلفظ بالغير المنفصل

ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن لاحدهما الحرف او يكون و
لكن ما قدمته فضوى الضمير الثانى على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير
الاول لئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثالين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة
بلا مرجح واما على التقدير الثانى لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو
كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن لاحدهما الحرف لكونهما ضميرين
غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون لاحدهما الحرف وهو ضمير المخاطب و
لكن ما قدمته والمختار فى خبر باب كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتداء
وحاله ان يكون خبر المبتداء ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون
ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول
فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من
ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا
مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم

لولا انتن

لولا انتِ لولا انتما لولا انتنّ لولا هو لولا هما لولاهم لولا هي لولا هما لولا هنّ
لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غيّر
الاسلوب تنبيها على انّه ليس بضروريّ وكذلك الاكثر في الاستعمال اتّصال الضمير
المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيتُ الى آخرها وجاء في بعض اللغات
لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى انّ الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع
موقع المرفوع فانّ الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقولون ما انا كانت
فانت في هذا المقام مع انّه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى
اي مقام اتصال الضمير خاصة سيد
انّ لولا في هذا المقام حرف جرّ والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش بتصرّف
قال بعضهم كانه جعله من حروف الجر لا عمله فانّ ... اللام التعليلية كان ذلك لو ... لكن ... كذا الوجه كذا هو ... سيد
فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انّه ضمير منصوب
واقع موقع المرفوع وسيبويه الى انّ عسى محمول على لعلّ لتقاربهما في المعنى فههنا
ايضا الاخفش تصرّف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء
المتكلّم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصّة
بالاسم التي هي اخت الجرّ ولهذا سمّيت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون
الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي

نون هي الاعراب نحو يضربني لتبقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة

نحو ضربني لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذي كعرفوا وقل الحوا عرضها

وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها

يعني ليت وكان وان ولكن ولعل مخير بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة

على الحركات البنائية في ضربت وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن

اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها

كما في ليت ومن بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل

ويختار لحوق نون الوقاية في ليت

وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي

هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار

فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل

العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل مثل كنت انت الرقيب صيغة

مرفوع ولو بقيل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدا

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع

فصلا وذلك التوسط لتفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر

اي ليوذن

نعتا

نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا لبس فيه وذلك عند الخلاف

الاعراب وكون المبتدا ضميرا ونحو ذلك ما حمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط

كنت انت الرقيب فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف

الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او

لعل كذا افعل التفضيل

من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام فمثال كان زيد هو افضل من عمرو وتنصر على

لهما

مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنا

عن المثال لكثرتها ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف

على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضوفيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل

استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث

يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله

خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي

مبتدأ وما بعده

يجعله وهو مبتدأ وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت

الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو

وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد التقديم لان تقديم

الضمير على جهة غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق

شرط كل عرف لا مشاع اللام بيان لوجه التشبيه كما ان اللام لا تدخل المعارف لعل كذا افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة لقربه منها فيحتاج الى الرقيب المنفصل

قوله غير معهودة قوله للتعبير بالتاكيد قوله من الكلام ويقع او حاصله انه يراد بقوله ويتقدم لبعض معناه لان معنى التقدم الوقوع متقدما ادايه هنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة ثم نقول الشارح ويقع متقدما بيان الحاصل المعنى وانه لا فلا قوله فيتقدم الا ان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الكلام

مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل

الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية

للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وتجوز تانيثه اذا كان

العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير الغايب لخفائه بالجملة المذكورة

بعده اى بعد هذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض

بيان للواقع لئلا يلزم الخلل فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت

سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا

لو حمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون

هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبر لعنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب

تقدم على الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الجهالة

بالكلية بل انما يرفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون الشان او القصة

متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل

فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح

لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم

مثال

135

مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ
باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا
كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر
ان من يدخل الكنيسة يوما : يلق فيها جآذرا وظباء : الا مع ان المفتوحة
اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله
تع وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان
لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة
فى الملفوظ كما قال الله تع وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة
عاملة فى ملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشأن
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها احدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك
الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا
بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت اسما والاشارة اى اسماء

(حاشية: قوله ان يدخل البيت قرينة معنوية دالة على ان لا تدخل على كلمة المجازات لاقتضائها الصدارة والكنيسة معبد النصارى الجوازر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية وكثر به عن اولاد الحسان)

الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل

واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء

لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب

وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية وقيل ذلكم

الله ربكم لا اله الا هو مما ليس الاشارة اليه حسية محمولة على التجوز وانما

بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر

الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وللمثناه

ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونها المثنى المذكر قدم

لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلث الاتية

فقوله هو مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا لكل واحد منها بحال

خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال اي الرفع والنصب والجر

ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا

قيل هو الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يشتق منها الا هي وذي وقيل

هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللمؤنث

باصالتها

136

باصالتها قدمنا على سايرها لعرفيتها ولي تقلب الالف ياء ونه وذه تقلب لف

والتاء هاء بغير وصل الياء لهما ولهي وذهي بوصل الياء بهما وللمثناه اي مثنى

المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة

دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان و

تين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور ان هذا الاختلاف ليس بسبب

اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين

لتثنية المنصوب والمجرور ووقعها على صورة المعرب اتفاقي وليس القصد الاعراب

لوجود علة البناء فيهما ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا

اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا كتب بالياء وتلحقها اي اسماء الاشارة ها التنبيه لان هذا حال الالف المجهول اصلها اصالتها

الاشارة يعني يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار الغرض دخول الحرف بجمعه العروض سد للتنبيه

حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جي به يعرض من زايد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منها وان ادخل شدة الشراح ذكتا بتركره في الكلمة

على المشار اليه قبل لفظه كما جي به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها

زيد قائم وها ان زيد قائم وتتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب

وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت

اسما لم يمتنع ذلك مثل حزنبك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس

يقتضي الستة ولا شتراك خطاب الاثنين رجعن الى خمسة مضروبة في خمسة

انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة

راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة ستة لان

افراد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي المفرد ٣

اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر و

خاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى

مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاك وذينك اذا اشرت الى

مذكرين كما خاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن الى اذا اشرت الى مذكرين

وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك

وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولا

واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك

فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط

لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال
منها لو يتخذ ص — خرم
كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين هذا العرف مذهبا ولحاله الى
فقال يقال ونلك وتالك وذانك وتانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين
واولئك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد
لا يبعد ان يجعل ذلك الى كلمة ذلك المذكور سابقا واياك وذانك
وتانك مخففتين واولاء بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف
حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا
بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقى
الاسماء
الحسّى خاصة لا يستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من
فقد يستعمل فى المكان وغيره الموصول اى الموصول المعدود من المبنيات فى
اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث جزئيته يعنى لا يكون جزءا
الناقصة
تاما ان كان جزء اسميا او لا يصير جزءا تاما ان كان من الافعال
الى
والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزءا اوليا يحلل اليه المركب اولا
نفى
انضمام امر آخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما

مثل ان يستعمل فى الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية وهذا استعارة ما هو موضوع للمكان
الزمان كما ورد [illegible] فى قول الفقهاء [illegible]

فان الافعال الناقصة كان الحكم الاتم لاجلها لا يجوز ان يكون تميم منها

توضيحه ان الجزء التام هو الذى يكون جزء من مركب اذا انحل المركب اليه لا يحتاج المركب الذى ذكر من جزء الى من انضمام امر آخر كالفاعل من قولك قام زيد فاعلا فانك اذا حللت هذا المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شىء بخلاف قولك جاء الذى قام ابوه فان الموصول لا يكون جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه سيد شريف رحمه الله

كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة

جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا يكون جزءا تاما

اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي

فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير

عايد اليه فمعرفتها موقوف على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم

الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد

فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا يخرج

مثل اذ في حيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة

بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم

لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة المشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ

في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل

اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيه اعم يجب المفهوم من ان يكون خبرية او غير

خبرية ولا يكون يجب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره وانما كان

ضميرا

ضميرا اعم من ان يكون للموصول او غيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما

بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد جملة خبرية او ما فى

معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا

تا لقارب بمعنى الذى لفظ تشبيه

لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة لشبه

اللام الحرفية جعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقتين

و

ای اللفظيه

الشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث

معنا فالقدر به بمعنى الجملة الفعلية لكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة بالنظر الى كونه مشابها للام التعريف سيد عواليه

واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالالف فى حال الرفع

والياء فى حالى النصب والجر والاول على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا

انه فى جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللاتى بالجمزة و

الياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة

اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها فى جمع المونث اشهر

واللاتى واللواتى لجمع المونث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء

الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى

فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها

ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والجمع والمذكر

والمؤنث واىّ بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار

وايّة بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية

اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى

قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها

وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام

اى مجموعهما بمعنى الذى والتى والمثنى والمجموع والعائد المفعول اى العائد

الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه

فضلة لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة كقوله تعالى الله

يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاءه اعلم ان النحاة وضعوا بابا

يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين

المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكره اياها فانهم اذا قالوا

لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد ما اطلعهم طريقة الاخبار

به لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم

نحو

يصح وفي اي اسم يمتنع فراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي انا

اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء

ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة الذي

شهره دي ابنهم سوم ام متحركا بانهم ايكا

او ما هو قائم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو

لان المعدوب ان تثبت الموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولا لم يكن ان يقع الموصول موقع المخبر عنه تقديره مبتداء فلا بدّ ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكانه سعد عفى الله

مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى

ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن

اخرته معنى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا كلمة

الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة

اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول ضمير

ضربت ضميرا الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي

ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية لكن خرقته خاصة

والفرق بين الجملتين انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا الذي زيدا وربما تخاطب من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني لان مضمونه لصلة كيف ان يكون معلوما للمخاطب

اي خص الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اي خصوصا ليصح بناء اسم الفاعل او

المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان

تقول في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضاربه انا زيد والمضروب زيد سعد عفى الله

يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل

الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا
يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وثالثها ان
لا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من
سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي
هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا
تعذر الاخبار ومن ثمة اي من لاجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
في ضمير الشأن بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي و
تأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون
الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان نخبر بالذي
عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر
العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان نخبر بالذي عن
دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار

عامل

عاملا فی الثوب بخلاف الذی تعجب منه دق القصّار الثوب وکذلک امتنع فی الحال لان
الحال یجب ان یکون نکرة فلا یجوز ان یقع الضمیر الذی هو معرفة فی موضعه بالحال
وکذلک امتنع فی الضمیر المستحق لغیرها ای لغیر کلمة الذی لامتناع تصدیر الذی لاستلزام
ذلک عود الضمیر الیها فیبقی ذلک الغیر بلا ضمیر وکذلک امتنع فی الاسم المشتمل علیه
ای علی الضمیر المستحق لغیرها نحو قولک زید ضربت غلامه فلا یصح الاخبار عن غلامه
بان یقال الذی زید ضربته غلامه لانک اذا جعلت الضمیر عائدا الی الموصول بقی المبتدا
بلا عائد وان جعلته عائدا الی المبتداء بقی الموصول بلا عائد وکل منهما ممتنع وما
الاسمیة لا الحرفیة فانها اما کافة نحو انما زید قائم واما نافیة نحو ما ضربت زیدا
وما زید فانها موصولة نحو عرفت ما اشتریته واستفهامیة نحو ما عندک وما فعلت
وشرطیة نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لک ای بشیء معجب
واما بجملة نحو ربما تکره النفوس من الامر له فرجة کحل العقال ای رب شیء تکرهه
النفوس وتامة بمعنی شیء منکر عند ابی علی والشیء المعرف عند سیبویه نحو قوله تعالی
نعما هی ای نعم شیئا او نعم الشیء هی وصفة نحو اضربه ضربا ما ای ضربا ای ضرب کان
ومن کذلک ای یکون موصولة نحو اکرمت من جائک واستفهامیة نحو من غلامک

الا ان یقول ما امتنع فیما کتب شکره

ای بخلاف الذی جعل مع ما فانه جائز فیه

یصح مثال الکلام ما قبل تلک الم عشرة

ای الضمیر الذی فی ضربته اذا علامه انه جزاء الذی وضمیر الموصول یجب ان یکون فی الصلة

ای غیر محتاج الی صلة او صفة وغیر ذلک موصوف فکان تاما بنفسه

ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله ؛ كفى بنا فضلا

على من غيرنا ؛ حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد كرمته

الا في التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر وايّة

للمونث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب

ايّهم لقيت والاستفهامية نحو ايّهم اخوك وايّهم لقيت والشرطية نحو ايّا ما تدعوا

فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايّها الرجل فيل اي صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن

التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية

معنى مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن

الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في

الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية و

انما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا

يرد حيث واذ واذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تع لننزعن من كل

شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فمن قرء بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت

عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى اخر الصلة وبنيت على الضم تشبيها

بالولايات

بالغايات لانّه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها و
هو المضاف اليه ولم يستثن الموصوف لبنائه مثل يا ايّها الرجل كما استثنى التي
حذف صدر صلتها لانّه ذكر في قسم المنادى انّ كلّ ما يقع منادى مفردا
معرفة فهو مبنيّ وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم
ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي ويكون
التقدير اي شيء الذي صنعت اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس و
ح جوابه رفع اي مرفوع على انّه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي
صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كلّ منهما جملة اسميّة
والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالهما
بمعنى اي شيء والثانية انّ ما معناها اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤدّاهما واحد
فانّ معنى قولهم انّهما بكمالهما بمعنى اي شيء انّه ليس لكلّ منهما معنى بالاستقلال
لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء و ح جوابه نصب اي منصوب
على انّه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كلّ منهما جملة فعليّة ويجوز في الاوّل نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور و

المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبره المص لفوت

المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضي

اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بناؤها كونها مشابهة للمبنى الاصل فما

قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع

لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا

اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وكسرها في

بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان

اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها

ليست بافعال مع تاديتها معنى الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ

الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون

رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه

اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل نحو علم للفظ الفعل لا لمعناه

اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه

ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر

او الماضي

او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب اللفظ الوضع فلا يرد مثل الضارب امس

نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي

المجرد قياسي اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي ورد

عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه

بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه

لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال

الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الان دليل قاطع

على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني

اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا

اما وزنا فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي

للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال

الشارح الرضي والذي ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل

لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي

ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة

[illegible]

في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها في كلام طويل لمن اراد الاطلاع عليه

علما
فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا اى لعين من الاعيان انما قال

لئخرج باب فساق وانما للاعيان لئخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه

لك
للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذ

كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبنى في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال

عمان
بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب في استعمال بني تميم الا ما في آخره اى الافعال علما للا،

يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في

حضا
بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو

علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير

فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق مخالفة

و
الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر

لزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل ولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها

منقولة
للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير

بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع

منها

فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي ووح لا يقدر
ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوّت به
لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح لا
لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة
البعير نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما
بقيت على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم
كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها في
اجرائها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار قال كل لفظ انما
لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به اي اصدر على لسان الانسان
شبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوّت به

مثل تسكين البهيمة او حمله على الشرب قال نجم الائمة ... كون هذه الاصوات التي ... ومنها للبهائم ... كما ذهب اليه بعضهم ... التقي تعالى جعلها ... المطلوب منها كالعقلاء ...

البهائم يعني مثلا اي ناخسها او زجرها او دعاها او غير ذلك وانما قلنا مثلا

لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض

افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول

التعريف كلها فالاول كعاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني

كخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولو يذكر المصنف القسم الاول وهو

ما صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان

مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان يكون ذلك القسم كذلك اولى

لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات

كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او

مختلفين وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب

انما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع

لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس

بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة

قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد

المحدود

١٤٣

المحدود ولان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج

منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة

مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم

من ظاهر الهيئة التركيبية التي في غلام زيد النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة

التركيبية التي في تأبط شرا النسبة المتعلقية التي تكون بين الفعل المفعول بخلاف

مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا الا ان

هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانظر

على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا من حروف العطف او غيره بنيا

اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني

لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع

خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او

اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين لعلات البناء ثابت في هذا

المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه

وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان

اراد اخرج نوع وتعيين النسبة الواقعة في كلام المصنف على وجه اخرج عنها النسبة المطلقية فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة في سياق النفي تستفيد العموم

الدلالة على النسبة المطلقية انما حصل بعد المحض عن اصله وانه تركيب من ...

فاخوات الثاني ما كان الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان الجزء الاول على اوزان الاعداد الاصلية

من العدد الزائد فان الحادي مشتق من احد وهو زايد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما تسمع

لاختلال المعنى لان معنى حادي عشر الواحد من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي عشر مجموع العشرة والواحد

ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من الاسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا
مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد
من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة اي
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا
يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تتسع حروفهما جميعا فاقتصروا
على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس و
اختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا من احد عشر مثلا المتضمن حرف
العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر متضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون ولا فرق بينهما الا بذكر
الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني المتضمن للحرف
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون واما اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب [illegible]
الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع
من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي يعرب الثاني مع منع الصرف وبناء

الاول

١٣٥

الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا

واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واضافة

الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح

ان يعبّر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام

على السامعين كقولك جائني فلان وانت تريد زيدا والمراد ههنا ما يكنى

به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين

فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك

لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وشيوع تعريفه الا بالتفصيل

مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال

الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف ولكون الاستفهامية منها

متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا

الاسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى

كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد اي كناية عنه وجاء كذا

كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت اوغيره وكيت وذيت

قوله كالابهام على السامعين ... [illegible]

ثم قالوا ... [illegible]

لا يمكن معرفة ذلك البعض المعين المراد من الكنايات الا بذكر اوتعداد او تفصيله ... [illegible]

الحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل منهما كلمة واقعة موقع
الجملة التي هي من حيث هي تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز
خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي وان كان في الاصل معربا لكنه
انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد
الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط ثم تنبيه في البناء مختلطة على اخواتها فلم
يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي رفع
الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة
صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جنسه مميزه كانها نائبة

عن معنى التصريح لها وتدخل من فيهما اى فى مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول

كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير

نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم و

لموافقته هذا الجر عن جر التمييز بالحرف جره بالاضافة اذا رباضافة كم اليه بخلاف كم الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب

اما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على اعراب مميزها سابقا عن المنقب سيد رحمه الله

جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم فى قوله تعالى

هذا الكلام من الشارح رد لما ادعاه الفاضل الرضى من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن فانه قد جوزه الزمخشري فى اكثر كتبه مستدلا عليه بالاية سيد

سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اى لكم استفهامية

كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام

ليعلم من اول الامر انه من اى شئ نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا يدل على انشاء

التكثير وهو ايضا نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما اى كلتاهما او قال كلتا

لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كل هذين النوعين و

كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم

بينه على وجه كون الخبر مقدرا ام ان المبتدأ مقدر وذلك لانه معرّف لفظا سيد

تبين موقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون

بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث وهو

ذكر الشبه استقصارا على الاصل لانه اراد بالغير ما يتمه وشبهه كما قال بعضهم

كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وحاله لا يكون الا بحسب

المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول
به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو
بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول
المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت
وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان
بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم
تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما
قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر
الكلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان
جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة منحطة للصدر والا اي وان لم يكن

فيه

بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او

مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية لمرفوع اى فهو مرفوع مبتداء ان لم يكن التمييز

ظرفا نحو كم رجلا ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنه بمعرفة

عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتداء

لانها فى حكم المفرد فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلاثون ام نحوهما

لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هيهنا

منصوب المحل اولا ثم ذلك لحث فلعدة النصب باعتبار اعمال العامل فيه ودخل فى

لانه يصدق عليه انه وقع بعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه

فاعدة الرفع ثانيا اقامته مقام عامله الذى هو خبر للمبتداء وكذلك اى مثل

وكان العامل غير مقدر لكم يكون بعده ح شبه فعل

كم فى تلك الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسما الشرط والاستفهام و

بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من

وما واى واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط

وكيف وايان مختصين بالاستفهام لمن واذا كانت استفهاميتين يتاتى فيهما

الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت و

ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين

فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر

امرٍ وغلام من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدّموا لانفسكم من خير

تجدوه عند الله ولا يتأتّى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبريّة فانّه

لا يقع بعدها الّا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفيّة من هذه

كمتى واين وايّان وكيف وانّى واذا ان لم تنجرّ بجارّ نحو من اين فلا بدّ من

كونها منصوبة على الظرفيّة وعن بعضهم انّ اذا قد يخرج عن الظرفيّة ويقع

اسما مجرّدا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو

فهو مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضيّ وانا لم اعثر لهذا على شاهد من [illegible]

كلام العرب وما هو لازم الظرفيّة يرفع في الاستفهام محلّا مع انتصابه على الظرفيّة

اذا كان خبر مبتداء مؤخّر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به وامّا

ايّ فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلّها فانّه قد يقع في محلّ الرفع بالخبريّة ايضا على

تقدير انتصابه على الظرفيّة نحو اىّ وقت مجيئك اى اىّ وقت كان مجيئك فاىّ

وقت على تقدير انتصابه بالظرفيّة مرفوع المحلّ على الخبريّة والوجوه الباقية مثل

الجمّ ضربت وباجمّ مررت والجمّ قائم وفي مثل كم عمّة لك يا جرير وخالة يعني فيما

احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميّز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي

بعض

بعضها وفي مثل تميز كم عمة اي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه نعلى النسخة الا

اقوال الموجود في النسخ التي رأيناها الكراسة مثله ويؤيده قوله نيد وقد يحذف باعتبار الضمير ولولا ذكر التمييز هنا لكان الكلام يقول وقد يحذف التمييز سيد

يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخر ان نصبه

استفهامية كانت ام خبرية وخ عمة اما منصوب او مجرور والجر قوله وقد حلبت سيد

الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى

علة لترجيح النصب بكثرة افراده سيد

وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنو بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في

اي باعتبار الوجوه الثلاثة في كم من يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم

مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر النصب

على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على

وهو احتمال اعتبار الوجوه الثلاثة في عمة لانه احد افراده رفعها سيد

اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله

وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت

للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة

الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها الكثيرة الخدمة

صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه

اي ان حلبت يتعدى بنفسه ثم عداه بالجر سيد

معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا فيها تخدمني على كره مني واختيار

من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس

والعشار جمع عشراء وهي التي اتت على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب وله

قطع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمته وخالته اشارة الى رذالة
طرفيه ابيه وامه فلا استفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كأنه ذهل عن كمية
عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة
على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحة توصيفه
بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة
في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مشترط عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم
لكونهما تانيثين لما تكون خالة عطف عليها وفدعاء صفة لها
ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك
او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانير او
اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في
هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه
او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة

او مرة

او مرّة ضربت او الى ضربات اى كم ضربة او ضربت ضربة فكم فى هذا المثال
امّا منصوب على الظرفيّة او المصدريّة والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
المنوّع فظ واذا كان العدد فالملحوظ فى الظرفيّة اوّلا الزمان الدالّ عليه
الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدريّة اوّلا الحدث الدالّ عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير
يكون كم منصوبا على المفعوليّة المعبّرة الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيّات
تبيّنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك
الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون
النيّة فانّ عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسمّيت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانّ الكلام كانت ما اضيفت هى اليه
حذف صارت غايات ينتهى بها الكلام وانّما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها
بالحروف فى الافتقار فى معناها الى المضاف اليه واختير الضمّ لجبر النقصان كقبل و
بعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلّة ان
[illegible]

اى فى قولك كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية ان تقدر كم مرة والمصدرية ان تقدر كم ضربت والفرق بين المعنيين حيث ان المصدر ان كان للنوع فظ فان ضربت للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف وامّا اذا كان المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقدير مرة ايضا فالفرق بين المعنيين حيث ان العددية تفهم منهما وحصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ فيه اوّلا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اوّلا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا

[illegible] فكان من جملة الكلم الجارية

عن الاضافة كزيد وعمرو [illegible]

هو اللام ومن معناه [illegible]

بالحقها بسبب حذف المضاف اليه

بعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال شاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا ؛ اكاد

اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها

وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة لمعنى كنت قبلا اي قديما وقال

الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة

لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف

لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد

لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجائني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري

مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة و

منها اي من الظروف المبنية حيث للمكان والاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف

الا الى الجملة اسمية كان او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء ؛ اما ترى

حيث سهيل طالعا ؛ حيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي ما ترى مكان

سهيل طالعا آخره ؛ نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات

لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي

تضمنته الجملة فهي وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة

فشابهت

فشابهت الغايات بحذف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى ومن الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان
داخلا على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل
مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
فى الاغلب والاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تع اذا الشمس كورت وهذا كثير
فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى
فى قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا
ومنها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمن حرف الشرط فهذا
علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه المختار لعدم تأصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد
يكون اى قد اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم
فجئه فجاءة بالضم والمد اذا اتيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين

هذه وبين اذا الزمانية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما
من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو
عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء
فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها
للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت فحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف
السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد
فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به
ولا لو بقي اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف
السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت
احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو وقد
سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر
في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تع فسوف يعلمون اذ
الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى

الشرط

الرفع المقتضي لاختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد

يجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين

وانّى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما

حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تجلس اجلس وانّى زيد وانّى تجلس اجلس وقد جاء

انّى زيد بمعنى كيف وانّى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام و

الشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايّان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان

يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان

نوم الذين قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح

الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال

شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين فا

صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي

اي حال هو ويستعمل للشرط معنى على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي

على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيفما تجلس اجلس فان كان بعده اسم

فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب

وهو صاحب المتوسط ووجه كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل له في زمان الحال وليس المطلوب [illegible] عن حاله في زمان الحال [illegible] الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل [illegible] لما ذكره الشارح [illegible]

على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ و

منذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول زمان

الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان رؤيته يوم

الجمعة يليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة

كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبا فيهما اى اول مدة

عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لم يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم

باولية المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا

اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ

يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا

لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل

معلوم بالضرورة ويكونان تارة بمعنى جميع المدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ

المقصود اى الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق

جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان

عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهاب

او الفعل

152

او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او
مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو
ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه
الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان
ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء
وهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء
والمبتداء ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء فى مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز ولا يلزم انهما اذا كانا مبتداء وخبر انهما اسمان
لان مذ بمعنى اول المدة او جميعها
صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما
من اسماء الزمان لا انهما تقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن
بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام و

سكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل
البقية عليها وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما
في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده
وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب
بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا
وكذلك يجوز رفعها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قطّ
مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد
تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل
قط الذي هو اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي
او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته
قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة و
قيل حملا على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي
جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا

عن الاضا

عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو غوض العائضين اى دهر
الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزى
يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح و
الاعراب مثل وغير مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامى مثل ما قام زيد و قيامى
مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث ونحوه
المشابهة ذكرها فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب
المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم
وضع ليوضع جزئى او كلى لشئ متلبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة والمعهودة
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن
الجنسية فهو النكرة فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج
به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها فى المرتبة بحسب

للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ
مقيد بهذه المعلومية صح

فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة متشخصة باعتبار امر كلي فان
الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله
آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع
لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي و
معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن
معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول
من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة
بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا
عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء

كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان المتصور المعتبر فيه عام وهو

المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك

الافراد لا المفهوم المشترك بينهما وكل ما يعم والخاص ما عرف باللام العهدية او الجنسية

او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة نحو

اللفظ والميم في لغة من امبر مصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر

الجواب عن اعتراض وهو ان ما عرفت بالميم قسم من اقسام التعريف فلم اعرض المصنف عن ذكره

وحاصل الجواب انها بدل من اللام فلا تعد قسما آخر

من المعارف او حرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه

نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولان

المضاف الى احدها اي احد الامور المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها

بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف

اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة

ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات

او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او

المثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنوية يعني اضافة معنوية فقوله

معنى مفعول مطلق بحذف مضاف والمحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية

فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات وتعين المضاف الى احدها معرفة
ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما
كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان
قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا او
احترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه
داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث تخص العلم الغالب بفرد معين
بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك شخصا او
جنسا اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه شخصا او جنسا لذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به
عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي متناولا بوضع واحد ليخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على
ترتيب اصنافها بما يكون فيه هذا الترتيب وقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اكملها
ليكون عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت [illegible] اذا قلت
انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد [illegible] الا كون المعرفة ابعد

من اللبس

من اللبس ثم المضمر الغايب ولو بذكره لانه علم من اخرفية المتكلم والمخاطب انه ادون
منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين
اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما
اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا
ارولاجل ان تفاوت المعنى تفاوت المضاف اليه اكتفى بذلك البيان عن هذه الآلة تابعو دفرع سه
الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء
قد بيناها سابقا سه
لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما
وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد ما وضع لها
بالذكر لان لها احكاما خاصة لينبغي وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد
مع انها داخلة تحت النكرة سه
الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل
دفع لاعتراض نجم الائمة حيث قال لا يخرج عن التعريف الواحد والاثنان لانهما ان وضع الحكم لكن لم يوضعا لكمية آحاد والاثنين وحاصل الجواب ان الواحد لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت او مجتمعة سه
واحد واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من
واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون
كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد
الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد فاذا
والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين

معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان

لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة

وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذا العبارة ان نفس

الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين و

ذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها

اى اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان

او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين

او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة او مؤنثة و

مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان و

ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة

بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى

عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرءة وعشر امرءة و

لم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر

نحو امر

نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير احد

وتانيث المؤنث وغيّر الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى

تسعة عشر في المذكّر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث لابقاء الجزء

الاوّل بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكّر كراهة لاجتماع التانيثين من جنس

واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فانّ التانيث فيهما

(أي هو التانيث بالتاء سيد)

من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء

(احدهما بالتاء والآخر بالالف سيد)

في ثنتا بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من

(جواب عما يقال انه يلزم اجتماع تانيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد قررت منه وحاصل الجواب ان التاء في ثنتا بدل عن لام الكلمة عن الياء كالتاء في ... للتانيث حقيقة لكن حمل على ... اذا لم يتمحض له فجوز فيه ما جوز فيه سيد)

التانيث دون اثنتان وان كانت للتانيث لانها حملت على ثنتان واما تانيث جزء

الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع

وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث وبنو تميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة هو

تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث

عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكّنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من

الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب

محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث

(نحو ثلث عشرة امرأة م)

(قوله واما تذكير الثاني ... جواب اعتراض تقريره ان ... اجتماع تانيثين ... الجزء الثاني ... الجزء الثاني في ...)

من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد

آخر احد وعشرون في المونث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان

المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف على صورة

لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما

عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد

بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر

واثنتان او ثنتان وعشرون في المونث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون

في المونث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة و

تسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث

من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي

لعطف الزائد عليهما او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم

من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان

او اثنتان وثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او

احدى عشرة امرءة ومائة واحدى وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرءة ومائة

في المذكر واحدى وعشرون

واثنان

وأثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثون ثلثة وعشرون
رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة
وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشر فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على
الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في
معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء
كما في قولك جائي القاض اذا حذفت الياء اللات الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا
فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها
على الياء المحذوفة لكن الفتحة اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع
العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدء من الثلثة
لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث
الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوظا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين و
واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله

مجموع لانهم لو جمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع

فيقال مأت او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر وهو مئون والثاني

جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة

مسلمين فلو بقي الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما فقود المجموع

ما هو في صورة المجموع بالواو والنون لغني عشرون الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه

اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد فانصبه في العقود

فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ

ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما في احدها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء

كاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لو يمتزج

امتزاج ذلك المميز فلو يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثة مائة

امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا لو كثرة مائة امرأة واما افراده

لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف

ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لو نقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان

استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مآت رجل كما يقال ثلثة الاف رجل

مخلوق

بخلاف التثنية فانه يقال هشتاد رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت
مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على صيغة مميزها
لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها
اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر ففي وجهان اي ففي العدد وجهان التذكير و
التأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد و
واحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح
لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة
والا تثنية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو

رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان

الجنس والتثنية فبذكرهما استغناء عن التمييز فان قلت هب ان تمييز الواحد مغن

عنه لكنا لا نسلم ان تمييز الاثنين كذلك نعم اذا كان تمييزه مثنى يغني عنه لكن

يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزم الجمعية في تمييز سائر

الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو التثنية

ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا تمييز لواحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز

اي بجواهر حروفه المخصوصة وهيئته الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني

التنوين او علامة التثنية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به

عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين

على حدة فلفظ رجل والحروف العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان

من اثنان رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص

المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد

اي بذكر اسم العدد فلما افادت التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد

على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيره اي بسبب

اعتبار

اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا انقص زيد عليه بواحد الثانى فى المذكر
حاصله ان قوله تصيير مصدر مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف
فقوله الثانى مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثانى
اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على هذا
القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير
ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت العشرة الا اثنين فلا فيما فوق العشرة اذ فوقه من مركبات
لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى باعتبار مرتبته
من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى
والثانى فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير
وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فالاصح فيهما الاول والاولى
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة
فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة
واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين من العقلاء
فى التذكير والتأنيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المؤنث

فالمفعول الاول قوله عددا وقوله انقص من عدد صفة له وقوله زيد مفعول الثانى وحاصل المعنى ان ذلك المفرد كالثانى مثلا يصير ذلك العدد اى الواحد الذى هو انقص من اثنين وزايدا على المعنى الاول اى الناقص بواحد فان قولك ثانى واحد معناه ان الثانى مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه وقوله زيد صفة مصدر محذوف اى عددا زيد

كضارب ومكرم وقاتل ونحو هما

الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف

نحو الثالثة عشرة [في المؤنث ثم] تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر

الاسمين لانه اسم لواحد المذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا [فانه]

الجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اي ومن اجل

الاعتبار المختلف في اعتبار تصييره واعتبار حاله لاختلاف اضافتهما فالاختلاف اضافتهما

قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى

الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت

الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة

او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل [باعتبار]

وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز رابع الواحد من الاول

عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر

باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر وهما على بعض مرجحان بناء [على]

الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة

كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف جزء الاخير من المركب

الاول

الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب
الجزء الاول من المركب لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب
البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى
ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف
المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف
الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات
السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من
المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها
مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم
ذي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل
هي انت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه ذكر من الحيوان
كامرأة في مقابلة رجل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه

اي في مقابلته

وناقة في مقابلة جمل

ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في اللفظ حقيقة
او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التأنيث اللفظي حقيقة
وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها
الى عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي للمؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فالتاء
اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ابدا بتأنيث الفاعل من اول الامر اذا كان مسندا
الى ظاهر غير الحقيقي فانه جاز لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانث
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في
طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التاء التأنيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاستشعار به بخلاف مضمره اذ ليس
فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث
هو صاحب المتوسط
اللفظي بقرينة قوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء الكلام
لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه تقول حضر

القاضي

القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان

المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل

يجب اثباتها نحو جائت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق

التاء او ضمير الجمع واجب نحو الرجال جائت وجاء واغير الجمع المذكر السالم لانه لو كان

جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال جائت الزيدون ولا الزيدون جائت مطلقا

لبقاء لفظ المفرد فيه فاجر مرة وعلى هذا فيجب ان يبطل حكم التأنيث

اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جائك المؤمنات او مذكرا نحو اذا جائت الرجال حكم

ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جائت

انما جاز فيه الوجهان لانه مؤول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فجوز الوجهان على الاعتبارين

الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر

السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤوا ولا يقال

جائت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه للمفرد بالتاء الساكنة للتأنيث تأويلا بال

الجماعة نحو الرجال جائت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع

من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونها جمع المؤنث وان لم

يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر السالم

فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث تأويلا بالجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما

المعتبر في المجموع للمفرد التاء لفظا لبقاء لفظ الواحد فيه لفظا لكن اذا تغير ذلك المفرد وذوا العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو مسلمات او بقلبها ان كانت الفا نحو الصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل التاء فيه مقدر كالزينبات والهندات عليه لان المقدر عندهم كالملفوظ سيد شريف الخ

في جمع المؤنث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل

فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي

الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوع لجمع غير العقلا كالواو وضعت لجمع

العاقلين فاما استعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلا واذا الاناث لنقصان

عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف

تدبر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل

مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح كما قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز

عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة

عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل

الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع

ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير

تسليمه اذا دل احد من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة

عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذا الجزء على ان معه اي مع

مثله

مثله فى العدد يعنى الواحد حالكون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار

تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو ازيد بقوله مثله حالماثله

فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله لبيك اشارة الى فائدة نحو

هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا

قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم

فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه تثنى الاب

باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك تثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين

هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما

ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتبار فيكون

معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعرض مثل

التاويل فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع

لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا

شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما وهو

الذى اختلف فيه والمختار عدم جوازه وهذا الاشتباه صحح تثنية الاعلام المشتركة ليحصل ذلك المفهوم الكلى

حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم

يثنى ويجمع وكذا عمرو اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يأول بالمسمى بعمرو ثم بالمسمى

يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة

مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس

قوله هذا المعرض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان

الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم

ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور

المقصور وهو ما هو في اخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه

محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان

حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال

ان ذلك المقصور ثلاثي اذ لو كان فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه

قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه ثبت

فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في

حكما بان كان مجهولا او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى علما او كان على

احرف

احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه

مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة

احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او

زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة

او للمتنسك من قرء اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان

وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث لحمراء فان اصلها كانت

حمراء بالالفين احدهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة

لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا نحو حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل جنس

الالف فينبغى ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء

لثقلها ولهذا تقلب الواو همزة فى مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراان وحكى

المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والا اى وان لم تكن الهمزة

اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة

عن واو وياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جايزان

احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء

ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتها همزة قراء فثبتت في الصورتين كما

في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فناسب

همزة حمراء فانقلبت مثلها واو وفي الترجمة الشريفة الشريفية ان اللازم من هذه

العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداآن بالهمزة او رداوان بالواو ولكن اشهر

رداان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان لغير لام العهد ليكون عبارة

عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من

اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما

حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا

اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية للاضافة

اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها و

الاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت التاء لتاء تثنية التي

ان لا يحذف ان آخر المثنى كخصيتان وثنيتان في خصيان واليان على

القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس من اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل

واحد من الخصيين والاليين لما استدها انما لها بالاخرى بحيث لا يمكن

لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشوه

وقيل خصي وألي مستعملان وهما لغتان في خصية وألية وان كانتا اقل استعمالا منهما

ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف

حذف تاء التأنيث اذ ليس قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في

بيانه بالفعل الماضي الجموع ما دل اي اسم دل على احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد

في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على

واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما حسب الصورة اما بزيادة

او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة

اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر

حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من

تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل

على احاد جنس شمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد

تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله

مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فقوله

مقصودة وإذا قصد بها الافراد استعمالا نحو قوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف

مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو

ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم الجنس والثاني اسم جمع كالجماعة و

قد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد و

الاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل

ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال

على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء العدد الجموع التي لها احاد من [illegible] كسيرها

كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونحل ونخلة واما

اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع

والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون

بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد

وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة

يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة

الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي الرفع النصب والجر ونون عوضا عن الحركة في

165

عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو

اد حا على شر الجمع كما فى زيدان المحذوف

حد

والضمة لئلا يدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اى مع مفرده الى

من حيث معناه اكثر منه ولو نقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم

التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه والاكثرية فى الواحد قبل ثبوت اصل الفعل

حاصل السؤال ان اكثر فى قول المص ... تفضيل والتقدير ان هذا اللاحق يدل على ان المونث اكثر

اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من حمار واعلم من جدار

حرفت

فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة

اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب

حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتى النصب

والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين

سقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا

اى الفا مقصورا حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان

قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون

فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت

الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط

[Marginal gloss, written diagonally:]

... الاكثرية من الورود اذ تنون ... ان الفعل الذى ... فى المفرد اكثر ... ينبغى ان يكون ... زيد عالم من عمرو او ... وهو مفرد لا كثرة فيه ... يكون محققا كما ... لو فرض لكثرة ... للتفضيل ... من حمار ... العيب ... تقتضيه ... زيد افقه ... فرض ... تقدير ... الجمع اكثر ... فى الواحد ... ان ذلك ... [illegible]

اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما

محضا من غير معنى الوصفية فيه نحو ذكر علم اى وكونه مذكرا علما يعقل من حيث

لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه

والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان نقد فيه الكل

او اثنان كالمرأة او واحدة نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون

مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا

للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيها

نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث

هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدود تقلب واوا فتمحى

لان الوضع لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث كذا في الافتتاح

صورة علامة التانيث والمقصور تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة وشرطه اى شرط

الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل

والمفعول نحو ذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر وشرط

الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستوفي

صيغة الصفة الكاين ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل

افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
وشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو في تلك الصفة
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران
سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ولم يعكس
لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذه الصفة بتاويل الوصف مع
المؤنث مثل جريح وصبور تقول رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث ان يجمع جمعا مخصوصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان
لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وحذف نونه اى نون الجمع فيه للاضافة
لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء
وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل

الى آخر الكلام اراد ان الجمع بالواو والنون في صيغة المستوي فيه المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة كما في فعلان فعلى بخلاف الاصل وذلك لمشابهته بالاسم فان الاسم لا يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ كالجمل والناقة والمراة والرجل

وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة

كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها

ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث

ملحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث

ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك

المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده

مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء

التانيث كحايض لانه لا يقال فى جمع حايض حايضات ويقال فى جمع حايضة حايضات

فلو قيل فى جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة

اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار

شرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق

ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى

تانيثهما غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات

والكاهنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع المكسر

ما هو غير

ما تغيّر اى جمع تغيّر بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر
فلا ينتقض جمع السلامة لتغيّر بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا
المتبادر من تغيّره تغيّر يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغيّر الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور فى تعريف الجمع
مطلقا فهو اعمّ من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدلّ عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير
حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مرّ وجمع القلة وهما يطلق على ثلثة
وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى
جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى و
افعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان او
مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما ولغير ذلك المذكور من الاوزان جمع كثرة يطلق
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر
كقوله تع ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم لحدث يعنى بالحدث معنى قائما بغيره

سواء صدر عنه كالضرب والمشي ولم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد

بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده

مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة مثل القادرية والعالمية وويلا له وويحا له

فما لا يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان الاكثرون مفعولا مطلقا وهو اي المصدر

من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب

التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد من الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه

قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل

ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا

الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله مشتقا

حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا

كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا الغد او الان وذلك العمل لمناسبته للاشتقاق

بينهما لا باعتبار الشبه ولهذا لم يشترط الزمان فيه كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم

يكن مفعولا مطلقا نحو حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه اصلا

بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب

ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه ويكون الظرف مفعول حال الرسم ولعله لانه
التقدير ح ولا التبع لا اظهار لمستتر فيه بان يقال
لو لو اضمر فيه لا ضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين و
لو اضمر في المصدر الضمير فيه اذا ثنى او جمع فيلزم اجتماع علامتي تثنية وعلامتي جمع
الجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في
ولذا اعد من خواص الكلام التثنية والجمع
الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها
محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه
كلام مستانف
يستلزم الاستتار فاما اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة
الى اعتبار قيد الاستتار على حدته ايجح مثل ضرب زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل
اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى الفاعل غير
ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل و
بل مفهومه هو الحدث المذكور في التعريف سابقا
المفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا وحلاته
يضاف
ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تع ولولا دفع الله الناس وقد
اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة اي بالنسبة
الى الفاعل نحو اعجبني من ضرب اللص جلاد فضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله
الفعل
اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع

فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر
به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في
القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل جاء عاملا
بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا فاما من
غير اعتبار ابداله فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير
لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل و
هو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز
فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية و
عمله للبدلية ففي قوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا
مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم
الفاعل ما اشتق من فعل اي صرف موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام
بها الفعل واو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله

ولعلّه قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدّد وجوده له وقيامه به مقيّدا
باحد الازمنة الثلاثة قال المص في شرحه قوله ما اشتقّ من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصّفة المشبّهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما خلا
كالآلة واسم المكان والزمان بيّنه
الصّفة المشبّهة لانّ الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث تخرج الصفة المشبّهة
فانّ اسم المفعول لمن وقع عليه واسمي الزمان والمكان لمن وقع فيه والآلة لمن وقع بها
لانّ وضعها على ان تدلّ على معنى ثابت والظاهر انّ اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم
اي الظاهر من قول المص لمن قام به
عليه بانّه ليس لمن قام به والحقّ ذلك لانّ المتبادر من قوله ما اشتقّ لمن قام به انّه موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام معنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضمّ
الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انّه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به
خرج اسم التفضيل فانّه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على الزيادة على اصل
الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث
كما اسندوا اخراج الصّفة المشبّهة اليه ظنّا منهم انّ الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم
التفضيل ولم يتنبّهوا انّ الاشتقاق متضمّن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
اي الاشتقاق متضمّن
لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه انّ صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من

التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره و
جعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقائل وماش واكل وكل ما
اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب وصيغته اى صيغة اسم
الفاعل من مجرد الثلاثى على زنة فاعل ومن غير الثلاثى ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا
او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة
فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل
الاخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى يتفاعل ويتفعلل ويتفعلل نحو
مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير
الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا فيما يكون لكل من القسمين المبهم مثال يكون لكل
من قسمى الكسر ايضا مثال ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو

يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك

وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وساير

الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال

كونه متلبسا بشرط اى شئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فلا

يجوز زيد ضارب غلامه عمرو امس وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان

نحو زيد ضارب غلامه عمرو الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون

تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا

وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان تقدر متكلم باسم الفاعل

ای بالنسبة الى زمان نزول الاية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان بعثته

العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود

الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المنصف به وهو المبتدا

هذا عند سيبويه وساير البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شئ

او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه

نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه

او اعتماد على الهمزة الاستفهام ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من

واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال او الاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفى والاستفهام

حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل

نحو اقائم زيد واقائم الزيدان واقائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اى الاسم

الفاعل المتعدّى للماضى اى للزمان الماضى للاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر

مفعوله وجب الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى او اضافته معنوية لفوت

شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائى فانه ذهب الى

عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال

فيجوز ان يكون منصوبا عن المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنوية لفظا

عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط

ذراعيه بالوصيد وقدم الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما

اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل

نحو زيد معطى عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو

قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصول على اسم الفاعل

استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت

بالضارب ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة

الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى للمبالغة

يحتج

يخرج عن حدّ اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب

بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في

العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة

عن حدّ اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل

اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب

ابوه عمروا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمروا الان او غدا او امس وما فيه من

معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما

وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل

اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من جهتها ذا

بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمروا

الان او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمروا الان او غدا او امس

يجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية

بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فانه تحذف نونهما وجب مع التعريف تخفيفا مفعول له

الحد اى يجوز حذفها بوجوب هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة لها كقراءة من

تغير كد الباب ... الحصر ... اى حمل ... الكلية ... جمع التكسير ... الدليل ...

عن المفعد ... ان لا يخرج ... التصيير ... تقييده ... بد من ... العمل ... الاطلاق ... مع عمله رفع الفاعل ... حذفه ...

لفهمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله نفع لذا يقو

العذاب بالنصب فخذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة تمام

الاعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل لحدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات

ما من حيث وقوع الفعل عليه لمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب و

الاعتذار اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع

امور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل

والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل والتفضيل

المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير فى ذلك الفعل واسم

المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على زنة

مفعول ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة

الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى حاله وشانه فى العمل اى عمل النصب

والاشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل

اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو رفع ما انقوم مقامه

الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر بقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما

لان

الان اوغدا او المعطي غلامه درهما الان اوغدا او امس الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز
عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا
بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى
الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او
او عند الاشتقاق كالرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها
فلا يقال رحيم الا من الضم الحاء اي صار الرحيم طبيعة له ككريم بمعنى صار الكرم
طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب
فانهما اسما فاعل فهما في اصل بمعنى الحدوث لكن غلب استعماله في الثبوت
الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل اي لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدره
بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان

رحم

فلا يقال طالق الا لمن ثبت له الطلاق لا لمن تجدد له [illegible] فانها [illegible] مخالفة [illegible] الضمير [illegible] صيغة [illegible] كائنة على قدر [illegible] صيغة اسم الفاعل [illegible]

مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادتها اختصاصها باسم الفاعل لكونها

مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل

عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى للاشتراط

فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها

لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها

قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسألة لانه كل يسال عن حكمه ويبحث

عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين

معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه

الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة

فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور

اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام

الثلثة التى المعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية

اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول

المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين

وقال

وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي الاولى التفصيل والجر
في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام
في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او بنصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذه
التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اي هو
بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت لصفة مجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في
اول تفصيل المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي

وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجرّدة اشرف لان قسما واحدا
منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها
ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن
وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة
المشبّهة امّا بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او ممّا اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل
الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرّد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام
لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة
لكنهم لم يجوّزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة والخلاف في صورة كانت الصفة
فيها مجرّدة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن
وجهه سيبويه وجميع البصريين يجوّزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون

يجوّزونها

يجوز دخولها بالاقبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد
التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ان هو التخفيفين
اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغنا
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بالاقبح نظر الى حصول شيء من التخفيف
في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشرة التي خرجت منها
الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي
من تلك البواقي اما في الصفة وهي سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول وحسن
الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها و
حسن وجهه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما
قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه وحسن
وجهه بنصبه فيهما وهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير حسن لاشتماله
على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن
الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا و

كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قرينة تظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في
الصفة لان معمولها ح فاعلها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي
اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر
وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم يرفع معمول الصفة بها بل ينصب او يجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها
فتؤنث اي الصفة تأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها
فتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها
واسما الفاعل والمفعول غير متعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم
المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا
بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعد الى مفعول مثل
الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية حتى يرفعان الفاعل ومفعول
ما لم يسم فاعله وينصبا لهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب وضروب الاب برفع الاب ونصبه

وجره

وجرّه واذا كانا متعدّيين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما الّا بلزم الالتباس

بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم انّ اباه في المثال الاوّل

مفعول الضارب او فاعلاله نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثانى انّه مفعول ثان لمعطى

او مفعول اوّل اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول الثانى والمفعول محذوفا وكذلك مثل

صفة المشبّهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل

ما اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد

شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل

ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك

الزيادة او ظرف اى مستقر لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل

لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف

ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث

وان كان بحسب الاصل فدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بحذف الالف

لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من ثلاثى

لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي و

الثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا

تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه منشق

من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة تحتمل ان يكون تمام

حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد فيه

اما من اصول او من زائد او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتغير المعنى

ليس بلون اي من ثلاثي المجرد ليس بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير

اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور

او زايد الحمرة والعور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه

على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على

ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس

فان افضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير المجرد بان اراد

يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو

اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعمى مثال للعيب وحمقه فتدبر

العيب

العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق

احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه

في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة بالظاهر كما

حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة

فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته

فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز

اشتقاق احمق من حمق لا يكون لهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد

لمن يكون اثار جهالته وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل و

الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة

فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي

القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما

قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس

في مواضع قليلة نحو اعذر لمن اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية و

على هذا القياس اشهر واشغل واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه

وهو استعماله بمن او الاضافة او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد

منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل

عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا

لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا

طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد

فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو

زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز

الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو واما ان يكون ذكر اللام اصرا لغوا

اما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمحمول على ان من فيه تفضيلية بل

للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ويجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد

افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو

المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم

التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي زيادة احدهما هو صوفه

المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم

ولئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل

التفضيل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون

موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا منهم

بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا

المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز

بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه و

الثاني ان تقصد به زيادة مطلقة اي ثابتة لمنسوبه زيادة مطلقة غير مقيدة بان

يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اي اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي

لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن

القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه

الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا محمد افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش

وان اضيف الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان اخوة

يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد

اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع الاول

اعلم ان المشاركة اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى النفس ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال علماؤهم ابدلنهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير او ابدلهم بهم شرا منهم اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه ام بشر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا كذا افاده نجم الائمة رحمه الله تعالى انتهى

ان احسن من كل ذي من بين اخوته اراد به اختص بهذه المفيدة

من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه

الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير

وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيدا والزيدان او الزيدون او هندا والهندان او

الهندات افضل الناس وهذا لانه لشابهه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير

في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا و تثنية

وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس

الزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس والهندان فضلياهن والهندات فضليات طهن

لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل

المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما

من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا

للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية [illegible]

لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد

مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث

المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه و

بين

138

باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية

بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر

لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لم ينصب

المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعدها ما يوهم ذلك فانه يقدر له

على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم

من يضل واما الظرف والتمييز والحال فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال

يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو

عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان العمل بالاصالة

انما هو للفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله

ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة

وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمد عليه بان يقع نعتا له او خبرا له او حالا

في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول

اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده

اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا

خبر بعد خبر لكان او حالا عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل

ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت

له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ

ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك

الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل

فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو

وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه

لاتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما

بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات

مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات

بين المفضل والمفضل عليه لسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي كما ستتضح فائدته

وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما

129

قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن

وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان

فى الامثلة الاخرى التى تشابه هذا المثال فى كونها افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل

يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل

توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل فى عين رجل زائدا

على الكحل فى عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل فى عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه

او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن فى

عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن

فالتقدير ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنا كحسنه فى عين زيد بل هو اقل حسنا منه

ثم التعميم انما جاء من وقوع الرجل فى المثال نكرة فى سياق النفى مع النفى بمعنى حسن

وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة حرفا لان

نفى الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن ويوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى

حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه لا يناسب المقام فرجع

لا يكون حسن كل عين زيدا اقل من حسن عين الرجل

المعنى الى ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة

والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفى المساواة ثم

المدح يفيد المقام

نفى الزيادة ايضا لان الزيادة على شىء ما ينافيه مع زيادة فيصح ان تقصد به

نفى المساواة مطلقا ولو فى الضمن الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان

للاولين حاصلها انا لا نعتبر اسم التفضيل قبل تسلط النفى مجردا عن الزيادة كما فى المعنى الثانى بل نعتبره منفيا بها دالا على الزيادة هذا فى الحقيقة ... بل التقول ان النفى المسلط عليه يتوجه الى قيده الذى هو الزيادة كما فى المعنى الاول بل نقصد نفى المساواة ويحصل فى ضمن هذا القصد نفى الزيادة لان المساواة فرد ان احدهما المساواة الحقيقية من غير تفاوت وثانيهما المساواة مع زيادة فى غاية ... المساوات ...

لا يخفى ان الزيادة ماخوذة فى نفسها ... عن الزيادة ... فلا يتاتى مع وجود من التفضيلية ...

الى من جميع الوجوه الثلاثة ... من جميع هذه الاحتمالات ان المقصود بنفى المساوات نفى الزيادة ... الاحتمال ...

حسن كحل كل عين حل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت

لوكان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر

ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز

في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال

المذكور متحدان بالذات والحاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه

مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية

واستقوله قوته ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من

زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه

التفضيلي فله قوة تعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع

الخصم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتدائية فصلوا بين احسن اي بين

احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى

الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس

معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه

وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء

الفاعل

180

العامل في المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة حح معنى الابتدا الاسم التفضيل

بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لو بقي حينئذ حح فانه من معموله

من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لزم

الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد كما

وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هواء الكحل في عين

زيد لا يخلوا عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة

الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرايطها

وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على

ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه على

ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد في اثبات هذه

المسئلة يطبق هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن

في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين مقام منه في عين زيد وهو اخصر

منه بحذف ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى

بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان

وهو عود الضمير الى ما ذكر كما قيل في رده الفاضل الهندي بانه كما في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الجل المؤخر لكونه مبتدا متقدم رتبة وح نقول انه اشارة الى التفضيل المذكور في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا من انه اذا تعلق بهما بل ذو حدثين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما بمتعلقه احدهما وتقريره في هذا المقام ان اسم التفضيل هنا عامل ذو حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه او حدث التفضيل والتفضيل عليه متعلق ظرفا وهو في عينه باعتبار حدث المفضل وحدث المفضل عليه وتعلق قوله في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل احد منهما بمتعلقه فمن جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاءه لقوله في عينه ومن جهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاءه المتضمن من لقوله في عين زيد وايلاء الكحل لقوله في عينه فافهم هذا المقام على هذا المنوال

عليه - قبل هذا التغيير لان اصله من كل عين زيد والمعنى على حذف
المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد
الكحل فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا
عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها
الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا فقلته
ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على
البلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصور
لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفع الكحل بالابتدائية اما بالخبرية لانها فرع على
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثال و منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي قالت ما رايت كعين زيد الى اخره قوله بما تدل قول
الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتديا بما هو مبدا المماثلة وترك موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره انه هو في مقابلة قوله واو
يا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور
وتمام البيت مع ما يليها شعر مررت على واد السباع ولا ارى كواد السباع حين

يظلم واديا اقلّ به ركب اتوه تائية والخوف الا ماوقى الله ساريا كان

اصاله لا ارى واديا اقلّ به ركب منهم فى واد السّباع فقدم وادى السّباع

بل الا

واستغنى عن ذكره ثانيا الركبّ اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبى الابل

...الراكب ... يصح ...

والتائية من اتى اواتى كالنمية من حيى اوحيّ وهوالكث والتانى

وساريا من السّرى وهو السير فى الليل فقوله ارى انا من رؤية

حال

البصر او من رواية القلب فعلى الاولى واديا مفعول له وكوادى السّباع

منه قدّم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاوّل وكوادى السّباع مفعوله

الثانى وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو

فى لا ارى اعتراضيّة او حاليّة واقلّ صفة واديا والجار فى به متعلق باقلّ

والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقلّ وجملة اتوه صفة له وتائية تميز

عطف

عن نسبة اقلّ الى ركب او منصوب على المصدريّة اى اتيان تائية والخوف

منهم

على اقلّ وهو بمعنى المفعول مسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقلّ ركب

كوادى السّباع والخوف منه وما فى ما وقى مصدريّة وساريا اى ركبا ساريا

مفعول وقى والمستثنى مفرّغ اى واديا اقلّ والخوف فى كلّ وقت وقاية

ساريا صفة الركبان لان اسم الجمع لا يكتب تانيثا
... اسند الى ضميره ولا يصح صفة هنا اشتغل بشرح الكلام
كتابه فى تفرق البال وتشتت الاحوال قد
فرغت من تسويده من النسخة الشريفة المكرمة
بيد نعمة الله الجامى ... فى دار
السلطنة اصفهان فى يوم الخميس من يوم الثانى
من شهر ربيع الاول من شهور
١٢٥٣

الله ساريا يقول مررت على وادى منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال

انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب

به اقل من توقفهم بوادى السباع ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى سباع

فى كل وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سايرا بالليل فيه عن الافات

المخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب النوم

منهم بوادى السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به

ركب النوم من وادى السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه

علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولو يكتف بذلك التقدير بل حد من حيث

الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وحدها

بتعريفه فقال الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى

نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير

حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير فى

نفسه الى المعنى وح يكون المراد منه بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية

ثم رجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله

المفهومية

بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر في اول الكتاب رجاع
الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا
شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالا
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم
لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن
وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة المعنى
يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها
عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى و
كاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن
الازمنة لوجوب الحصر في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض له
من تعدد الوضع ومن خواصه الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل او لحقيقة وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول

السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد و
دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي
عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني
لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به
لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الاسماء له فاعل و
الصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها
بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان الضمير الفاعل لا يلحق
الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع
احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارزة بالمنع لان
المستكن اخف واخص فهو بالتعميم اليق ولحد الماضي حادث اي فعل دال بحسب اصل
الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك المحاذي الذي انت
فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض

انما يكون

انّما يكون بحسب الذاتّ لا بحسب الزمّان فلا يلزم ان يكون للزمّان زمان فقوله دالّ

على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول

الفعل فلا ينتقض منع الحدّ بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض

منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبنيّ على الفتح خبر مبتدء محذوف اى

هو يعني الماضي مبنيّ على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى امّا البناء على الحركة

دون السكون الذى هو الاصل في المبنى فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو

زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع

ان تضربني اضربك وامّا الفتح فلكونه اخفّ الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك

فانّه مبنيّ على السكون معه نحو ضربت الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات على التوالي

فيما هو كالكلمة الواحدة لشدّة اتّصال الفاعل بفعله وانّما قيد الضمير المرفوع بالتحرّك

احترازا عن مثل ضربا فانّه ايضا مبنيّ على الفتح ومع غير الواو فانّه يضمّ معها لمجانستها

لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل مشبه الاسم باحد حروف

نأيت اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوائله يعني الحروف التي

جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انّما يكون لوقوعه اى لوقوع ذلك الفعل

مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني
المتعددة كالعين وتخصصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة
انما يكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب او سوف فانه للاستقبال البعيد
كما ان كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف للمضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذه اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان
رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا مثل
اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او
اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا
كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا وللمونثة الواحدة المونثين غيبة
اي حال كون المونث والمونثين غائبا او ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي
القسمين المذكورين وهما واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه جرى مجرى النكارة

الحرف

الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو اولى لموافقته الكتاب

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج

او لا كيدحرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج

ويتدحرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب

فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق

به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث

لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء

الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم

دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة وحمل

نون جمع المؤنث على الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشاركه الاسم

فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن آخره

حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا

مثل يضربان وتضربان وللجمع المذكر مثل يضربون وتضربون وللمؤنث يضربن

وتضربن وللمخاطبة المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ تضرب في الواحد المغايب

المذكر وتضرب في موضعين في الواحد المخاطب المؤنث والواحد المخاطب المذكر و
اضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة
في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل
يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي
الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم تضربا ولن تضربا الخ والمضارع
المضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان
الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال الرفع
النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في
في حالة الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
و المضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل
الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم
يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان

العامل

العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء
كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب
او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم
في اعطاء مستوى اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن
نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي هو ضارب
على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة
وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل
لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان المفتوحة
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كانّه
في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ ان فخفف و

قيل اصله اذ الظرفية فنوّن عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدّرة بعد حتّى نحو
سرت حتّى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لا دخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارّة
الزائدة في خبر كان المنفيّ نحو ما كان الله ليعذّبهم لانّ هذه اللام جوازنه يمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدريّة وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنّك او تعطيني
حقّي فانّ الفاء والواو عاطفتان وانّما تقعان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على
الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء
فيكون المعنى في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام منّي اياك وفي لا
تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فانّ التي
ينتصب به المضارع مثل اريد ان تحسن اليّ مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا
مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
فهي ان المخفّفة من انّ المثقّلة لانّ المخفّفة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف
الناصبة فانّها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست ان الواقعة بعد العلم هذه
اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لانّ الظن

بالتنبيه

باعتبار دلالته على غلبة الوقوع بلا ايهام ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التحقيق بلا ايهام ان المصدرية فيصح وقوع كليهما يجرى فى ان التى بعد الظن
ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا نفيا مؤبدا
والا يلزم ان يكون فى قوله تع ولن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان
لن يقتضى التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم تعتمد
ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لا ينتصب بها لضعفها لا تقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه
سبقها حكما وكان عطف على ما لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا
اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثال لما لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف
للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ

فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات لخواتها الا انه لما كانت انتصاب

المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما فيهما بين المبتدا والخبر واذا وقعت

اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعفه لعدم الاعتماد بالعطف

لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف

وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية

اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى

التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر

الى ما قبلها وان كان بالنظر الى ما قبلها زمان المتكلم ماضيا او حالا او مستقبلا

بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت

حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها

وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي

او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل

ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا واسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى

ولاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني ما كان تحققا في الحال

اي لحال

اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان المتكلم بعينه ويجى مثاله او حكاية
بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية
الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها فى
زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فتبقيه
على ما كان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن
ح تقدير ان لانتفاء علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدئ بها كلام مستانف لا ان
تقدر بعدها مبتدا و يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم
فترفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا
لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان
حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان
المتكلم ومن ثم اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع
اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان

الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت
حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع
الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسير حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها
خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجوب
حرف الاستفهام فلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه
ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل التام
فيجوز ان يكون المسبب متحققا منه الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع
في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري
ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل
الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع في كلام

تاكيد

تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم
يكن ليفعل الصاحب ح ولهذا تقدر بعدها أن فان قيل اذا صار الفعل بمعنى
المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة
الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها لانتصاب المضارع
مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا
لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون ما قبلها
اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد تقدم الانشاء او ما في معناه من النفي
المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني فيندرج او نهي نحو لا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر
لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل
يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان

فتحدث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا استفهام
نفي نحو فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني وتدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون
منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل
عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء
واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما
وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مثل ما يكون الواقع قبل
الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو وكما تقول هلا زرتني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي شرط ان

يكون

يكون بمعنى الى او كى الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان اضمار آخل
في مفهومها ولانه يلزم من تقدير ان بعدها تكرارها نحو لالزمنك او تعطيني حقي
اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فيستوي تقديرها بلا تقدير مضاف اي
لالزمنك الى وقت ان تعطيني حقي وجر ما بعدها بالى بتأويل مصدر مجرور باو
التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة
مطلقا سواء كانت من حروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
من غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي تنصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا
وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو
والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة في تقديرها فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان يعني قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان يجعل العاطفة اعم مما ذكرنا

ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص

الحكم ح وليس في الواقع مخصوصا به كما ستقف من جريانه في ثم ايضا وبتخليته

كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز

اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومعنا الخفوها من اللام الزائدة

نحو اردت لان يقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان

لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه

واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية

واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان

الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها

التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء فلانهما

لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية ولانتهاء كهو كل للنصب

فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب

بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتوالين

لام كي ولام لا نحو قوله تع لئلا يعلم ولعلك ان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة

كمر

كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي عمل مع
الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس
بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم و
لما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي وهذه
الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة
اي بكلم الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار
لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما
فاذ وحيث يجزمان المضارع معما ولما بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان
المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اي حال وكيفية تقرا انت
وانا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء قراءة قاريين في جميع الاحوال و
الكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي

وبجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله فلم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه اى نفي المضارع ولا يبعد ان يجعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما
مثلها اى مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اى لما بالاستغراق اى استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولما
ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولم يلزم استمرار انتفاع الندم الى وقت التكلم
لها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم لها
وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل
عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم تضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص
ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن
يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه
الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليقض
لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم

نحو

نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلّوا فليصلّوا وثمّ ايقضوا ولا النّهى هى
لا المطلوب بها التّرك اى ترك الفعل وفى بعض النّسخ ولاء النّهى ضدها اى
لا للنّهى التى هى ضدّ لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع
انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببيّة الفعل الاوّل ومسبّبيّة الفعل الثانى
اى لجعل الفعل الاوّل سببا والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على
شيئين ليجعل الاول سببا للثانى ولا شكّ انّ كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا
لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا انّ المتكلم اعتبر سببيّة شئ لشئ وجعل كلم المجازاة
دالّة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصحّ بها ان يوردهما فى صورة السّبب والمسبّب
بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا له لا ذهنا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه من جهتها
يمكن ان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وتسميانه اى هذان
الفعلان اولهما شرطا لانّه شرط لتحقّق الثانى وثانيهما جزاء من حيث انه مبنى على

الاول لبناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان
تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان او تضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد
اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت
خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد
سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا
كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء
في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه تقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن
الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج
عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا
مثبتا او منفيا بلا احترز به عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه

ماضيا

ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثيرها داة الشرط فيه معنى
فالوجهان الاثبات بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر في تغير معناه كما
تؤثر في الماضي فيؤتي بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى للاستقبال
فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه والا لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اى وان لم يكن الجزاء
الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض قد
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف
الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء
او استفهام او مضارع منفي بما او لا او لن او لغير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع
هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي
للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من
من معنى الفاء لانها تشعر بحدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية و
لكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا

مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة

بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى تجزم بها

المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى

ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم يكن خيرا لك

والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه

والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو

الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه

الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببيته لما تقدم

له فى تقدير ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه

الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب

والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون المطلوب سببا لها وهى مسببة

له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لذلك

الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء منجزما بها

نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول

الجنة

الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ
من اسلم وحيل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر
تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى المثبت
وهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع
ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت و
العرف قرينة قوية هذا اذا كان قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز
الجزم بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب
لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله
تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عامهين او بالاستئناف كقول الشاعر وقال
رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ
وفى بعضها امثال الامر وكان المراد به صيغة الامر لانهم يطلقون امثلة الماضى
وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفى بعض الشروح انما قال امثال الامر لانه

كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص

على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة

كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل غايبا او مخاطبا

او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به

الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف حرف

المضارعة احتراز عن مثل قوله تع فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب

عن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء

على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهة الاسم

المقتضي للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع

المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط النون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه

فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما

تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى

انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه

متحرك اسكن آخره وحذف ما بعد الامر تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولعل

المص

الضم هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعيا
والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو
بابه افعال لانه زيدت همزة وصل على الماضي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن
ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج
من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد
المتكلم المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي سوى كون
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول
من الاضراب ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو
فتح بالماضي المعلوم الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارع ضمة و
اضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان
رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل زيدت لا ارتفاع موجب
حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لانه همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه
فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه

ملابسة او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه وهو يتعلق
بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية هو
ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره
فيما سبق فان كان اى الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه
ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب و
دحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب
لم يوجد في اوزان الخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة
الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى
الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالاخف منه ويضم
الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع
علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني و
معتل العين اى ما يكون فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في مثل يطوى ويروى بل الصواب
ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عوز وصيد وانما خص معتل

العين

1915

٢ معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا
الا افصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى
ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع
شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل
الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا
كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل
قول وبوع بالاسكان بلا نقل بجعل الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها
ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد
باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو

العين بالذكر لزيادة غموض والخلاف
في المبني للفاعل منه كما ذكر تبعيته ذكره

اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلث فيه اذ شبه وقيد فيهما مثل قيل وبيع
بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالواو والياء
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان
كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج
وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين
المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع و
يختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق
اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد
له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل اليه بطريق الصدور و
القيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه

لا يقال

لانفعال في الاصطلاح انه متعلّق به فانّ التعلّق نسبة الفعل الى اخر الفاعل
فالحاصل انّ فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدّي
كضرب فانّ فهمه موقوف على تعقّل المضروب لا يمكن تعقّله الا بعد تعقّله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فانّ فهم
الفعل وتعقّله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدّي بخلافه اي بخلاف
المتعدّي يعني لا يتوقّف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانّه وان كان
له تعلّق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن
فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلّقات جائز وغير المتعدّي يصير متعدّيا امّا
بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرّحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجرّ نحو ذهبت
بزيد والمتعدّي يكون متعدّيا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير
والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول
فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما
اصلان في هذا القسم فانّهما كانا قبل ادخال الهمزة متعدّيين الى مفعولين فلمّا

ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال
الاخر وهو انبأ ونبّأ وخبّر واخبر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى
ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه
الافعال المتعدّية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في
جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمّى افعال الشكّ واليقين ايضا وكأنّهم ارادوا بالشكّ الظنّ والا فلا شيء
من هذه الافعال بمعنى الشكّ المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثة للظنّ وزعمت وهي تكون تارة للظنّ وتارة للعلم
وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة
الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظنّ
والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان انّ ما نشأت هذه الجملة
عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا
قائما فقولك ظننت لبيان انّ منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظنّ وكذلك بواقي

الافعال

الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئى الجملة الاسمية المسند و
المسند اليه على انهما مفعولاها ومن خصايصها هى جمع خصيصة وهى ما
يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر فيها
احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل
مبتداء وخبرا وحذف المبتداء والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت
بنقطتين اى لا يحسبن هولاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو
المفعول الاول واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر لا تخلنا على غرائك
اننا طالما قد وشانا الاعداء اى لا تخلنا جازعين فحذف جازعين
الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار
على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى

الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اي
يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن العلم والظن واما مع قيام قرينة فلا بأس بحذفهما نحو
من يسمع يخل اي مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء
وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر وقد نقل الالغاء
عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال
على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي
قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر
وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان
والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل

ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب
عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ
عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تأخرت
يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها
لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق
وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام
بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الذي
فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على
معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت
ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الجزئية بالمقايسة
ومثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما
تعلق قبل هذه الثلثة لانها تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت لقاء صورة الجملة

وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها نوجب التوثيق باعتبار احدهما لفظا
والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعى هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى
وتقديرا لان معنى علمت ازيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب
الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو
علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اى من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان
احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو ايك ظلمت
مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا تقال ضربتني

وشتمتني

وشتمني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل
ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان
الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من
حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس
باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به فاجري
مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأي
القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني

نا رغبة واحامى وقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ولبعضها اى لبعض افعال القلوب

معنى آخر قريب من معناه الاول وهو اما العلم او

الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما

قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر

فان خلت بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت

يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت

بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته

مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تع وما هو على الغيب بظنين اى

بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو

العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب

من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تع فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى

اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان ارادة

ان لها معان آخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار

مشقوق الشفة العليا ولوجدت حزنت ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى

استغنيت

استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن لان الافعال الناقصة انما
سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال
وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو
تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير
الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل و
الصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة فانها
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة
فيما وضعت له لا التقرير وحده فيما وضع له وانما جعلنا التقرير المذكور
عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة
على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى
بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل
فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع
له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام

في قوله لتقرير الفاعل للغرض صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع
الافعال الناقصة هو التقرير المذكور في الصفات بخلاف الافعال التامة فان
الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت حدها فظهر بما
ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي
اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد
وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس قال وما كان
نحوهن من افعال ما لم يستغن عن الخبر والفاظ غير محصورة وقد تضمن كثير
من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة
تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت
بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرابة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما
تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في من كانت امك معناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا

نسبت

تعدت ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها
حربة اي رمح نصير قال الاندلسي لا يتجاوز جابر وقعد الموضع الذي يستعملها
العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال وكان نحوهن على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر
حكم معناها اي معنا هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد
غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي
هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى
منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء
الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما
فكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا
في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو
كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار مثل نحو

عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر
والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها
فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا
ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة ويكون فيها ضمير الشان
اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبر مفسر للضمير كقوله اذا مت كان الناس
صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن
فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي
كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال
كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر
هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار
للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا واما من حقيقة الى
حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من

ذات

ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من
بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله
تع فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال
فيالك من نعمى تحولن ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة
باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول تدل على اقتران مضمون الجملة
وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران و
يكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد به
انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة
بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح و
ظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد ساهرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت
له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى
صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا

طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم و

لذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض

وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار

في وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى

وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل و

اسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها

في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك الحاقها من الملحقات ولذا لم يذكرها

صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها

عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال

من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي ابرح ومنه ليلة البارحة

الليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها

اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على انها

ليس لها قسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ

قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان

قابلته

قابليته وصلاحيته للامارية افادة انها على الاستمرار فلان النفي
مأخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار
الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله
تع تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا فانه لو لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما
دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظه ما مصدرية فهي مع ما بعدها في
تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله
فلا بد هناك من حصول كلام مفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ثم اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لانه ح مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام

جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بالجلوس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام
مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة
حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل
هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما
الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل
نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز
تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها
الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي
الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخرها عنها نحو صار عدوي صديقي
وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم فيجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي
الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة

نحو كذا انه

على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو
واحد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم معمولها عليها لقوتها وقسم
يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي
الصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس
المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا
الخلاف وانما ظاهرا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم
فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف عنه في غير ما دام لان اداة النفي لما
دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا
يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الانفعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس
فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز خبرها للنفي
اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على

انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطا[ئفتين]
في حكمهم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الصواب
على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف
فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي
للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف
اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له
لا لجزمه به نحو عسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وطمعه له لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر و
قربه ثبوته للفاعل حصولاً اي لدنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك
الدنو لا شرف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل
على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقربه
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك
الدنو بسبب جزم المتكلم لشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه

فيما يقضي

فيما نقص اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان
اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع
ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف و
الحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى
الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج
في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو
عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر
على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان منبهة بالمفعول او ليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير الاسم المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي
قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان
لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر

فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في
محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي الابهام
الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي
ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان
يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير
قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد
وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما
عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان
يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع
في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى

زيد يخرج

زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه
فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني
لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثالث
اي ما وضع لدنو الخبر ودنو الحصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن
دنو الخبر لعلك بامارته على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو
الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد
معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على
خبر كاد تشبيها له بعسى كما يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم
قد كاد من طول البلا ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر
اعطي لكل منهما حكم الآخر واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا
كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان
او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل
لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة

لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى
واشباهه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم يجد فلو كان نفي كاد
للاثبات لما خطاؤه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا
يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فالتخطئة بعض الفصحاء
مخطئي ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم
ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة تغييره قال عنبسة حدثت ابي بذلك
فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله
تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق
منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي
نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على كاد

انتفاء

انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد
كالنفى الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد
ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفى تمسكه
عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل بنوا اخذ وشروع
فى الخبر طفق بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال
كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهى
اى هذه الاربعة فى الاستعمال مثل كاد فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول
طفق زيد واخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا
يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهى اى اوشك مثل
عسى وكاد فى الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك
زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان
نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفى بعض النسخ افعال
التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى التعريف

للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى

كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا فهو اوضع لان

الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا واهاله لكن

ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب

وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت

لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل فى غيره

وما ذكر من موارد النقض كثيرا ما يستعمل فى الدعاء وله اى لفعل التعجب اولما

وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب

ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب افعل به بشرط ان

يكونا فى هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير منصرفين فلا يتغيران الى

مضارع ومجهول وتانيث وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير منصرفة

مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه

افعل التفضيل لمناسبتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا

يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشغله بالطعام او ما امقت

الكذب

الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او
ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
اي يتوصل بناؤهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جاير فيما عدا
صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على المفعول لفعل وتاخير اي تاخير
جاير فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان
الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانها بعد النقل
الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا تغير كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم
تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد سبيل على ان كل واحد منهما وان لم
ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد
ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار

مضعفة اوثلاثي

زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وابى
الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له
في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما
قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو
ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى
شيء لان التنكير يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي
من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واحسن بزيد فانه صورته
امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي
مجرور به فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان

المتعجب

المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن به تقول اى بان تقول على ما هو القياس

فلا ضمير عند سيبويه فى افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اى مجرور به

مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صر ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة

والباء للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة

على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كالاخراج ففيه

اى فى الفعل ضمير هو فاعل اى احسن بزيد اى زيدا اى اجعله حسنا

بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل

زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف

شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص افعال المدح والذم

يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء

مدح او ذم فليس مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء

فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد

فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاءه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها

فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء

والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين ولهذا كثر في
هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصدهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال
سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدا ويكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
او نعم وجه فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او
يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية
نحو نعم رجلا او صاحب رجل وزيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء
منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي
هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلته هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى

ذي اللام وهي مخصوصة ويعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم
وتعيينه انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة
قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام
لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو مثل نعم الرجل زيد
فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ
محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد
اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه
الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل ومطابقة الفاعل اياه في الجنس
حقيقة او تأويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء
الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين

اشبها الحروف فلا يجب الحاق علامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا

جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفعل والفاعل

هو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص فتاول بتقدير مثل

الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم

المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى

نعم العبد اي ايوب وبقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون

اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها

اي ومن افعال المدح والذم حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء

اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا اولا يتغير

اي حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان

المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا

الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه

اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين و

يجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال

على وفق مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا
زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند
وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيد مخصوص والمخصوص يجيء بعد تمام المدح والتركيب
من تمامه فان التركيب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى
في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون
مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من
انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته
للكلام ركنا كان او غيره الى اسم متعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة الى
الكوفة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي لايصاله
فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى
الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا

مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان
اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل
الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجب بخلاف ما بقي منها
ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالخمسة
الاولى لا تكون الا حرفا والخمسة التي يليها تكون حرفا واسما والثلثة التي
يكون حرفا واسما والثلثة الباقية يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي ابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل
كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض
الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو
صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها

نحو سرت

سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ
به التجى اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجىء من للتبيين ايضا
اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن استقام
المعنى والتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم
وزائدة عطف على قوله لابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا
فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر
فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من فى
الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض مطر او شىء من مطر
او هو وارد على سبيل الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من
مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان
نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبى اليك
فان قلب الخاطب منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى

ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها
لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما
اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص
اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها
على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اى لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز
او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور بالباء هذه
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب
منه وللاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم
وللمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس وللمقابلة اى لافادة وقوع مجروره في مقابلة

شى

شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمين
معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى
ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء
في اختصاصها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد و
زائدة في الخبر في الاستفهام بهل مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ان زيد
بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد بقائم وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في
هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك
زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي
نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية
نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علية شيء ذهنا نحو ضربت للتاديب او
خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل
الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم

للتعجب نحو لله لا بوه الا جل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لبلد الذباب

ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر

الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة

ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف و

قيل اشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه و

في لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل

معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني

الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو

رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي

غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل

اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد

ان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا

او امرءة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرءة

وربها

وربما امرأتين وربتهن نساء وتلحقها اى ربّ ما الكافة لما بعدها عن العمل فتدخل

بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل على الاسم و

تجره شعر نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اى واو ربّ فى حكمها تدخل على

نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو

للعطف عند سيبويه وليست جارة فان لم يكن فى اول الكلام تكونها للعطف ظاهر وان كانت

فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام ربّ

جارة بنفسها الصرف وذلها بمعنى ربّ فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف و

واو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة

استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى

السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة

بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا

يقال وك لا تفعلن كما يقال بك لا تفعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص

ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه بالحذف القسم وتخصيص الظاهر

لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة

باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبته اصلها الذي هو الواو

بتخصصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم

منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال

والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند

ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن

وبالله احلف وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لا فعلن وبك لا تفعلن وفي الدخول

على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لا فعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه

الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكرنا من الامور المختصة بالاختصاص فلا يرد انه

لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي قد يجاب القسم

الذي لغير السؤال باللام المفتوحة وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة اسمية نحو

والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله

ان زيدا قائم وقد تجمع بينهما اي بين اللام وان نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في

المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف

النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال

قد

فلا يتلقى إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله لتخبرني أو بالله هل قام زيد و
يحذف جوابه أي جواب القسم إذا اعترض أي توسط القسم بين أجزاء الجملة التي
تدل على جواب القسم أو تقدمه أي القسم ما يدل عليه أي على جوابه نحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل
عليه والجملة المذكورة وإن كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ تسمى
إلا الدال على الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة أي
لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك إما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله
إلى الثالث نحو رميت السهم عن القوس إلى الصيد أو بالوصول وحده نحو أخذت
عنه العلم أو بالزوال وحده نحو أديت عنه الدين وعلى للاستعلاء أي استعلاء
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان أي عن وعلى اسمين
يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني أي من جانب يميني ومن عليه أي من
فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء أي لتقدير
ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون أي الكاف اسما بمعنى المثل نحو شعر
يضحكن عن كالبرد المنهم أي عن أسنان مثل البرد الذائب للطافته ونختصر أي

الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل
ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك
مطلقا نظرا الى مجيئه في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فهما
للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ
زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا
قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون
هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي
كان هذه السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي يعتبر حاضرا وان
كان بعضه ماضيا يعني اذا اريد بهما الزمان الذي يعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان
انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم
يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدء زمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما توهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته

مذ ومذ

مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما
قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة ولهذا الاعتبار ذكرت ههنا
نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا
الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي
والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها باحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغييره سلوكا مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان
ولكن وليت ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة ولها صدر الكلام
اي لهذه الحروف صدر الكلام وهو بالعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام
اذ كل منها يدل على قسم منها كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف

المفتوحة م

تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من
التعلق بشئ آخر حتى تتم كلاما وح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في
صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما
الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على
افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير
الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك
زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها
جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في
موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يتصرف منه

مقول

مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا بعد اسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جائني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها مفعولة فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا و
حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا
و حال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتداء مفردا
و حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا
الامتناعية مبتداء وكون المبتداء مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها معمول الفعل الواجب دخول لولا التحضيضية
عليه نحو لولا ان معاد الله زعمت اى لولا زعمت ان معاد ولولا انك ضربتني صدر
منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل
يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز فى موضع التقدير ان
اى تقدير المفرد والجملة جاز الامران الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل ان مع
اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني

اكرمه تماوقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب
الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاءه اني اكرمه او
اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر
مبتداء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم تماوقعت بعد اذا المفاجاه
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاه والفتح على
انها معها مبتداء محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت
وكنت اُرى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله اُرى على
صيغة المجهول بمعنى اظن. وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة
ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته الى كل
ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمتان نابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما
باراده مافوق الواحد او باراد تهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف
على اذا انه عبد القفا الى آخره اي مثل اذا انه عبد القفا ومثل شبهه وما وجد
ذلك في كثير من النسخ نحو جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان
جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان

اول

اوّل المقولات اى احمد الله لا المعنى المصدرى فانّ معنى المصدرى اعنى الحمد قول

خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدريّة كان حاصل المعنى اوّل اقوالى

تعيّن الفتح لانّ اوّل الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى انّ المفتوحة مع

جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى ولاجل انّ انّ المكسورة لا تغيّر

معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محلّ الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد

فقط جاز العطف على محلّ اسم انّ المكسورة من جهة انّه فى محلّ الرفع سواء

كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة

كما اذا وقعت بعد العلم مثل انّ زيدا قائم وعمرو فانّ فى هذا المثال وان كانت مفتوحة

لفظا فهى مكسورة حكما حيث يكون ما بعدها فيه بتأويل الجملة فصحّ ان يرفع المعطوف

على اسمها حملا على محلّه دون انّ المفتوحة فانّه لم يجز العطف على محلّ اسمها بالرفع

فانّها لما غيّرت معنى الجملة لا يصحّ فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم انّ المكسورة

بالرفع مضىّ الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل انّ زيدا قائم وعمرو قائم

لانّه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل انّ زيدا

وعمرو ذاهبان فانّه لا يجوز لانّ ذاهبان خبر عن كلّ من المعطوف والمعطوف عليه حين

انه خبر عن اسمها لكن يكون العامل في نفيه اي في نفسه او من حيث انه خبر عن المعطوف على اسمه يكون

العامل في نفيه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين لعين ان والابتداء على خبره وهو باطل

خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان

عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم

عاملين على خبر واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف

ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه

ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي

فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه

لم يظهر لفظ ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور

ولكن في جواز العطف على محل اسمها كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة

كانت عليه قبل دخولها فان معناها الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه

ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمها مرفوعا وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة

تقول لو خرج زيد ولكن عمرو اخارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل

العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي مثل ان

لكن

لا تغيّر معنى الجملة والمفتوحة تغيّره دخلت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة مع
المكسورة التي هي ايضا لذلك التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة
على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه
اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي
بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور
لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك ولهذا اخروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على الابتداء ودخول اللام في
لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغيّر معنى الجملة لكن لا
توافق اللام مثل ان في معناها الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وخففت ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو
الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق

العبد الضعيف ... الغني

بين المخففة والنافية في مثل ان زيد لقائم وان زيد قائم واما في الاعمال فلطرد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل
المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك
اشترط ان لا يفوت دخولها على ما تقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تع
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول
وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين و
تخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان
مقدر والسبب في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح

الاضعف على الاقوى وهو غير جائز فقدر والضمير الشأن حتى تكون اسما للمفتوحة بعد
تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرا لها فيكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت
في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل
في اللفظ وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في اللفظ
في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل
الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا
فعلها على المبتدأ والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير
ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك
قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي
المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين

ان المصدرية الناصبة ولئلا يكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو أو لا
يرون ان لا يرجع ولم يلزم حرف النفي لئلا يكون كالعوض من النون المحذوفة فانه يحصل
بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من
حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ
لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اى ثابتة
وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب الخليل
الى انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف
ليعلم انها للتشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن
حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات
فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت
كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان
مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان
في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة

المصدرية

المصدرية بالكاف الزائدة واصله كان أن نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تخفف مصحوب
ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا
قلت جاءني زيد فكانه يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ وتتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون
نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف
اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر
وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها اي مشددة ومخففة الواو وهي
اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت
للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب
يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل

اتمنّى زيدا قائمًا اى اتمنّاه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت ولهذا اجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان ومتمسّكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفرّاء يقول اتمنّى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحقّقون على انّ رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعلّ للترجى اى لانشائه ولا يدخل على المتحمل ومعناه توقّع امر مرجوّ او مخوف كقوله تعالى لعلّكم تفلحون ولعلّ اللغة غريبة والغالب هو الاول وشذ الجرّ بها اى بكلمة لعلّ كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد الفرّاء فى ذلك الشعر وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعلّ ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانّه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية وكذا قال المص فى شرحه يعنى انّه وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء بالياء ولعلّ مراد المص بما ذكر من التأويل انّ هذا البيت يحتمل ان يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجرّ بها وحكوه عن

الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى
المعطوف اليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام
ولا وبل ولكن وعدّ بعضهم اي المفرد منها وعند الاكثرين ان بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض آخر الحاق بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاء
زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير
فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اي مراد ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا
ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف
والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان تقول جاءني زيد وعمرو او فعمرو او
ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق
منها
الترتيب مع مهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل

في ثمّ فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثمّ المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من
متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه
اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه جزء فصلح ان يجعل
غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء
الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثمّ وحتى بعد
اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من الوجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من
متبوعه ولا يشترط ذلك في ثمّ وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثمّ انما هي بحسب الخارج
نحو جاءني زيد ثمّ عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في نحو قوة المعطوف او ضعفه فلا بد ان يكون
معطوفها قويا او ضعيفا لتكون في الذهن لتقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى
المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع

اجزاء

اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير فيفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى

الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا

الا انه لو اتى بالعاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها

فيكون العاطفة محمولة عليها لو استعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية

وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق

الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا

ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم

من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل الجار وايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام

كل واحد من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور

حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا تتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم

اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم

مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او فام المتصلة لازمة لهمزة

الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها والا فاصلة لاحد الامرين المبتوتين

والمتنوى الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المتنويين عند المتكلم للطلب

التعيين من المخاطب ومن ثمّ اى لاجل انّ ام للمتصلة يليها احد المتوبين والاخر الهمزة

بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فانّ المتوبين فيه

زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام ولكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول

عن سيبويه انّ هذا التركيب فصيح وازيدا رايت ام عمروا احسن وافصح وصح تركيب

ارايت زيدا ام عمروا ويكون حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفة انه

وجد فى بعض النسخ الكائنة المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المتوبين والاخر

الهمزة على الافصح ومن ثمّ ضعف رايت زيدا ام عمروا ولا يخفى انّ الحكم بضعفه لتنزله عن

مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لانّ ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا فبالجملة

فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمّ اى من اجل

ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى بتعيين احد الامرين لانّ

السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا تفيدان التعيين بخلاف او وامّا مع الهمزة كما اذا

قلت اجائك زيدا او عمروا واجائك امّا زيد وامّا عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم

لانّ المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنفى كليهما

لاحتمال الخطاء فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما كما اشار اليه بثمّ فى الموضعين امر واحد لكنه

ما كان

لمّا كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرّع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما
آخر وجعلها اشارة في كلّ موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله وثـ
ثمّ لم يجز في اوّل الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كلّ
حكم بشرطه على طريق اللفّ والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في
الاضراب عن الاوّل ومثل الهمزة للشكّ في الثاني والواقع قبلها امّا خبر مثل قوله انّها
لابل ام شاء اي ان القطعة التي امامها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انّها لابل
بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انّها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها فتقول
ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين
تقصد الاضراب عن الاستفهام الاوّل بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة
مع امّا اي غير منفكة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف
عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني امّا زيد واما عمرو ليعلم
اوّل الامر انّ الكلام مبنيّ على الشكّ جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو
يجوز ان يصدّر المعطوف عليه باما نحو جاءني امّا زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى انّ امّا ليست من الحروف العاطفة لانّها تقع قبل المعطوف عليه

وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا و
يكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل
للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما
فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة
الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا تنفي الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم
المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه
على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا
بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن على طريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل
بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم
المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه وبعضهم الى انها لتثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه

في حكم

فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفىّ عنه فمعنى ماجائنى زيد بل عمرو بل جائنى عمرو وزيد

امّا فى حكم المسكوت عنه او المجى منفىّ عنه ولكن لازمة للنفى اى غير مستعملة بدون

فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضه لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون

لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت فى عطف

الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها

وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جائنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائنى زيد لكن

عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعمل بدون النفى حروف التنبيه الا واما وها

يصدر بها الجمل كانّها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف

التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصّة من المفردات على

اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا يتعيّن معانيها الا بها نحو هذا

وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للنداء

القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب

وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسّط ايضا فان القريب ينقسم الى

قريب متّصل بالقريب من غير زيادة ولا كلمة اى والى افرب متّصف بزيادة القرب ولهذا الهمزة بخلاف

البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال
البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وانّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه
تسميتها حروف الايجاب نعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او
خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد و
بلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد لمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر
هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا وتقوم مقام بلى المقرر للاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض
النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في
جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى وانت ربنا وقد جاء على قليل الندرة
لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى اي قام زيد واي للاثبات بعد الاستفهام

لا شك في خلية استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق

الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويكون ما بعدها القسم

اي لا يستعمل الا مع القسم حتى ذكر بعد الفعل فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به

الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي ولعمري وجير جير

بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك جاء زيد او

ان للمخبر قد اتاك زيد او لم يأتك اي قل لي ولو يأت وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا

نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك

الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب

شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها في هذين الموضعين

خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد

لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة أي ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها

لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوي تاكيد

المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ

وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او

لحن البحر او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدة لانها معا وانها لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارئ سبحانه ان وان المخففتان وما ولا ومن والباء
واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي نحو ما ان
رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو
والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو
شعر كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا
اي البعد
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تجلس اجلس ومع ان نحو
فاما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شروط و
مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الا جلين
قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة وللجر وما بعدها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا

نحو ما جاء زيد

نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان
المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلّت زيادتها لا
قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء
القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرزون لذلك في صورة نفي القسم وشذّت زيادتها
مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور الحور الهلكة جمع حائر
اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها امثلة الا على ذكر مواضع
زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فحرفا تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد
اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان وهى اى ان مختصة بما في معنى
القول اى فعل متقرر في معنى القول تقدير الظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع
بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير
صريح القول مؤديا معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير المفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت
اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به

وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد
يفسرها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان
اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان
المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة
للفعلية اي الجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى
وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني
ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله
في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة
الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في
جزئها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك
او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا
زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها

الفعل

الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او
تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ و
اللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى
الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على
فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لهما فان هذه الحرف
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع
الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب
وايقاعه قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه
ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم
يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس للتقليل اي
يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل
حرفا الاستفهام
نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا

الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية والفعلية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاء على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا الا ان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف في الحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو اخوك فهو قبيح منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا تحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد المستفهم

عندهم

عن احد الامرين لتعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام
والاقوى فيه انسب والنفي ويقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
المنقطعة لو تعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا
ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف
هل لكونها فرع الهمزة ولا تتصرف تصرفها وحروف الشرط ان ولو واما الحاصل من الكلام لما
فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي
بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع
او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرام لك فيه وكذلك لو
للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب
في الماضي فقد وقع منه ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم ولتعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان

حصول مضمونها في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ما علق به أيضا

فاذا قلت مثلا لو جئتني لأكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء

المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم

واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع

انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا

فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء

التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور

ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء

الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع

فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لأكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب

انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدك اعلامه بان انتفاء

الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان تقصد بيان استمرار شيء فيربط

ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لأكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام

فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام لاستلزم الاكرام الاكرام وتكرر كان الى آن ولو

النقل

الفعل لفظا كما مر من الامثلة اذ تقديره نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
ولو انتم تملكون وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم فوقعان بانهما
فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان
ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل
بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل
للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع بلغوا ان يقع فيه منطلق لان
الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور في موضع اسم الفاعل كالعوض
من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض
لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل
على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبر ان عوض عنه
من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان
الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه

جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التحذير اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوضع فعله في موضعه
واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيه صح تراع في لكونه
ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم خبر الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه
الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه
يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب
وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه لا يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم
وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مربوطا بالشرط
مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لو تأتني مثال للماضي معنى لاكرمنك و
ان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او تأخره اي تقديم خبر الشرط
جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى
جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني
اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم خبر الشرط وجواز الغاء القسم تكون باعتبار التقديم
والجواز كليهما اعتبارا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم خبر

الشرط

الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار
جواز اعتبار الشرط على ترتيبه او ان اتيتني والله لا اتيتك وانما اورد في هذا المثال
الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم نعم على المعنى الاول هذا
مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني مثال التقديم الشرط وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار
الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني الخلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف
تقتضي المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له تقديرا ثم مثال على تقدير تقدم
اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كالملفوظ اي كالمتلفظ به او مقدر غير ملفوظ
في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم
لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه

لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء

واما المنفصل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته

واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب

بواسطة القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل

الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حينئذ يكون المذكور

ضد القسم المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون

ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في

قلوبهم زيغ فيتبعون المحكم ويردون اليها المتشابه والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء

في جوابها وسببية الاول للثاني واللزوم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي

بين اما وبين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز اما لها او حيز اما

لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا

وثم بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بجواز تجويز

تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه لا خاصة جواز التقديم

لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول ل

الشرط

الشرط المحذوف عملا مطلقا اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل
امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فانّ تقديره على المذهب الاوّل مهما يكن من شيء واقيم امّا مقام
مهما ووسط يوم الجمعة بين امّا وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار امّا يوم
الجمعة فزيد منطلق كما ترى وامّا على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلمّا حذف فعل الشرط صار امّا يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لامّا خاصّة جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازنى ان
كان ما يتوسّط بين امّا وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء
كالمثال المذكور فمن قبيل الاوّل وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدّم على الفاء
والّا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضمّ اليها مانع آخر
مثل يوم الجمعة فانّ زيدا منطلق فانّ ما فى حيّز انّ لا يعمل فى ما قبلها فمن قبيل
الثانى وهو ان يكون المتوسّط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل مميّز بين ان
يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لامّا قوّة رفع حكم الامتناع عن
الاوّل دون الثانى هذا تقرير الكلام اذا كان ما بعد امّا منصوبا واما اذا كان مرفوعا
نحو امّا زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاوّل مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم امّا

اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد ينطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد منطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها ونوعه لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له اي لیس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب للنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى

واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو
حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا للصحة لكن النحاة
حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون
الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة
لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم
لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه
على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعرابها ولسنه لانها كالحرف الاخر مما لحقته
فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق
تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف
والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها
من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق
علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون ونحو النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه

اى علامة التأنيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة الجمع غالبا

ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

من غير فائدة بل هى حرف الحقها الدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث

وفى شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر

هيهنا والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدء المؤخر

والغرض كون الخبر مهما التنوين فى الاصل مصدر نونه اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون

الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى

سيبويه المصدر حدثا وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا يضرها الحركة العارضة

مثل غاد الاولى وهى شاملة نون من ولدن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة لدن ر

الاخر اى اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما

قال تتبع حركة الاخر ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير

تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هى الحركة

فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين

الترنم فى الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو

كالرجل

رجل انطلق فانّ المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض

والمعروض ولم يكن انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكّن

وهو ما يدلّ على مكانة الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع

الصرف وهو لا يتصوّر معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة

فهو الدال على ان مدخوله غير معيّن لخصوصه اي سكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير

التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير

بل هو للتمكّن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن و

التنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض

وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان

كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف

لحقها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا حينئذ وساعتئذ وعامئذ

وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك

والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيها علامة

الجمع كما ان الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد

التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت
مثلا امرأة تثبت فيها النون ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتأنيث
والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم
ملاحظة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون
للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو الحاق آخر الابيات والمصاريع
لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء
وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في
اثنائها ابدال وانغام كما يشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاواخر لئلا
يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحد من الالف
والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق
النون لهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم
عاذل والعتابا   وقولي ان اصبت لقد اصابا فروي هذا البيت الباء وصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني به نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا كما

صح

صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد ولانه ليس
هناك حركة تحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليفيد امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترق   مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا
البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها لحركة عند التغني بالفتح والكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو
هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بالحروف هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
سقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس
موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم
كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح
اما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين
وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو
جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر
مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن

وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ولعلم منه انه اذا كان صفة
لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جائني رجل ابن زيد وزيد ابن العلم لم يحذف
التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف
اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة
حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف وحينئذ كانت للدلالة بالنبر
بينت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قد تكون خفيفة ساكنة لانها مبنية
والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة مع غير الالف اي غير
الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة
نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص اي نون التاكيد
بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن . والعرض نحو
الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لتوكيد
لا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي ولا تتصل بزيد ما تقومن الا قليلا

طلوة

لكونه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمتها اي نون التأكيد في
مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل باسم
منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد حصول الاحتياج له وفي
قوله لزمتها اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اي نون التأكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل النون التأكيد خفيفة
كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان المدة
كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقيل المدة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين او
لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث مفتوح لطلب الخفة
والظاهر ان ما عدا ذلك يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول
في التثنية وجمع المؤنث احترازه واحترازنا ان يميز لنا الاستثناء عنه فتقول في المثنى

اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الف

بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اى التثنية

وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز

التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف واما مع غيرهما من الاكثرين وهما

اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اى

واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل

مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما او كسرا

وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه

ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير

بارز وهو شيئان وجمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي و

ارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير

البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرءة

بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون

كما ضمتها مع المنفصلة تقول اخشن كاخشى الرجل وان لم يكن اى الضمير البارز وهو

اخشن واخرمن بحذف الواو كما حذفت في

في الواحد

في الواحد المذكر نحو اغزونّ وارمنّ واخشنّ كالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة و
يعني بها الف التثنية تقول اغزوانّ وارميانّ واخشيانّ بردّ اللامات وفتحها كما قلت
اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمّ اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير
البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما في رأيت هذا مثال لغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون باسقاط
نون الجمع والحاق نون التأكيد وضمّ الواو كضمها في لترونّ القوم هذا مثال
ما فيه بارز مضموم لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات الياء وكسرها
كما يقال لترينّ الناس هذا مثال ما فيه بارز مكسور لاجل النون واغزونّ عطف
على هل ترينّ على ترين اي ومن ثمّ قيل اغزونّ بردّ الواو المحذوفة كما ترد مع
ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا
القوم واغزنّ في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كما في اغزي القوم و
هذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو
مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما ترى
والنون المخففة تحذف للساكن اي لاجل التقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ

للساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه

اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة

ما قبلها لتدل عليها ولولا كان الواجب ان يقول لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحركوا

التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبته ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم

لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على الحقه

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل

المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزو ولتغزي وقلت اغزن ولتغزن بحذف الواو والياء

اذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا ولتغزي بخلاف التنوين فانه لم يرد

ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية

بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقوله في اضربن

اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او

انكسر بالحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير ولختم لي بخير ثم الكتاب بعون الملك الوهاب اللهم

اغفر لكاتبه ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات [illegible]